



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة في تعزيز وسائل الدفع

الالكتروني

دراسة تحليلية في قطاع المصارف العراقي للمدة (2017-2023)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي

جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدمتها

ساهرة جاسب سعيد الكرطي

بإشراف

أ.م.د أمير علي خليل الموسوي

أ.م.د هاشم جبار الحسيني

2024م

1446 هـ

بِنَاءِ اللَّهِ الْخَرَابِ الْمَعْمُورِ
نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ

ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾

صَلَّى اللَّهُ عَلَى الْعِصْمِيِّ

((سورة يوسف: 76))

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد الرسالة الموسومة (تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة في تعزيز وسائل الدفع الإلكتروني) والتي تقدمت بها الطالبة (ساهره جاسب سعيد) قد جرت تحت إشرافي في كلية الأدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

أ.م.د. أمير علي خليل الموسوي

2023/ /

أ.م.د. هاشم جبار الحسيني

2023/ /

توصية رئيس القسم

بناء على توصية الاستاذ المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

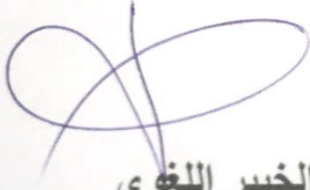
أ.د. علي أحمد فارس

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

2023 / /

إقرار الخبير اللغوي

أقر بان الرسالة الموسومة (تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة في تعزيز وسائل الدفع الالكتروني) المقدمة من قبل الطالبة (ساهره جاسب سعيد) قسم العلوم المالية والمصرفية قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات اسلوب لغوي سليم وخالٍ من الأخطاء اللغوية... ولأجله وقعت.



الخبير اللغوي

أ.د علي محمد ياسين

جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية

2024 / 6 / 27

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءا على اقرار المقوم العلمي والخبير اللغوي لرسالة الماجستير / قسم / العلوم المالية
والمصرفية للطالبة (ساهره جاسب سعيد) الموسومة ب(تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة
في تعزيز وسائل الدفع الالكتروني) ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

أ.د. علي أحمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

أ.م.د. هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

أقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة، الموقعون أدناه أطلعنا على الرسالة الموسومة ب (تأثير أدوات السياس النقدية البديلة في تعزيز وسائل الدفع الالكتروني) وقد ناقشنا الطالبة (ساهره جاسب سعيد) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، وجدنا بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية بتقدير

رئيساً
أ.م.د. حامد محسن جداح

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً

أ.م.د. محمد مجيد جواد

جامعة وارث الأنبياء (ع) - كلية الإدارة والاقتصاد

عضواً ومشرفاً

أ.م.د. أمير علي خليل الموسوي

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً

أ.م.د. نور صلاح عبد النبي

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً ومشرفاً

أ.م.د. هاشم جبار الحسيني

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

الإهداء

الى من تخيله وجهاً منيراً وابتساماً ساحرةً ومنتظرةً
بفارغ الصبر وتردد له الدعاء

(اللَّهُمَّ عَجَّلْ لَنَا فَرَجَهُ)

الى مصدر قوتي وفخري والدي العزيز

إلى معنى الحب والدي العظيمة

الى سندي وعوني بعد الله اخوتي واخواتي

الى كل من دعا لنا بالخير

الباحث

شكر وثناء

الحمد لله رب العالمين الذي انعم عليّ بنعمته الواسعة ووفقني لإنهاء متطلبات إعداد رسالتي والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين النبي محمد الأمين وال بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه المتقين:

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضلين الأستاذ المساعد الدكتور (هاشم جبار الحسيني) والاستاذ المساعد الدكتور (أمير علي خليل الموسوي) اللذان تكررّما بالإشراف على هذه الرسالة ، واللذان ما انفكا يشدّان من عزمي، ويمدانني بالمصادر والمراجع وإثراء المعلومات القيمة، فلا نملك إلا الدعاء بأن يجعل هذا التشريف لنا في ميزان حسناتهم.

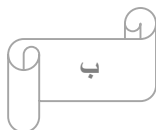
_ إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد متمثلةً بعميدها الدكتور (هاشم جبار الحسيني) وإلى رئاسة قسم العلوم المالية و المصرفية ، وجميع موظفيها و اداريها، نسألُه - تعالى أن يوفقهم لما يحب ويرضى.

- إلى جميع أساتيدي الذين تتلمذت تحت أيديهم قديمًا وحديثًا في حياتي الدراسية ، فجزاهم الله عنّي خيرًا.

- إلى زملاء الدراسة جميعًا وأخصّ بالذكر الصديقة الأستاذة آلاء...

ويملي عليّ واجب العرفان أن أتقدم بالشكر والامتنان للسيد رئيس لجنة المناقشة المحترم والسادة أعضاء اللجنة المحترمين لما تحملوه من عناء المراجعة والتقويم للرسالة واغنائها بإرشاداتهم العلمية القيمة فجزاهم الله خيرًا، وشكري وتقديري الى كل من المقوم العلمي والخبير اللغوي لبذلهم الجهد الكبير من أجل اخراج الدراسة بشكلها النهائي .

الباحث



المستخلص

هدفت الدراسة الحالية الى بيان مدى تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة (نافذة بيع العملة ، سندات وزارة المالية) في وسائل الدفع الالكتروني (بطاقات الدفع الالكتروني، اجمالي الدفع عبر الموبايل ، حوالات الأموال الالكترونية)، اذ تمثلت مشكلة الدراسة بمدى مساهمة ادوات السياسة النقدية البديلة للبنك المركزي العراقي في تعزيز التعامل بالمدفوعات الالكترونية ولأجل ذلك تم اختيار 80 مشاهدة لمدة الدراسة (2017-2023) شهرياً ومن ثم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS v 26 لاختبار الفرضيات وفق أنموذج الانحدار الخطي المتعدد القياسي الذي كان مناسباً لهذه الدراسة .

وأظهرت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات منها وجود علاقة تأثير متعدد ذات دلالة احصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في وسائل الدفع الالكتروني، كما توصلت الدراسة بأن نافذة بيع العملة التي تطبق كأداة من أدوات السياسة النقدية البديلة في العراق منذ عام 2003 ، اتجاهاً واحداً يتمثل بعمليات البيع فقط . ويرجع ذلك الى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي. وبالتالي فإن تدفقات العملة الأجنبية الى العراق ترتبط بشكل وثيق بعمليات بيع النفط الخام كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية اذ يساهم بأكثر من 85% من إيرادات الصادرات بسبب ضعف وتعطل القطاع الحقيقي ما يحد من قدرته على توليد العملة الأجنبية من خلال الصادرات غير النفطية .واوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام ادوات السياسة النقدية البديلة لتحقيق فوائد اقتصادية كبيرة عن طريق الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز الوعي وتحسين الأطر التنظيمية كما اوصت بضرورة تنوع مصادر العملة الأجنبية في العراق من خلال تعزيز القطاع غير النفطي ودعم القطاعات ذات الامكانيات مثل الزراعة والصناعة والسياحية لزياده الصادرات غير النفطية ، وتطوير اسواق المال العراقية لجعلها اكثر جاذبية للمستثمرين و الاستفادة من تحويلات المغتربين العراقيين وتشجيعهم على تحويل اموالهم الى العراق ما يساهم في دعم الاقتصاد .

الكلمات المفتاحية: أدوات السياسة النقدية البديلة ، وسائل الدفع الالكتروني، البنك

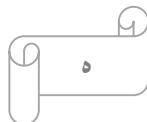
المركزي العراقي



فهرس المحتويات

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
أ	الإهداء
ب	شكر وثناء
ج	المستخلص
هـ	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	قائمة الملاحق
1	المقدمة
18-3	الفصل الاول : منهجية الدراسة و بعض الدراسات السابقة
3	المبحث الاول : منهجية الدراسة
3	أولاً: مشكلة الدراسة
4	ثانياً: أهمية الدراسة
4	ثالثاً: أهداف الدراسة
5	رابعاً: مخطط الدراسة الفرضي
6	خامساً: فرضيات الدراسة
6	سادساً: مجتمع وعينة الدراسة
6	سابعاً: أدوات التحليل
7	ثامناً: أساليب جمع البيانات
8	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة
8	أولاً: الدراسات ذات الصلة بمتغير أدوات السياسة النقدية البديلة
12	ثانياً: الدراسات ذات الصلة بمتغير وسائل الدفع الالكتروني
18	ثالثاً: أوجه الإفادة من الدراسات السابقة
18	رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
74-20	الفصل الثاني: الجانب النظري للدراسة
44-20	المبحث الاول :أدوات السياسة النقدية البديلة



19	أولاً: مفهوم السياسة النقدية
21	ثانياً: أهمية السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية
23	ثالثاً: أهداف السياسة النقدية
26	رابعاً: أنواع السياسة النقدية
27	خامساً: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية
29	سادساً: أدوات السياسة النقدية التقليدية
33	سابعاً: أدوات السياسة النقدية البديلة
42	ثامناً: سندات وزارة المالية
68-45	المبحث الثاني : وسائل الدفع الالكتروني
45	أولاً: مفهوم وسائل الدفع الالكتروني
46	ثانياً: أهمية وسائل الدفع الالكتروني
47	ثالثاً: أنواع وسائل الدفع الالكتروني
52	رابعاً: خصائص وسائل الدفع الالكتروني
53	خامساً: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني
55	سادساً: التحديات التي تواجه وسائل الدفع الالكتروني
56	سابعاً: أطراف وسائل الدفع الالكتروني
60	ثامناً: المخاطر التي تواجهها وسائل الدفع الالكتروني
62	تاسعاً: نظام الدفع الالكتروني في الاقتصاد العراقي
63	عاشراً: المحفظة الالكترونية
67	احدى عشر: الطلب المستقبلي على وسائل الدفع الالكتروني بالعراق
74-69	المبحث الثالث :العلاقة بين أدوات السياسة النقدية البديلة وتأثيرها في وسائل الدفع الالكتروني
69	أولاً: علاقة نافذة بيع العملة بوسائل الدفع الالكتروني
71	ثانياً: علاقة التيسير الكمي بوسائل الدفع الالكتروني
72	ثالثاً: علاقة التيسير الائتماني بوسائل الدفع الالكتروني
74-73	رابعاً: علاقة تأثير كل من أسعار الفائدة على وسائل الدفع الالكتروني
99-76	الفصل الثالث : الجانب العملي الدراسة
76	المبحث الاول :التحليل المالي
90	المبحث الثاني :التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

105-101	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
101	المبحث الاول : الاستنتاجات
104	المبحث الثاني : التوصيات
127-107	المصادر:

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
66	مميزات وعيوب المحفظة الالكترونية	1
76	أدوات السياسة النقدية البديلة و وسائل الدفع الالكتروني	2
91	معادلة التأثير المتعدد لأدوات السياسة النقدية البديلة في بطاقات الدفع الالكتروني Y1.	3
93	انموذج الانحدار لقياس تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة في بطاقات الدفع الالكتروني	4
94	اختبار (ANOVA) للفرضية الفرعية الأولى	5
95	معادلة التأثير المتعدد لأدوات السياسة النقدية البديلة في اجمالي الدفع عبر الموبايل Y2.	6
97	انموذج الانحدار لقياس تأثير أدوات السياسة النق5دية البديلة في اجمالي الدفع عبر الموبايل	7
98	اختبار (ANOVA) للفرضية الفرعية الثانية	8
99	معادلة التأثير المتعدد لأدوات السياسة النقدية البديلة في حوالات الأموال الالكترونية	9
100	انموذج الانحدار لقياس تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة في حوالات الأموال الالكترونية	10
101	اختبار (ANOVA) للفرضية الفرعية الثالثة	11

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
5	مخطط الدراسة الفرضي	1
24	اهداف السياسة النقدية	2
37	مزاed العملة ذات الاتجاه الواحد	3
38	مزادات العملة (ثنائية الاتجاه)	4
48	أنواع البطاقات الائتمانية	5
57	الأطراف المتعاملة بوسائل الدفع الالكتروني	6
79	المسار الزمني لنافذة بيع العملة بالدينار	7
82	المسار الزمني لسندات وزارة المالية	8
84	المسار الزمني لبطاقات الدفع الالكتروني	9
87	المسار الزمني لإجمالي الدفع عبر الموبايل	10
89	المسار الزمني لحالات الأموال الالكترونية للمدة	11

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	العنوان
	الملاحق
ملحق 1	أدوات السياسة النقدية البديلة قبل توحيد البيانات
ملحق 2	معاملات الدفع الالكتروني قبل توحيد البيانات
ملحق 3	ملحق 3 أدوات السياسة النقدية البديلة بعد توحيد البيانات
ملحق 4	ملحق 4 / وسائل الدفع الالكتروني بعد توحيد البيانات

المقدمة

يشهد الاقتصاد العراقي تحولات واسعة نحو استخدام وسائل الدفع الالكتروني وفي ظل هذا التحول تؤدي أدوات السياسة النقدية البديلة مثل نافذة بيع العملة دوراً هاماً في دعم هذا التحول من خلال التأثير على العوامل الاقتصادية التي تؤثر في استخدام وسائل الدفع الالكتروني .

كما ان ادوات السياسة النقدية البديلة مثل نافذة بيع العملة وسندات وزارة المالية هي أدوات حديثة يمكن للبنوك المركزية استخدامها لتحقيق أهدافها النقدية، تستخدم نافذة بيع العملة لزيادة عرض النقود في الاقتصاد فمن خلال التحكم في عرض النقود وسعر الفائدة يمكن للبنوك المركزية تعزيز استخدام وسائل الدفع الالكترونية وتحقيق الاستقرار المالي وتشجيع الابتكار في هذا المجال من خلال دعم تطوير تقنيات جديدة. ويمكن استخدامها أيضاً لخفض معدلات الفائدة او منع انخفاض قيمة العملة اما سندات وزارة المالية فهي اوراق مالية تصدرها الحكومة لجمع الأموال اذ تعد اصولاً آمنة نسبياً وغالباً ما تستخدم من قبل المستثمرين كتحوط ضد التضخم، وتتمثل احدى ميزات هذه الادوات في قدرتها على التأثير بشكل مباشر على طرق الدفع الالكترونية ما قد يحدث ثورة في طريقة إدارة وتنظيم المدفوعات. بشكل عام تساهم ادوات السياسة النقدية البديلة في تعزيز استخدام وسائل الدفع الالكتروني بعدة طرق منها : زيادة السيولة النقدية ، وخفض اسعار الفائدة ، وجذب الاموال الفائضة ، وتطوير البنية التحتية للدفع الالكتروني.

ولغرض تحقيق هدف الدراسة تضمنت الدراسة أربعة فصول وكما يأتي :

الفصل الأول: ويضم مبحثين وكان المبحث الأول منهجية الدراسة، والمبحث الثاني بعض الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني: فيتضمن ثلاث مباحث ، المبحث الأول : أدوات السياسة النقدية البديلة ، والمبحث الثاني: وسائل الدفع الالكتروني ، والمبحث الثالث: العلاقة بين أدوات السياسة النقدية البديلة وتأثيرها في وسائل الدفع الالكتروني.

أما الفصل الثالث فيتضمن مبحثين الأول : التحليل المالي ، والمبحث الثاني : التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات.

أما الفصل الرابع فيتضمن مبحثين ، المبحث الأول : الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ، والمبحث الثاني : التوصيات التي اوصت بها الدراسة.



الفصل الأول

المبحث الأول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

الفصل الأول

المبحث الأول: منهجية الدراسة

تتضمن أدوات السياسة النقدية البديلة مجموعة من السياسات والتدابير التي يمكن أن تلعب دوراً في تعزيز معاملات الدفع الإلكتروني. من بين أهم هذه الأدوات البديلة هي نافذة بيع العملة والتي تتيح للمصارف وشركات الصيرفة تبادل عملتهم المحلية مقابل عملات أجنبية، وقد تساهم النافذة في لعب دوراً مهماً في تعزيز استخدام الدفع الإلكتروني عن طريق تيسير التجارة الدولية، فعندما يحتاج الأفراد والشركات إلى العملة الأجنبية للقيام بتجارة دولية، فإن نافذة بيع العملة الأجنبية تساعد في تسهيل هذه العمليات إذ تمكنهم من الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لإجراء المعاملات الخارجية والدفع بشكل إلكتروني بدلاً من الاعتماد على النقد أو الشيكات في المعاملات الدولية ما يزيد من سرعة وكفاءة هذه العمليات. لذا ينظر المتابعين لسياسة البنك المركزي العراقي انه يتخذ سياسة تشجيع العملاء على استخدام الدفع الإلكتروني بتوفير خيارات دفع إلكترونية لتمويل نفقات التجار والمستوردين والأفراد المسافرين خارج البلد، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون أدوات السياسة النقدية البديلة نقطة لتوجيه الأفراد نحو مزيد من الوعي بفوائد وسلامة الدفع الإلكتروني.

أولاً: مشكلة الدراسة

تواجه عمليات الدفع الإلكتروني في العراق عدة تحديات فالبنية التحتية التكنولوجية في العراق ليست متقدمة بما يكفي لدعم الدفع الإلكتروني بشكل فعال وإن التعامل النقدي ما زال وسيلة دفع شائعة في العراق، وهذا يجعل الكثير من الأفراد والمؤسسات يعتمدون على النقد ويفضلونه على الدفع الإلكتروني فضلاً عن قلة عدد البنوك الرقمية وخدمات الدفع الإلكتروني المتاحة يمكن أن تكون عائقاً، ولأجل تعزيز استخدام الدفع الإلكتروني في العراق، يجب التركيز على تحسين البنية التحتية التكنولوجية، وزيادة الوعي بفوائد الدفع الإلكتروني، وتحسين التشريعات والأمان، بالإضافة إلى توسيع توافر الخدمات المالية الرقمية. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة (بالتساؤل الآتي) هل تساهم أدوات السياسة النقدية البديلة للبنك المركزي العراقي في تعزيز التعامل بالمدفوعات الإلكترونية؟

ثانياً: أهمية الدراسة

ان دراسة أدوات السياسة النقدية البديلة وفهم دورها في تعزيز التعامل بالدفع الإلكتروني هي ذات أهمية كبيرة لتعزيز الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد بشكل كبير على الدفع الإلكتروني. اذ يمكن ان يشجع دراسة واستخدام أدوات السياسة النقدية البديلة المؤسسات المالية والمصرفية في تبني تلك التقنيات بشكل اكبر وتحسين الاقتصاد الرقمي ومن ثم الاعتماد على الدفع الإلكتروني لتقليل التكاليف وزمن المعاملات فضلا عن ان الدفع الإلكتروني قد يوسع الوصول إلى الخدمات المالية ويشمل شرائح أوسع من السكان، بما في ذلك أولئك الذين ليس لديهم حسابات بنكية تقليدية كما ان استخدام الدفع الإلكتروني يمكن أن يدعم التجارة والنمو الاقتصادي من خلال تسهيل المعاملات وتوسيع قاعدة العملاء فضلا عن لعب دورا حاسما في تعزيز تبني الدفع الإلكتروني وتعزيز التجارة الإلكترونية وتحسين الاقتصاد الرقمي في العصر الحديث.

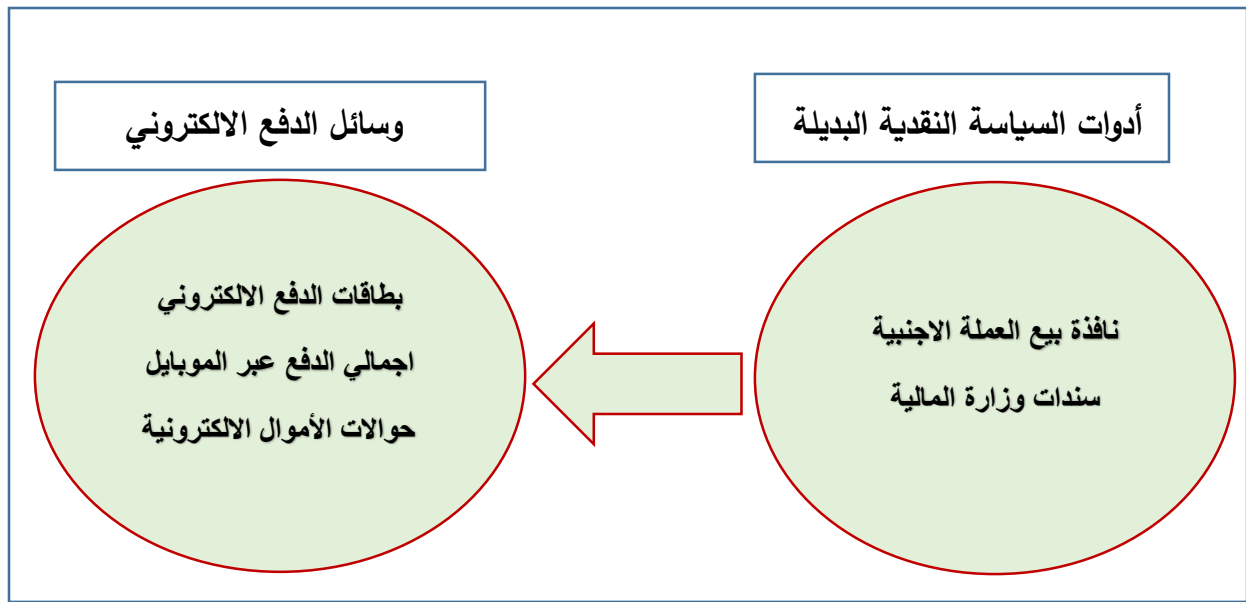
ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الآتي:

- 1- عرض ادوات السياسة النقدية البديلة ومعرفة آلية عملها .
- 2- تحليل بيانات الادوات البديلة للسياسة النقدية وتحديد الأكثر استخداما.
- 3- عرض وتحليل حجم المدفوعات الالكترونية في العراق ومعرفة أي المدفوعات هي الأكثر قيمة.
- 4- معرفة مدى مساهمة ادوات السياسة النقدية البديلة في تعزيز المدفوعات الالكترونية .
- 5- بيان حجم تأثير ادوات السياسة النقدية البديلة في حجم المدفوعات الالكترونية.

رابعاً: مخطط الدراسة الفرضي

اعتماداً على ما جاء في الأدبيات التي تخص موضوع الدراسة الخاص بالمتغير المستقل الأول (نافذة بيع العملة ، سندات وزارة المالية) والمتغير التابع (بطاقات الدفع الالكتروني ، اجمالي الدفع عبر الموبايل ، حوارات الأموال الالكترونية) وبالرجوع الى مشكلة الدراسة وأهدافها تم بناء انموذج فرضي يمثل طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها ويوضح الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة الذي يتكون من ما يأتي:



شكل (1) مخطط الدراسة الفرضي

المصدر: من اعداد الباحث

خامساً: فرضيات الدراسة**الفرضية الرئيسية :**

(لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في وسائل الدفع الالكتروني) وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في بطاقات الدفع الالكتروني.

2- لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في إجمالي الدفع عبر الموبايل.

3- لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في حوالات الأموال الالكترونية.

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة البنك المركزي العراقي أدوات السياسة النقدية البديلة متمثلة (نافذة بيع العملة ، سندات وزارة المالية) و وسائل الدفع الالكتروني متمثلة (بطاقات الدفع الالكتروني ، إجمالي الدفع عبر الموبايل ، حوالات الأموال الالكترونية) بوصفها المتغيرات الملائمة لاختبار فرضيات الدراسة وتمثل مجتمع الدراسة على وفق العينة من بيانات البنك المركزي العراقي تشمل 80 مشاهدة شهرية خلال الفترة من (1-4-2017)- (1-11-2023).

سابعاً: أدوات التحليل

1- نموذج الانحدار الخطي المتعدد القياسي

2- SPSS_{v26}

3- EXCEL 2016

ثامناً : أساليب جمع البيانات

استعمل الباحث عدة اساليب لجمع المعلومات والبيانات للدراسة الحالية لغرض اكمال الجانب النظري والتطبيقي كالآتي :

1-الجانب النظري

اعتمد الباحث في الجانب النظري مجموعة من المصادر ذات الصلة بموضوع الدراسة والمتمثلة : الكتب ، المجالات العلمية ، الرسائل والأطاريح الاكاديمية ، البحوث والدراسات العربية والأجنبية فضلا على اعتماد شبكة المعلومات العلمية الانترنت بهدف اغناء الجانب النظري .

2-الجانب العملي

جمع الباحث البيانات بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متعددة فيما يخص (نافذة بيع العملة ، سندات وزارة المالية) وتأثيرها على المتغيرات التابعة (بطاقات الدفع الالكتروني ،اجمالي الدفع عبر الموبايل ، حوالات الأموال الالكترونية) .

المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

تمهيد

يتضمن هذا المبحث الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات بغرض التعرف على إسهامات الباحثين وأهم ما توصلوا إليه لتساعد الباحث في فهم متغيرات الدراسة الحالية وأهم المقاييس المستخدمة ضمن متغيرات الدراسة وبهدف الاستعانة بها في إثراء الجانب النظري والفلسفي، وفي الوقت نفسه لكي تكون منهجاً لدراسات لاحقة يمكن الاستفادة منها، وتضمنت الدراسات طرح أهم المتغيرات المتمثلة في (أدوات السياسة النقدية البديلة، وسائل الدفع الإلكتروني) وبعد اطلاع الباحث على تلك الدراسات لم يجد أي دراسة على حد علم الباحث تربط بين المتغيرات البحث أدوات السياسة النقدية البديلة ووسائل الدفع الإلكتروني في آن واحد ، وقد تم تقسيم المبحث وفق متغيرات الدراسة بهدف الاستفادة منها في دراستنا الحالية. وعليه قام الباحث بتقسيم الدراسات في جداول وحسب التسلسل الزمني وعلى النحو الآتي:

أولاً: الدراسات ذات الصلة بمتغير أدوات السياسة النقدية البديلة :

1-الدراسات العربية:-

1-دراسة (عياض،2018)	
عنوان الدراسة	تأثير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على الأداء المالي للبنوك التجارية
عينة الدراسة	أجريت الدراسة على عينة تتكون من اربع بنوك تجارية في الجزائر من عام 2009-2016 باستخدام نموذج الانحدار الخطي .
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى محاولة رصد وتحليل أهم متغيرات أدوات السياسة النقدية وربط علاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية، والتأكيد على أهمية أدوات السياسة النقدية

ومساهمتها في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.	
استخدام نموذج بانل ، نموذج الانحدار الخطي	الأساليب الإحصائية المستخدمة
توصلت الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين التغير في قيمة الكتلة النقدية ومؤشر السيولة ، لذلك اوصت ضرورة إتباع الوضعية المالية للبنك التجاري وهذا بأخذ بعين الاعتبار لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحصول على أحسن النتائج .	نتائج الدراسة

2-دراسة (الشموس،2020)

نافذة بيع العملة وتأثيرها على بعض مؤشرات أداء المصارف بالعراق.	عنوان الدراسة
قد اجريت هذه الدراسة لعينة مكونة من (5) مصارف من القطاع المصرفي تتعامل في النافذة ، للمدة من عام 2013 - 2018.	عينة الدراسة
تهدف هذه الدراسة في قياس مدى تأثير نافذة بيع العملة في العراق كمتغير مستقل من خلال الدولار الذي يُشترى من البنك المركزي لأغراض الحوالات والاعتمادات والنقد وتأثيره في مؤشرات الربحية والسيولة للمصارف.	هدف الدراسة
استخدمت اربعة مؤشرات خاصة بالربحية وهي كل من(معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حق الملكية ،معدل العائد على الودائع، هامش صافي الدخل) في حين استخدمت ثلاث مؤشرات للسيولة هي كل من (نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات ،المعدل النقدي ،نسبة السيولة النقدية الى	الأساليب الإحصائية المستخدمة

<p>اجمالي الودائع، تم اختبار وتحليل فرضيات الدراسة إحصائياً باستخدام Excel، SPSS25</p>	
<p>وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها وجود علاقة تأثير وارتباط ذات دلالة إحصائية بين نافذة بيع العملة وبعض مؤشرات الربحية والسيولة في بعض المصارف، لذلك اوصت الدراسة بضرورة اهتمام ادارة المصارف بتنوع انشطتها المصرفية مما تسهم في رفع مؤشرات الاداء المالي للمصارف وعدم الاقتصار على إيرادات التعامل مع نافذة بيع العملة الأجنبية.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

<p>3-دراسة (ياسين، عبد القادر،2022)</p>	
<p>تقييم تأثير بعض أدوات السياسة النقدية غير التقليدية على النمو الاقتصادي</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تم تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة من المواقع الرسمية لفترة ما بين 2008 إلى غاية 2021 وذلك على امتداد فترة الدراسة والتي انطلقت من الربع الأول ل 2008 إلى غاية الربع الأول ل 2021 . يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان لها تجربة في انتهاج أدوات السياسة النقدية غير التقليدية</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>تهدف الدراسة الى تقييم التطورات النقدية العالمية النظرية والتطبيقية لأجل الخروج ببعض الاستنتاجات .</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>تم الاعتماد على ثلاث مناهج في الدراسة: المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف وإعداد الإطار النظري للسياسة النقدية غير التقليدية، المنهج التحليلي الذي يسمح بتحليل الأوضاع المالية والنقدية خلال فترة الدراسة وعرض النماذج المختلفة لتقييم أثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية، المنهج التجريبي وذلك عند القيام بدراسة قياسية لأثر التغيرات في السياسة النقدية على حجم القاعدة النقدية، معدلات الفائدة الفيدرالية، مؤشر الاستقرار في الأسواق المالية بالولايات المتحدة</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>

الأمريكية خلال الفترة 2008-2021 باستخدام طريقة المربعات الصغرى (mco)	
توصلت نتائج الدراسة بأنه يتم تطبيق السياسة النقدية غير التقليدية عند وقوع الاقتصاد في مصيدة السيولة ، و اوصت الدراسة تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر بعد سنة 2023.	نتائج الدراسة

2-الدراسات الاجنبية

1-دراسة(Asshoff, and others, 2020)	
Unconventional monetary policy and inflation expectations in the Euro area السياسة النقدية غير التقليدية وتوقعات التضخم في منطقة اليورو	عنوان الدراسة
اعتمدت الدراسة على بيانات ربع سنوية.	عينة الدراسة
تهدف الدراسة في آثار البنك المركزي الأوروبي على توقعات التضخم في منطقة اليورو.	هدف الدراسة
استخدام منهج VAR.	الأساليب الإحصائية المستخدمة
قد توصلت تلك الدراسة الي أن إتجاه البنك المركزي الأوروبي الي استخدام السياسة النقدية غير التقليدية أدى الي إرتفاع توقعات معدلات التضخم في	نتائج الدراسة

<p>منطقة اليورو في الأجل القصير، بالإضافة الي أنه كان له تأثيرا إيجابيا وهاما على الاقتصاد الحقيقي في الأجل المتوسط حيث حفز البنك المركزي الأوروبي على الإعلان عن سياسة ميزانية عمومية نشطة لتوجيه معدل التضخم بالقرب من هدف سياسته في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.</p>	
--	--

ثانيا: الدراسات ذات الصلة بمتغير وسائل الدفع الالكتروني

1-الدراسات العربية

<p>1-دراسة(داود ، وآخرون،2020)</p>	
<p>عنوان الدراسة</p>	<p>وسائل الدفع الالكتروني المستخدمة بتوطين الرواتب وأثرها في تحسين الصورة الذهنية للزبائن.</p>
<p>عينة الدراسة</p>	<p>تم تصميم استمارة استبانة وزعت على عينة عشوائية بلغت (٣١) فرداً من الزبائن الموظفين المتعاملين مع المصارف الخاصة المبحوثة.</p>
<p>هدف الدراسة</p>	<p>يسعى البحث الى التعرف على أبرز المعوقات التي تواجه استخدام وسائل الدفع الالكتروني في توطين رواتب موظفي الدولة وأثرها في تعزيز الصورة الذهنية للزبائن.</p>
<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>	<p>الجانب العملي اعتمد على التحليل المالي للبيانات (استبانة) حيث تم توزيع (٣١) استمارة استبانة على عينة البحث بشكل عشوائي وقد تم استلامها جميعا.</p>

نتائج الدراسة	توصلت النتائج الى ان الزبائن لديهم حالة من الخوف والقلق أزاء التعامل مع المصارف الخاص ،لذلك اوصت الدراسة زيادة الوعي المصرفي للزبائن بأهمية وسائل الدفع الالكتروني في التعاملات اليومية والابتعاد عن حمل النقد أو الكاش.
---------------	--

2-دراسة (مجيد، 2021)	
عنوان الدراسة	واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة(2010-2018)
عينة الدراسة	بلغ عدد المصارف المشاركة في هذا النظام (5) مصارف وزادت عدد المصارف المشتركة في هذا النظام اذ وصل في عام 2018 (59) مصرفاً .
هدف الدراسة	تسليط الضوء على وسائل الدفع الالكترونية وأنواعها وآلية عملها في المصارف العراقية.
الأساليب الإحصائية المستخدمة	اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الاستقرائي ،والمنهج الوصفي التحليلي.
نتائج الدراسة	أكدت نتائج الدراسة ان استخدام وسائل الدفع الالكترونية سيؤدي الى ارتفاع نسبة السيولة المصرفية وتجاوزها النسب المحددة من البنك المركزي وهذا ما يؤدي بدوره الى تشجيع المصارف على منح الائتمان، لذلك اوصت ضرورة اهتمام المصارف العراقية بالخدمات المصرفية الالكترونية ويجب ان تكون ذات جودة عالية لتلبي رغبات واحتياجات الزبائن من دون ان يؤثر على تكاليفها لتتمكن من جذب اكبر عدد من الزبائن .

3-دراسة (عليوي،2023)	
عنوان الدراسة	أنظمة الدفع الالكتروني ودورها في تقليل المخاطر المصرفية دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية الخاصة.
عينة الدراسة	تم اختيار المصارف العراقية الخاصة كمجتمع للدراسة لكونها تتعامل مع فئات المجتمع المختلفة وجرى استقصاء أفراد العينة التي بلغت (80), فردا من موظفي قسم المدفوعات وأدارة المخاطر .
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى معرفة دور أنظمة الدفع الالكتروني بمكوناتها الثلاثة (نظام التسوية الاجمالية الآنية ، نظام المقاصة الالكترونية ، نظام الحفظ المركزي)،في الحد من المخاطر المصرفية بأنواعها مخاطر الائتمان مخاطر السيولة المخاطر التشغيلية .
الأساليب الإحصائية المستخدمة	أعتمدت الدراسة على منهج الدراسة الاستطلاعية والمنهج التحليلي والوصفي، وجرى تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSSV(24 لتحليل النتائج واستعمال عدد من الاساليب الاحصائية ومنها الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ومعامل الارتباط سبيرمان وتحليل الانحدار الخطي البسيط)
نتائج الدراسة	أكدت نتائج الدراسة الى وجود علاقة تأثير وارتباط بين تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني في الحد من المخاطر المصرفية، لذلك أوصت بأن على المصارف تطبيق نظام الدفع الالكتروني بشكل متكامل والوقوف على أهم نقاط الضعف التي تواجه تطبيقه بالشكل الذي يضمن التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المصرف

2-الدراسات الأجنبية:

1-دراسة (Ogunmuyiwa, Amida,2022)	
The nexus between electronic payment system... and entrepreneurial activities in rural areas of Ogun State, Nigeria العلاقة بين نظام الدفع الإلكتروني وأنشطة ريادة الأعمال في المناطق الريفية في ولاية أوجون، نيجيريا	عنوان الدراسة
تم استخدام أسلوب أخذ العينات الهادف لإدارة الاستبيان على المستجيبين. تم تحليل البيانات باستخدام تقنية الانحدار العادي للمربعات الصغرى (OLS).	عينة الدراسة
الغرض من هذه الدراسة هو تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني على أنشطة ريادة الأعمال في المناطق الريفية في ولاية أوجون نيجيريا.	هدف الدراسة
تم استخدام أسلوب تصميم البحث المسحي في الدراسة، وتم اختيار ثلاثمائة وخمسة وثمانين (385) مستجيباً من أصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.	الأساليب الإحصائية المستخدمة
تثبت النتائج أيضاً أن نظام نقاط البيع هو المقياس الأكثر أهمية لنظام الدفع الإلكتروني الذي يقود أنشطة ريادة الأعمال في المناطق الريفية، وتوصي الدراسة أصحاب المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر بضرورة الاستفادة بشكل أكبر من نظام نقاط البيع في قيادة أنشطتهم مع الاستفادة أيضاً من أجهزة الصرف الآلي ومنصات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.	نتائج الدراسة

-2 دراسة (BETTY,2023)	
LECTRONIC BANKING AND CUSTOMER SERVICE DELIVERY OF COMMERCIAL BANKS IN UGANDA الخدمات المصرفية الإلكترونية وتقديم خدمات العملاء للبنوك التجارية في أوغندا	عنوان الدراسة
يتكون مجتمع الدراسة من 15 موظفاً من بنك DFCU فرع باليسا، واستخدم الباحث منهج التعداد في أخذ العينات حيث تم أخذ جميع أفراد مجتمع الدراسة بعين الاعتبار.	عينة الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية على تقديم خدمة العملاء للبنوك التجارية في أوغندا، وخاصة بنك DFCU فرع باليسا.	هدف الدراسة
تم جمع البيانات باستخدام استبيان مغلق وتم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، وباستخدام برنامج SPSS تم تحليل البيانات وعرضها على شكل جداول تكرارية، وإحصائيات وصفية، وثبات وصدق وارتباط وتم الحصول على نتائج الانحدار.	الأساليب الإحصائية المستخدمة
كشفت نتائج الدراسة أن هناك تأثير إيجابي وكبير بين الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية للوكالة والخدمات المصرفية عبر أجهزة الصراف الآلي على تقديم خدمة العملاء، ولذلك خلصت الدراسة إلى أن الخدمات المصرفية الإلكترونية لها تأثير إيجابي وكبير على تقديم خدمة العملاء في البنوك التجارية، ويوصي الباحث أيضاً أنه لكي تتمكن البنوك التجارية من تحسين تقديم خدمة العملاء، يجب عليها إتاحة الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بحيث تزيد من الموثوقية والوصول إلى الخدمات للعملاء.	نتائج الدراسة

ثالثاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

- 1-الإفادة من الدراسة في الجانب النظري وكون الدراسة تناولت أحد متغيرات دراستنا.
- 2-الاستفادة منها في الجانب العملي وذلك عن طريق معرفة الطرق المستخدمة وأدوات التحليل.
- 3-التعرف بمنهجيات الدراسات السابقة التي اعتمدت والاستفادة منها في تطوير منهجية الدراسة الحالية.
- 4-معرفة أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة وما هي التوصيات التي بشأن ذلك والانطلاق من حيث انتهت.

رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- 1-قد تضمنت هذه الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية وهو تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة في تعزيز وسائل الدفع الإلكتروني، بواقع 80 مشاهدة للمدة من (2017-2023) .
- 2-عملت الدراسة الحالية على تقديم إطار معرفي وفلسفي ليكون امتداداً للدراسات السابقة في مجال السياسة النقدية البديلة و وسائل الدفع الإلكتروني، معتمدة على أحدث المصادر في هذا الجانب وحسب قدرة الباحث في الحصول عليها.

الفصل الثاني

المبحث الأول: أدوات السياسة النقدية البديلة

المبحث الثاني: وسائل الدفع الالكتروني

المبحث الثالث: العلاقة بين أدوات السياسة النقدية

البديلة وتأثيرها في وسائل الدفع الالكتروني

الفصل الثاني

المبحث الأول: أدوات السياسة النقدية البديلة

توطئة

تعد السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الهامة لما لها دور مهم في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات ومن ضمنها الاستثمار والإنتاج والدخل والأسعار والتي تستخدمها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لتوظيفها إلى جانب السياسات الأخرى، مثل السياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار لتحفيز مستوى النشاط الاقتصادي للوصول إلى مستويات الرفاهية المتقدمة والعمالة الكاملة وغيرها من الأهداف، لذا قبل البدء بتوضيح أدوات السياسة النقدية البديلة لابد من معرفة مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها التقليدية.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية :

شهد مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف مع تطور النظريات النقدية وتعقيد المشاكل الاقتصادية وكذلك التطور التقني إذ يعود ظهور السياسة النقدية كمفهوم محدد إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما كان دور السياسة النقدية يقتصر على الحفاظ على المعروض النقدي عند مستوى كاف واستقرت الأسعار داخل الاقتصاد الوطني، واستمر الوضع على ما كان عليه حتى الكساد الكبير (1929-1932) وعجز السياسة النقدية عن تقديم الحلول من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز إجمالي الطلب داخل الاقتصاد الوطني ومعالجة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب (مفتن، 2022:97)، وتشير الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتغيير الأوضاع النقدية من خلال الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية لإحداث التغيير المطلوب في الوضع النقدي في الاقتصاد مثل أسعار الفائدة قصيرة الأجل وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطات القانونية للبنوك بالإضافة إلى الأدوات المحددة التي تؤثر على توزيع الأموال بين القطاعات الاقتصادية وحسب الأهمية النسبية لتلك القطاعات في الاقتصاد وهذه الأدوات مترابطة وتعتمد على استخدامها وفعاليتها على أنظمة سعر الصرف وأطر السياسة النقدية وتدفقات رأس المال (العنزي، 2023:9)، إذ تعد سياسة الاقتصاد الكلي التي تتبناها الحكومة عن طريق السياسة النقدية ومكوناتها التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود وهو هدف لجميع الحكومات التي تسعى لتصحيح الانحرافات في ظل الأزمات النقدية أو الاجتماعية

أو الطبيعية أو مثل الوباء الذي ضرب جميع أنحاء العالم بآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما إلى ذلك (Demertzis, et al, 2020:19)، وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القرارات والاجراءات والتدابير التي تصدرها السلطة النقدية (البنك المركزي) لتنظيم حركة النقد داخل البلد من اجل تنفيذها والوصول الى الاهداف المرسومة (حسن، 2023 : 147)، وتعرف أيضاً بسياسة الاقتصاد الكلي التي يحددها البنك المركزي و ينطوي على إدارة عرض النقود وأسعار الفائدة، وتغيير معدلات التضخم والنمو والاستهلاك والسيولة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي (Jordi, 2015:3) ، وهي الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي ويتم من خلالها مراقبة وإدارة عرض النقود في الاقتصاد لتحقيق أهداف محددة مثل كبح التضخم أو تحقيق التوظيف الكامل (Warin, 2005: 3).

كما هو واضح من تعريف السياسة النقدية فهي تركز على أسعار الفائدة في الاقتصاد، وهذا يبدو للبعض أمراً بسيطاً وسهلاً، وقد يعتقد البعض أنه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، يجب الحفاظ على سعر الفائدة ثابتاً، الأمر الذي سيؤدي إلى هذا الاستقرار المنشود، ومن الطبيعي أن نقول إن هذه النظرة السطحية لسعر الفائدة الثابت لها عواقبها (Al-Wadi Hussein , Mahmoud, 2014:17) حيث أن هناك العديد من العوامل التي تساعد على تحقيق هذا الاستقرار وتكون مسؤولة أيضاً عن التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، على سبيل المثال لا للحصر (نفترض ان رجال الاعمال يتوقعون ركوداً في النشاط الاقتصادي، أو كان هناك تشاؤم بين رجال الأعمال في المستقبل ما دفعهم إلى التنبؤ لزيادة مخزونات السلع الأساسية وهو ما يؤدي في نهاية إلى تباطؤ النشاط الاستثماري ، مقابل سعر الفائدة السائد في الاقتصاد) (Bain, Howells, 2009:122) ومن ناحية أخرى فإن الركود سيعقبه بالضرورة انخفاض في الطلب على القروض، ما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بحيث تحافظ الحكومة على معدلات الاستثمار وتقضي على هذه النزعة التشاؤمية من جانب رجال الأعمال، لأن الحفاظ على سعر فائدة مرتفع من خلال الحد من المعروض النقدي سيؤدي إلى زيادة معدل الركود الاقتصادي، إذ ستتراجع الاستثمارات بشكل متزايد ولذلك فإن إبقاء سعر الفائدة ثابتاً في مواجهة الركود والتضخم يعكس سياسة نقدية معاكسة، في حين أن ترك سعر الفائدة حراً في تحديد مستواه المناسب يعتبر سياسة نقدية ضعيفة وغير فعالة (عامر، 2010:233) ، ويرى البعض الآخر أن السياسة النقدية هي سياسة تتبعها السلطات النقدية، أو البنك المركزي، بهدف السيطرة على المجاميع النقدية من أجل تحقيق التطور المنشود للنشاط الاقتصادي واستقرار الأسعار (Juhro, 2021:10) ،

(Warjiyo)، وهناك من يعد السياسة النقدية استراتيجية أو دليل عمل أمثل يوجه النظرة النقدية من أجل إيصال الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق موارد داخلية متوازنة من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاتجاه الذي يحقق للدولة الاستقرار النسبي للأسعار (Farid, Hassan,2000:26)

ثانياً: أهمية السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية:

1-أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

يؤكد أنصار هذه المدرسة على مبدئين أساسيين، أن الأجور والأسعار تتمتع بمرونة تامة أولاً وأن النقد يتميز بالحياد التام، وأوضحوا أن هذين المبدئين ليس لهما أي تأثير نقدي بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي (العيني)، والذي يحدث نتيجة التغير في كمية النقود (عرض النقود) خاصة كما ان الهدف النهائي للسياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية يتمثل بتحقيق الاستقرار النقدي من خلال الحفاظ على توازن العرض النقدي في الاقتصاد بالاعتماد على آلية السوق المفتوحة المتمثلة في شراء وبيع الأوراق المالية تلقائياً من قبل البنك المركزي ومن ثم السيطرة على عرض النقود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل (مناحي، 2010:115)، وقد دار جدل بين الاقتصاديين الكلاسيكيين، يمثلهم (Marshall ، Fisher) وآخرين، حول وجود علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول والمستوى العام للأسعار .

كما أكدوا أن التغيرات في عرض النقود لا يمكن أن تحدث تغيرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل الإنتاج والدخل وأسعار الفائدة، وهذا يعني أن زيادة كمية النقود المعروضة بمقدار 5% على سبيل المثال يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة من عرض النقود، ما يؤدي إلى تغير في القيمة الاسمية وليس الحقيقية للناتج القومي الاسمي وإذا كان هذا المسار مقبولاً فيما يتعلق بالعلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار فيمكن القول إنه لا يمكن الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد لأن ما يحدث إن القيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هي نتاج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج، وهذا ما خلصت إليه النظرية الكلاسيكية للنقود (الدعيمي، السعدي، 2021: 17).

2- أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي

طور كينز إطار الاقتصاد الكلي الحديث في الثلاثينيات من القرن الماضي وبما أنه في ذلك الوقت كانت هناك بطالة كبيرة ، فقد كان من المفترض أن التغيرات في إجمالي الطلب ليس لها أي تأثير على مستوى الأسعار طالما أن الإنتاج أقل من التوظيف الكامل، وهذا يعني أنه طالما أن إجمالي العرض أفقي، فإن فجوة الناتج المحلي الإجمالي إيجابية، و قد توجد فجوة تضخمية عندما يكون هناك إنفاق إجمالي مفرط ويؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار (الموسوي، 2018:70)، كانت الاستجابة لأزمة الكساد الأعظم بين صناعات السياسات مشوشة وغير متماسكة ومع ذلك فإن الاستجابة الأكثر فعالية جاءت من نظرية كينز الشهيرة، التي هيمنت على الاقتصاد الكلي لمدة ثلاثين عاماً، ويفترض كينز أن التقلبات في مستوى الأسعار ما هي إلا نتيجة للتقلبات في مستوى الدخل ومعدلات الإنفاق، إذ أن ما ينفقه الفرد هو دخل لفرد آخر أي أن الدخل يتولد عن الإنفاق وأن إجمالي دخل المجتمع متساوي (velupillai,2004:116).

3-أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي الجديد

ركز الكينزيون الجدد في تحليلهم على الجانب المالي، وليس الجانب النقدي، كما هو الحال مع الكلاسيكيين، استناداً إلى أن الأفراد، وفقاً لتفضيلاتهم في العائد والمخاطرة، لديهم محافظ مالية متنوعة وأموال، وفقاً للنظرية الكينزية الجديدة. في رأيهم، أنها واحدة من الأصول المتعددة، لذلك عندما يحدث أي تغيير في كميات هذه الأصول فإنه يترتب عليه تغيرات في مكونات محافظهم المالية أما بالنسبة لوجهة نظرهم في عملية الانتقال من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي (العيني) فمن الواضح أن الطلب على النقود غير مستقر، والعائد على رأس المال الحقيقي يصبح أعلى من نظيرتها في السندات، ونتيجة لذلك يحتاج الأفراد إلى زيادة عدد وحدات الأصول المالية الأمر الذي يتطلب المزيد من الوقت واستثمارات جديدة. وبالتالي فإنهم يعتقدون أن تأثير السياسة النقدية على عرض النقود والقطاع المالي ينتقل بشكل غير مباشر إلى القطاع الحقيقي (القطابري، 2009:70).

4- أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي الجديد

تفترض الكلاسيكية الجديدة أن الأفراد لديهم توقعات عقلانية فيما يتعلق بالسياسات التي تنتهجها السلطات النقدية، وأن الأجور والأسعار مرنة تماما فيما يتعلق بالتغيرات المتوقعة في مستوى الأسعار. وأوضح Sergant من خلال النموذج الذي أعتمد عليه لبيان أثر التوقعات العقلانية على الإنتاج ومستوى التشغيل (العمالة) إن ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب زيادة عرض النقود يترتب عليه ارتفاع فوري في منحنى إجمالي العرض، وإذا كان هذا الارتفاع توقعه الأفراد وتحقق بالفعل، فإن هذا ما يبطل أثر السياسات. إن السياسة النقدية التوسعية المفاجئة التي تتخذها السلطات النقدية والتي تهدف إلى زيادة مستوى الإنتاج وخفض معدل البطالة، يؤدي ذلك إلى تحقيق الهدف فعليا إذا لم يتوقع الأفراد زيادة مفاجئة في المعروض النقدي، ولكن إذا توقعوا ذلك فإذا حدثت زيادة توسعية مفاجئة، فإن السياسة النقدية ستكون عديمة الفائدة. أي أنها لن تحقق هدفها المنشود وهو زيادة الإنتاج وخفض نسبة البطالة، إلا أن دورها سيقصر على رفع الأسعار. ومن ثم فإن فعالية السياسة النقدية الكلاسيكية الجديدة تعتمد على ما إذا كانت توقعات الأفراد العقلانية بشأن السياسة دقيقة أم لا (شامية، حسين، 2008:307).

ثالثا: أهداف السياسة النقدية:

يتمثل دور السياسة النقدية ضمن إطار السياسة الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو عالية واستخدام كامل للموارد واستقرار المستوى العام للأسعار وتوازن ميزان المدفوعات. لكن في العقدين الماضيين من القرن الماضي، تركز هدف السياسة النقدية على تحقيق هدف مركزي وهو الاستقرار النقدي، المتمثل في خفض معدلات التضخم أو أسعار الفائدة (Mishkin, 2012:108)، إذ تسعى الدول إلى تجنب التضخم ومحاولة احتواء الأسعار (kanaan, 2012:30)، على أي حال يمكن توضيح أهم أهداف السياسة النقدية بالنقاط الآتية وحسب الشكل (2) :-



الشكل (2) اهداف السياسة النقدية

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مصادر وأدبيات

1-تحقيق النمو الاقتصادي

لا شك أن النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، ومبدأ النمو هو الاستثمار والحركة المستمرة للطاقت الإنتاجية، ما يعني تحفيز الطلب الكلي من خلال سياسة نقدية توسعية وزيادة النمو الاقتصادي مع الحفاظ على معدلات تضخم معتدلة، وتؤثر هذه السياسة على أحد أهم محاور النمو وهو الاستثمار الاقتصادي (الجبوري، التميمي، 2022: 1013) لأنه لا يعني فقط معدل استثمار أعلى، ولكنها أيضاً وسيلة مهمة يتم من خلالها تحقيق التقدم التكنولوجي طالما أن الابتكارات غالبا ما تتحقق بمعدلات جيدة، ومن الضروري اختراع آلة جديدة، وقد تكون هذه الآلة عديمة الفائدة من حيث زيادة الإنتاجية ما لم تقم الشركات بتثبيتها، (الزركوشي، حسن، 2023: 463)، ويتم ذلك من خلال التشجيع والحفاظ على مستوى مرتفع من العمالة والدخل، وهذا الأخير يعتمد على طبيعة السياسة النقدية في الدولة.

2- استقرار المستوى العام للأسعار

أحد الأهداف التي تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد لأن استقراره يعني استقرار قيمة النقد، وهذا الأخير يجعل الاقتصاد يعمل بسهولة كبيرة، لأن عدم الاستقرار يؤدي إلى حدوث اختلافات كبيرة بين المنتج والمستهلك والعامل وصاحب العمل، وغيرها الكثير من الاختلالات، ما يؤدي بالتالي إلى تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تؤثر على نشاط الاقتصاد (kanaan,2012:33).

3- استقرار أسعار الصرف

يعد أحد الأهداف المهمة للسياسة النقدية، في الوقت الذي كانت تعتمد فيه الدول اتباع نظام القاعدة المعدنية الذهبية أو الفضية. لم تكن هناك مشكلة في أسعار الصرف، ولكن المشكلة ظهرت مع بداية نظام العملة الورقية وتعمقت بشكل كبير بعد انتشار نظام التعويم بدلا من نظام الصرف الثابت (محسن ،فوزي،2016: 115)، يعد هدف تثبيت أسعار الصرف أحد الأهداف الضرورية لتوسيع نطاق التجارة الدولية، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في الاقتصاد وتحسين مستوى رفاهية المجتمع.

4- معالجة العجز في ميزان المدفوعات Addressing the balance of payment

deficit ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يبين حقوق الدولة والتزاماتها تجاه العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، وهناك مجموعة من العمليات التي من شأنها خلق عملية التوازن سواء كانت عمليات مستقلة استيراد وتصدير السلع أو العمليات التعويضية والتي لا تحدث تلقائيا وتشمل عمليات (استيراد وتصدير الذهب) والعجز هي الحالة التي يكون فيها ميزان المدفوعات في حالة من عدم التوازن، يحدث العجز في ميزان المدفوعات عندما تستورد دولة ما سلعا وخدمات أكثر ما تصدره. تتعدد الأدوات التي يمكن للحكومات استخدامها لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وتشمل: أدوات السياسة المالية أي زيادة الضرائب اذ يؤدي ذلك إلى خفض الطلب الكلي، ما قد يُقلل من الواردات، خفض الإنفاق الحكومي: اذ يؤدي ذلك إلى خفض الطلب الكلي، ما قد يُقلل من الواردات. أدوات السياسة النقدية: رفع أسعار الفائدة: يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الاقتراض، ما قد يُقلل من الاستثمار والواردات (Mishkin,2012:109) .

رابعاً: أنواع السياسة النقدية :

1-السياسة التوسعية

السياسة النقدية التوسعية تطبق عندما تكون هناك حالة بطالة عالية في المجتمع والاقتصاد يشهد حالة من الركود أي ان هناك تباطؤًا بالطلب على السلع والخدمات عكس العرض الذي يشهد زيادة (عاطف، 2008: 63)، يتدخل البنك المركزي هنا بسياسة نقدية توسعية أي يقوم بزيادة عرض النقود المتداولة في الاقتصاد لعمل توازن بين جانبي الطلب والعرض وكذلك تشجيع الائتمان، وانخفاض أسعار الفائدة ، وزيادة حجم وسائل الدفع، وبالتالي يؤدي للقضاء على البطالة ، وزيادة معدل الإنتاج، وفي هذه الحالة يستعمل البنك المركزي ادواته النقدية التقليدية بخفض معدل الخصم وتشجيع الاقتراض والائتمان وخفض معدل الفائدة وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني (سامية، 2023: 3).

2-السياسة النقدية الانكماشية

هي مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للحد من كمية النقود المتاحة في الاقتصاد بهدف خفض معدلات التضخم المرتفعة. وتُطبَّق عادةً عندما يصبح التضخم مرتفعًا جدًا، ما قد يُشكل خطرًا على استقرار الاقتصاد ، و ابط صورة لتوضيح الانكماش الاقتصادي حسب ما توصلت اليه الباحث هو الحالة التي تحدث عندما يكون اقتصاد دولة ما في حالة تدهور ما يعني انخفاض الناتج المحلي والمقصود بالناتج المحلي هو اجمالي قيمة السلع والخدمات التي يتم انتاجها وتقديمها في الدولة وتراجعها يعني تراجع الاقتصاد ، عندما يحدث الانكماش تحدث البطالة ويتراجع دخل الفرد وبالتالي ينخفض الناتج المحلي الإجمالي (يؤدي الانكماش الى تراجع الإنتاجية ، انخفاض الأجور ، كثرة البطالة) تعمل الدول على تجنب الانكماش عبر الانفاق الحكومي وتوفير فرص العمل . يتم اللجوء إلى هذا السياسة عندما تكون معدلات التضخم مرتفعة، أي لمعالجة الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد دولة ما، اذ يعمل البنك المركزي على كبح كمية النقود المتداولة من خلال أحد الإجراءات التالية: زيادة نسبة الاحتياطي القانوني، وزيادة معدل إعادة الخصم، ويقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية أو إقناع البنوك التجارية بتخفيض الإقراض من خلال هذه الإجراءات. يقوم البنك المركزي بتخفيض المعروض النقدي عن طريق تقليل السيولة

بين الأفراد والحكومة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض أسعار السلع والخدمات، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي (خموج، ناصر، 2020: 6).

خامساً: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية

لتطوير السياسة النقدية تحتاج السلطات النقدية في أي دولة إلى مجموعة من المعلومات والبيانات الهامة المتعلقة بعدد من الوحدات لإنشاء وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهي كالتالي (لعوانة، 2020: 13)

1- القطاع الحكومي

يقوم القطاع الحكومي بفرض الضرائب وإعداد معدلات لفرضها وفقاً لحالة الاقتصاد السائد في المجتمع. كما تتولى الحكومة عملية الإنفاق العام، إذ يتأثر هذا الإنفاق بطبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفته في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وهناك نوع آخر من الإنفاق العام وهو الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض الأفراد لمعالجة انخفاض مستوى إنفاقهم عن طريق حصولهم على الإعانات (شبيبة، 2016: 5)، إذ تعد الموازنة العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، ومن ثم فإن التقلبات في حالة الموازنة سواء في العجز أو الفائض لها دور في استقرار الاقتصاد الكلي والسيولة المحلية، ولذلك تحتاج السياسة النقدية إلى معلومات حول هذا القطاع لما له من تأثير على الحياة الاقتصادية بشكل عام، وبالعلاقات النقدية بشكل خاص (عبد الحميد، 2009: 585).

2- قطاع الأسرة

ويقصد به القطاع العائلي المستهلك أو قطاع المنفقين على الاستهلاك، وقد يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخل الذي يحصل عليه من استئجار عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال). ويحصل هذا القطاع العائلي على دخل نقدي من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص كما أن القطاع العائلي يدخر ولا يؤدي إلى انخفاض في إجمالي الإنفاق، إذ يحوله الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري، والسياسة النقدية تحتاج إلى دراسة سلوك أصحاب الادخار ومقدار الودائع لهذا القطاع (النسور، 2013: 147)

3-قطاع الأعمال

يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات وقوانين الدولة ويجوز للحكومة أن تشجع بعض السلع، ويجوز لها أن تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج سلع أخرى. وفي بعض الحالات قد تكون الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن عملية الإنتاج، وبالتالي تؤثر الدولة على ذلك من حيث نوع وكميات الإنتاج والاستثمار، وكذلك طرق التسعير المستخدمة، وهذا له تأثيرات مهمة على تخصيص الموارد والدخل والأداء الاقتصادي (لعوانه، 2020:13).

4- القطاع الخارجي

أصبحت اقتصادات العالم مترابطة مع بعضها البعض إذ يتم إنتاج القمح في الولايات المتحدة الأمريكية وتستهلكه دول أخرى، بينما لا يستهلك المستهلكون الأمريكيون الفاكهة من دول أخرى في غذائهم، مثل هندوراس، فالجزائر مثلا تحتاج إلى القهوة من البرازيل، بينما تحتاج الولايات المتحدة إلى النفط الجزائري، وبالتالي زادت حاجة القطاع الخارجي للتبادل التجاري، وأصبح هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع الأجنبية والخدمات وهو ما يعرف بالواردات. وهو أيضا وسيلة للتخلص من السلع والخدمات الفائضة عن احتياجات المجتمع محليا، وسيعمل هذا التبادل على توليد تدفقات رأس المال للمصدرين. كما يقوم بتسريب الأموال إلى خارج البلاد في حالة الواردات (النسور، 2013، 143)، وفي كلتا الحالتين، سيكون هناك تأثير مهم على النشاط الاقتصادي للدولة إما من خلال زيادة المعروض النقدي في حالة زيادة الصادرات، أو انخفاض المعروض النقدي في حالة زيادة الواردات في الختام، ترتبط هذه القطاعات ببعضها البعض من خلال دخولها في المعاملات والتبادلات سواء في سوق العمل أو سوق السلع والخدمات أو الأسواق المالية (عبد الحميد، 2009: 587).

سادسا: ادوات السياسة النقدية (التقليدية)

لإدارة السياسة النقدية التقليدية تعتمد السلطات النقدية أدوات عديدة يختلف استخدامها حسب مستوى التطور الاقتصادي، وهذه الأدوات تنقسم إلى أدوات كمية (غير المباشرة) والأدوات النوعية (المباشرة) وهي كالآتي:

1- أدوات السياسة النقدية الكمية (غير المباشرة) وهي كالآتي:

أ- عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations

هو نشاط يقوم به المصرف لإعطاء أو أخذ سيولة بالعملة المحلية إلى أو من مصرف أو مجموعة مصارف، يمكن للمصرف المركزي إما شراء أو بيع سندات حكومية في السوق المفتوح، أو في عملية تعرف باسم إعادة الشراء العكسي وفي كلتا الحالتين، هناك تغير في الاحتياطيات والودائع لدى الجهاز المصرفي. وتؤدي الحالة الأولى أولاً إلى زيادة احتياطيات البنوك وودائعها، وبالتالي زيادة الأساس النقدي ومن ثم عرض النقود. أما الحالة الثانية، فعندما تؤدي أي عملية إعادة شراء عكسية يقوم فيها البنك المركزي ببيع سندات وزارة المالية فتقود إلى انخفاض فائض الاحتياطيات والودائع لدى النظام المصرفي، ما يؤدي إلى تقليص حجم القاعدة النقدية وبالتالي عرض النقود وبناء على ما سبق يتبين أنه في الحالة الأولى، عندما دخل البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة لشراء أدوات الدين الحكومية، زاد الائتمان المحلي في جانب الأصول، وانعكست تلك الزيادة في جانب الالتزامات، معبراً عنها بزيادة في الاحتياطيات الفائضة، والنتيجة النهائية هي زيادة على جانبي الميزانية العمومية للبنك المركزي (MANKIWI, 2009: 237)، وفي الحالة الثانية، عندما أصبح البنك المركزي بائعاً لأدوات الدين الحكومية، تقلصت ميزانية البنك المركزي لأن تلك العملية أدت إلى انخفاض الائتمان المحلي في جانب الأصول، ومن ثم انعكس ذلك النقصان على جانب الخصوم، معبراً عنه في انخفاض بالاحتياطيات المصرفية الزائدة (المكصوصي، 2022: 120) وفي الدول الريعانية النفطية، بما فيها العراق، عندما تحصل الحكومة على عائدات بيع النفط بالعملة الأجنبية (الدولار) وتقوم بمبادلتها مع البنك المركزي مقابل الحصول على العملة المحلية (الدينار) وتؤدي هذه الصفقة إلى انخفاض رصيد الودائع بالعملة الأجنبية وزيادة رصيد ودائعها بالعملة الوطنية عندما يتم تحويل العملة الوطنية إلى البنوك لسداد التزاماتها

تجاه الجمهور، فإن ذلك سيزيد من احتياطات البنوك الفائضة. وبمجرد قيام البنوك بدفع أجور ورواتب العمال، سيؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة حجم العملة في التداول (العلي، 2020: 2).

ب- سعر إعادة الخصم

هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية للخصم والاقتراض منها باعتباره كمالاً أخيراً للإقراض، ويعد أحد أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة (Ball, 2012: 330)، ويعتمد عليها البنك المركزي في زيادة أو خفض معدل إعادة الخصم بهدف التأثير على حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية، وتتبع هذه السياسة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخيراً لمنح التمويل وتعد هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية للتحكم في الائتمان. كان بنك إنجلترا أول من طور سعر الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان ابتداءً من عام 1847 (السبع، 2011: 24).

ت- نسبة الاحتياطي

هي نسبة الودائع التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، أو يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية إيداع جزء أو نسبة معينة من ودائعها لديه. ويؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى تقييد قدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان، أو العكس، كما يؤدي خفض هذه النسبة إلى زيادة السيولة النقدية لدى البنوك التجارية والتوسع في تقديم الائتمان. كما أنه يمثل أداة السياسة النقدية التقليدية الثالثة التي يستخدمها البنك المركزي، والتي تعد أحد محددات المضاعف النقدي في عملية عرض النقود (ادريس، 2021: 19)، تستخدم هذه الأداة للتأثير على حجم وكمية الإقراض المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية، وذلك من خلال توسيع أو تقييد حجم الائتمان المصرفي حسب ما يتطلبه الوضع الاقتصادي السائد في البلاد، حيث يقوم البنك المركزي عادة برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في فترات الازدهار الاقتصادي (Handa, 2008: 345) وعلى العكس من ذلك يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة في فترات الركود أو الكساد الاقتصادي والغرض من ذلك تشجيع البنوك التجارية التوسع في منح الائتمان المصرفي خاصة وأن العلاقة هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني من جهة وخلق الودائع لدى البنوك التجارية (الخفاجي، 2023: 19)، من جهة أخرى ان الغرض من استخدام نسبة الاحتياطي القانوني

في الماضي هو التأكد من سلامة البنوك وطمأنة المودعين بقدرتهم على سحب ودائعهم عند الطلب، أما في الوقت الحاضر فقد تم استخدامها من قبل البنك المركزي كأداة قوية للتأثير في عرض النقود والائتمان في الاقتصاد وأسعار الفائدة، خاصة في حالة حدوث طوارئ في الأسواق المالية. ومن المرجح أن تكون نسبة الاحتياطي القانوني أقوى أداة سياسية يمتلكها البنك المركزي(العلي،2020: 5).

وعن طريق ما تقدم يمكن القول أن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني له آثار سلبية على بعض البنوك التي لديها نسبة منخفضة في ودائعها المصرفية، مما يؤثر سلبا عليها ويعرضها لأزمة مالية، في حين يؤدي انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني إلى ارتفاع نسبة الاحتياطي لدى البنوك التجارية. ومن ثم يساهم في تشجيع البنوك على زيادة منح الائتمان وبالتالي زيادة معدل الاستثمار والتوظيف والإنتاج والدخل (الدعيمي،السعدي،2021:85).

2-الادوات النوعية المباشرة:

أ-سياسة تأطير القروض

تهدف هذه الأداة إلى تقييد الحجم الإجمالي للقروض التي تمنحها البنوك التجارية ويتم ذلك من خلال وضع حد أعلى لإجمالي الائتمان الذي تمنحه البنوك وفق نسب معينة أو تحديد حد أقصى لمعدل نمو قروضها، وإذا تجاوز أي بنك تجاري هذه النسبة فسيتم معاقبة الشخص قبل البنك المركزي(Dadkhah,2009:185) من خلال فرضه على البنك التجاري المخالف، تكوين ودائع خاصة في دفاتر البنك المركزي تأخذ شكل احتياطات إلزامية إضافية لا تحمل فوائد، ويمكن أن يصل حجمها إلى ما يعادل المبلغ الزائد، والذي يعرض البنك التجاري لخسائر كبيرة، ويضطر البنك التجاري إلى إعادة التمويل من البنك المركزي، بسعر فائدة لا يقل عن المعدل السائد في سوق النقد، وبمبالغ تساوي أو تزيد على مبالغ القروض. موزعة، وأن اللجوء إلى هذه الأداة واستخدامها يأتي في ظروف تضخمية حادة (لعوانه، 2020:16).

ب-تحديد هامش الضمان

تستخدم هذه الأداة من قبل البنك المركزي عندما تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض للأفراد بغرض المضاربة في سوق الأوراق المالية يسمح للأفراد بالاقتراض من البنوك بشرط الالتزام بهامش الضمان (Handa,2008:346) وهو عبارة عن نسبة من القيمة السوقية للسندات التي يقبل البنك

بموجبها منح القروض والتي يدفعها الفرد للبنوك التجارية عند شراء الأوراق المالية أي تحديد حد أدنى لما يجب على المقترض دفعه عند شراء الأسهم والسندات على سبيل المثال، إذا قام مضارب فرد بشراء أوراق مالية (سندات) بقيمة 100 ألف دينار وكان هامش الضمان 60% فيمكنه اقتراض 40 ألف دينار فقط مضمونة بالسندات. وإذا أراد البنك المركزي الحد من هذه القروض فسوف يقوم برفع هامش الضمان إلى 80% والعكس صحيح (ادريس، 2021:20).

ت - الإقناع الأدبي

تتمثل بقدرة البنك المركزي على إقناع البنوك التجارية باختيار السياسة التي يرغب في تنفيذها ضمن استراتيجية السياسة النقدية، أي ممارسة التأثير المعنوي للبنك المركزي تجاه البنوك التجارية من خلال توجيه التعليمات والتوجيهات ، وأن نجاحه يعتمد على طبيعة ومدى العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية (الدعمي، السعدي، 2021:86) وبما أن هذه الأداة لا تأخذ طبيعة اجبارية لأن استخدامها لا يستند إلى أي قانون ملزم بل يعود إلى العادات والتقاليد المصرفية لذلك إذا كانت العلاقة قوية بين البنوك التجارية والبنك المركزي، فإن هذه الأداة لا تأخذ طبيعة اجبارية لأن الإقناع الأدبي لا اعتبارات كثيرة، منها البنك المركزي وهو بنك البنوك، ومقرض الملاذ الأخير والمستشار المالي للحكومة (Cecchetti, 2008:43)، وبالإضافة إلى ذلك، يشمل الإقناع الأدبي بعض المؤسسات المالية غير البنوك التجارية كما يقوم البنك المركزي بإعداد التقارير والنشرات التي توضح اتجاهات سوق النقد الهدف منها هو اطلاع البنوك التجارية على أبرز البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الائتماني كمؤشرات لهذه البنوك لتحديد نشاطها وفق هذه الاتجاهات (Dadkhah, 2009:185).

ث-تسهيلات الاقراض ليلية واحدة

تعد آلية تسهيلات الإيداع والاقراض من أهم الأدوات للسياسة النقدية القادرة على التأثير اليومي السريع في أسعار الفائدة وإدارة السيولة المصرفية. وعن طريق هذه الآلية، يقوم البنك المركزي بتوفير السيولة ليلية واحدة للبنوك التي تحتاج إليها، مقابل سعر الفائدة لعمليات الاقراض ، بين ما تلجأ البنوك التي يكون لديها الفائض من السيولة بنهاية التعاملات اليوم إلى استثمارها في البنك المركزي. وعن طريق التحكم بسعر الفائدة على تسهيلات الإيداع والاقراض ، يمكن للبنك المركزي التأثير في أسعار الفائدة على معاملات السوق بين البنوك (العنزي، 2020: 19).

ج- التفتيش الميداني المباشر:

يقوم البنك المركزي بشكل دوري بفحص وتدقيق السجلات المصرفية لعمليات البنوك التجارية كلما كان ذلك ضروريا لتحديد مدى تنفيذ البنوك التجارية للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من البنك المركزي (Reserve Bank of Australia Bulletin, 2003:3) ويتلقى البنك المركزي تقارير بأنشطة البنوك تقارير سنوية توضح وضع البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض وغيرها، ونتيجة لذلك فإن استخدام البنك المركزي لأدوات ووسائل جديدة للوصول إلى الأهداف المرجوة يعتمد على مدى فعالية الأدوات السابقة في تحقيق الأهداف (Cecchetti, 2008:44)، فإذا لم تكن فعالة في أداء عملها، ظهرت أدوات جديدة أخرى تحل محلها أو تدعمها، وظهور استخدام أدوات السياسة النقدية الأخرى يكون بحسب ما تقتضيه ظروف الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة والمشاكل والأزمات التي تعاني منها (الخفاجي، 2023: 19).

سابعاً : ادوات السياسة النقدية البديلة

كانت الأزمة المالية العالمية بمثابة علامة الانتقال ما أسماه الكثيرون "الاعتدال العظيم" إلى "الركود العظيم". تم اتخاذ تدابير اقتصادية غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم ومع ذلك، فقد تم بالفعل تطبيق سياسة نقدية غير تقليدية أو ما يطلق عليها بالبديلة للاستجابة للأزمة المالية العالمية (Davtya, 2022:2)، في وقت الأزمة المالية العالمية، كانت أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وكندا عند الصفر أو بالقرب منه. وبما أن ممارسات السياسة النقدية البديلة تعمل بشكل رئيسي، فإن هذا يعني أن السياسات التقليدية قد وصلت بالفعل إلى حدودها في هذه البلدان وقد أطلق على مجموعة التدخلات السياسية التي تم تقديمها خلال هذه الفترة اسم السياسة النقدية البديلة لتمييزها عن تدابير السياسة النموذجية (التقليدية) قبل الأزمة المالية العالمية (Potter and Smeth, 2019: 8) كثيرا ما استخدمت البنوك المركزية نافذة بيع العملة الأجنبية و التيسير الكمي، والتيسير الائتماني، وتنفيذ الاحتياطات المطلوبة كأداة بديلة للسياسة النقدية في فترة ما بعد الأزمة، واستخدمت أدوات السياسة هذه في الغالب لمكافحة الضغوط الانكماشية والركود (Atilgan, 2016:250). تعبر السياسات النقدية عن قدرة البنك المركزي العراقي على تحقيق معدل نمو اقتصادي مستقر إلى حد ما، وكبح معدلات التضخم المرتفعة، وتحقيق التوظيف الكامل للعمالة المتوفرة في البيئة الاقتصادية العراقية، من خلال إدارة أدواته المتاحة، والتي تتمثل بتحقيق الاحتياطات الأجنبية التي توفر الدعم الكامل

للمعلة المحلية في السوق العالمي وتحقيق سعر صرف ثابت إلى حد ما عن طريق استخدام نافذة بيع العملة الأجنبية التي عمل البنك المركزي العراقي على تحديثها، كما قام صناع القرار بتوسيع الأدوات المتاحة وتغطية الاحتياطات الأجنبية المطلوبة لتشمل الودائع الحكومية وبعض من القروض القصيرة الأجل بهدف السماح لبعض البنوك بزيادة سيولتها النقدية قدر الإمكان.

كما كان لسياسات التوسع النقدي التي نفذتها البنوك المركزية في الدول المتقدمة مثل تركيا آثار كبيرة على اقتصادهم وفي هذه الفترة التي شهدت تدفقات رأسمالية مكثفة قصيرة الأجل، حدث نمو ائتماني سريع واكتسبت العملة المحلية قيمة مفرطة، وقد هدد هذا الوضع استقرار الأسعار من خلال التسبب في مخاطر مالية كلية واختلالات خارجية، كما أدى إلى زيادة المخاطر على الاستقرار النقدي (Bascı and Kara, 2011: 2)، وفي هذا السياق بدأت العديد من البلدان المتقدمة والنامية في استخدام أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، ونتيجة للسياسات التوسعية التي نفذتها البنوك المركزية في البلدان المتقدمة ما أدى إلى التوسع الائتماني والمبالغة في تقييم العملة المحلية (KAYA,AKÇA,2023:63)، وان ابرز ادوات السياسة النقدية البديلة :

1- نافذة بيع العملة

شهد النظام النقدي تحولات وتغيرات سريعة للغاية شملت معظم القطاعات الاقتصادية، مثل اندماج البنوك والمعاملات النقدية الإلكترونية، فضلاً عن تحويلات رأس المال وزيادة الطلب على العملات الأجنبية في ظل التحرير الاقتصادي والانفتاح. تزداد العملة الأجنبية كلما زاد انفتاح البلاد على العالم الخارجي، ان تفضيل العملة الأجنبية وجعلها مخزناً للقيمة بدلاً من العملة المحلية يأتي نتيجة الاختلالات الهيكلية الداخلية للاقتصاد المحلي وخلال تلك التطورات ظهر مؤخراً بيع وشراء العملات الأجنبية والأسواق العالمية التي تم إنشاؤها، مثل أسواق اليورو دولار، بالإضافة إلى إنشاء أسواق مماثلة في بلدان أخرى (Hadi,et al, 2023:52) وهي الأقل تطوراً في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على تلك الأموال والعراق من تلك الدول التي لجأت إلى فتح نافذة لشراء وبيع العملة الأجنبية بعد عام 2003 نتيجة الطلب التضخمي على العملة الصعبة، بسبب فتح الحدود بشكل كامل. لذلك شهد الاقتصاد العراقي فجوة بين تراجع الطلب على العملة المحلية وبين ارتفاعه عن غيره، ولذلك أصبح من الضروري على البنك المركزي استعادة الاستقرار الاقتصادي ، من خلال شراء وبيع العملات الأجنبية التي يتم الحصول عليها من السماح للعراق بتصدير النفط (Mahood,and, Muneer, 2023:105) كما ان احتكار الحكومة العراقية

لمصدر وحيد لإيرادات العملة الأجنبية (الدولار) الناتج عن عملية استخراج وتصدير النفط جعلها أمام خيارين: الأول، أن تلبى كافة احتياجات الطلب الداخلي من الواردات بنفسها، وهذا هو أمر صعب والثاني، أن تقوم الحكومة بتوفير الدولار للقطاع الخاص، بحيث يكون الدولار متوافراً دائماً كلما كان هناك طلب عليه لتلبية احتياجات القطاع الخاص وبالتالي يمكنه من تلبية معظم احتياجات الطلب المحلي (Majeed, 2019: 173)، وعليه، ففي 4 تشرين الأول 2003، وبتوجيه من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة، بدأ البنك المركزي العراقي بتشغيل (نافذة بيع العملة الأجنبية)، أو ما كان يسمى سابقاً مزاد العملة كأداة غير مباشرة، لذا وفقاً لقانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 الذي تم التعديل عليها اذ نص القسم الأول منه على إنشاء بنك مركزي عراقي آمن وقوي ومستقل (الشموس، 2020: 54)، لتحقيق استقرار الأسعار في الدولة والحفاظ على استقرارها والعمل على خلق نظام مالي يعتمد على السوق والمنافسة ويكون مستقراً، إضافة إلى تعزيز التنمية المستدامة والازدهار في العراق، وينص القسم السادس منه على أن البنك المركزي مخول بإجراء عملية السوق المفتوحة مع البنوك التجارية المرخصة عن طريق شراء وبيع الأوراق المالية والعملات الأجنبية ولذلك كان قرار البنك المركزي فتح نافذة أو مزاد لبيع العملة الأجنبية (محمد، 2017: 31) إضافة إلى كونها أسلوباً مؤقتاً تستخدمه السلطة النقدية، فإن هدفها هو تحقيق الاستقرار النقدي والمالي لتمهيد عملية تحفيز النمو، وتحسين الواقع الاقتصادي في ظل بيئة مناسبة لمتخذي القرار لاتخاذ القرار المناسب (Saleh, 2012: 292) بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- تلبية الطلب المتزايد على العملة الأجنبية بعد عام 2003 وإلغاء التعامل بنظام سعر الصرف المتعدد الذي كان يتبعه النظام السابق.

ب- الحفاظ على قيمة الدينار العراقي، عن طريق تحقيق التوازن في العرض والطلب على النقود في السوق المحلية.

ت- السيطرة على التضخم والحد من ارتفاع الأسعار عن المستوى الطبيعي وذلك من خلال تحقيق سعر صرف متوازن في السوق المحلية (سعر صرف ثابت).

ث- تلبية احتياجات القطاع الخاص من العملات الأجنبية لغرض تلبية الواردات.

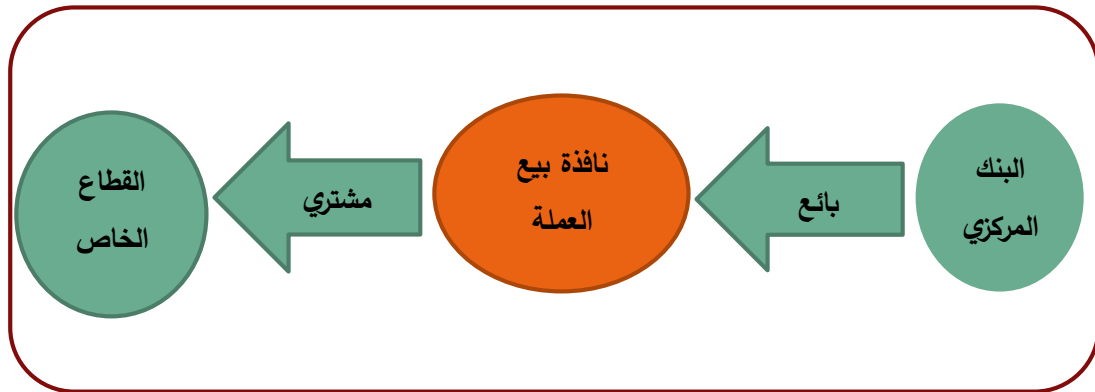
ج- تمكين البنوك من فتح حسابات بنكية بالعملات الأجنبية وإمكانية إجراء التحويلات الخارجية.

1- تعد نافذة بيع العملة الأجنبية أحد أساليب السياسة النقدية غير المباشرة التي تؤثر على الأساس النقدي، بهدف السيطرة على الطلب الكلي ومواجهة التضخم، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية للبلد إن نجاح السياسة النقدية يقاس من خلال الحفاظ على الاستقرار المستوي العام للأسعار، ونتيجة لذلك يتحقق الاستقرار الاقتصادي نتيجة استقرار سعر الصرف وانخفاض التضخم بشكل عام (Ray, Anderso,2010:33).

وتعرف نافذة بيع العملة بأنها الاداة الوحيدة لتغطية استيرادات القطاع الخاص وانها هي الآلية التي أوجدت ترابطاً قوياً وفعالاً بين البلدان من خلال مكونات عرض النقد وخضوعها لعوامل الطلب على النقد (Odeh,2020:187)، أوهي المزاد الذي يمارس وظيفة عمليات السوق المفتوحة في مبادلة الدولار بالدينار ليس فقط لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص واحتياجاته من النقد الأجنبي، بل أيضاً كوسيلة نقدية وسياسة التدخل لتحقيق استقرار اسعار الصرف، والسيطرة على مستويات السيولة المحلية واحتواء قوة النفقات العامة الناتجة عن الموازنة العامة وخاصة النفقات الجارية وتوليد قوة طلب محلية شديدة التنوع على السلع والخدمات الخارجية في مواجهة هشاشة التنوع الاقتصادي المحلي، وزيادة الإنفاق الفردي المستمد من قوة النفقات العامة في الموازنة العامة، والتي تمثل أساس التضخم الناتج عن ضغوط الطلب أو الإنفاق الكلي (الشموس، 202، :54)، بعد صدور القانون رقم 56 لسنة 2004 الذي نص على استقلالية البنك المركزي العراقي في رسم وإدارة السياسة النقدية، وكان تحرير نظام سعر الصرف في العراق كخطوة أولى نحو التحول إلى آليات السوق في إدارة الاقتصاد، وأصبح البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن الإدارة، وسعر الصرف في العراق بعد عام 2003 هو نظام التعويم (Saleh, 2012: 271)، بينما يرى البعض أن نوع نظام سعر الصرف في العراق بعد عام 2003 يمكن تقسيمه إلى مرحلتين: المرحلة الأولى هي الفترة (2004-2008) نظام الصرف هو التعويم الموجه أما نوع نظام الصرف المتبع خلال المرحلة الثانية وهي الفترة ما بعد عام 2008 وحتى الآن هو نظام سعر الصرف الثابت على أساس مؤشر "Levy-Yeyati & Sturzenegger"، إذ يقوم البنك المركزي بالحفاظ على سعر الصرف المعلن من خلال نافذة بيع العملة باستخدام الاحتياطيّات الدولية المتاحة له (Geek, 2015: 76-78) وبغض النظر عن نوع نظام سعر الصرف الذي اعتمده السلطة النقدية في العراق بعد عام 2003، ومنذ نهاية عام 2003، فإن التدخل في سوق الصرف من خلال نافذة بيع العملة من أجل الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار كجزء من سياسة سعر الصرف. هدف السياسة النقدية الرئيسية هو استهداف التضخم والاستقرار في المستوى

العام للأسعار، وذلك من خلال استخدام الاحتياطات الدولية المتاحة له ، تختلف آلية بيع العملة باختلاف أهداف السياسة النقدية وكذلك تأثير مكونات عرض العملة الأجنبية ومستوى التطور في القطاع النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني على آلية العمل من تلك النافذة، لذلك يمكن وصف آلية العمل على النحو التالي:

(1) **مزادات العملة ذات الاتجاه الواحد**: يتمثل دور البنك المركزي في هذه الحالة في التدخل في سوق الصرف باعتباره بائعاً للعملة الأجنبية، أي التدخل في اتجاه واحد لتلبية الطلب المحلي على العملة الأجنبية لتمويل تعاملاته الخارجية وفي هذه الحالة (Ali, 2015: 512- 514)، يوصف سوق الصرف بأنه سوق احتكاري تحتكر الدولة مصادر عرض النقد الأجنبي، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على الربيع، والتي تعتمد على الطلب المحلي للطلب الكلي من خلال الواردات، لذلك يقوم البنك المركزي بتوفير العملة الأجنبية للقطاع الخاص عن طريق بيعها، ويكون سعر بيع العملة هو ويعتبر سوق الصرف والبنك المركزي العامل الرئيسي المؤثر في اتجاه سعر الصرف من خلال مبيعاته (Majeed,2019:173) وكما في الشكل 3 :

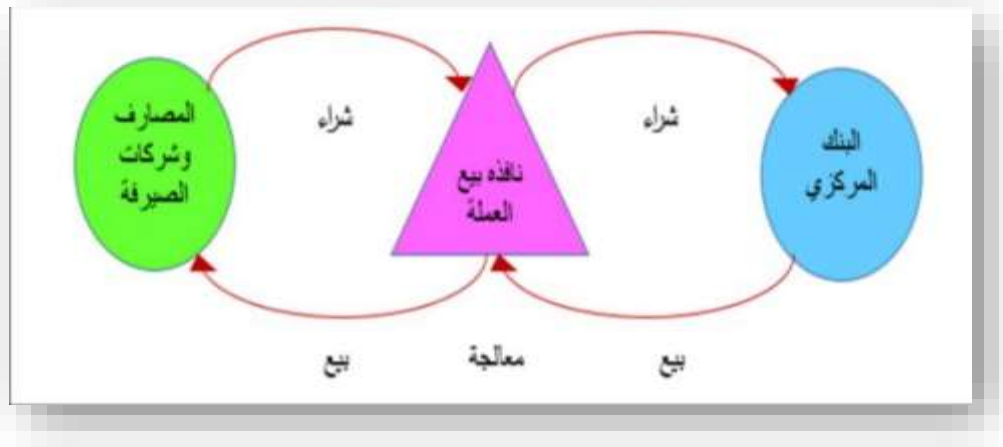


الشكل (3) مزاد العملة ذات الاتجاه الواحد

المصدر: داغير، محمود محمد، ومحمد، بلال قاسم، تأثير نافذة بيع العملة في تغير سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 23، ص300 ، العدد 99، 2017.

(2) - **نافذة بيع العملة ذات الاتجاهين**: يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف، فيقوم بشراء العملة وبيعها بشكل غير مباشر من أجل تحقيق أهداف محددة مع ضمان استقرار سعر الصرف وبشكل عام، يتميز سوق سعر الصرف هنا بأنه سوق احتكار القلة، إذ أن مصدر المعروض من العملات الأجنبية (Mc Carty,2002:63)، تتمثل بأنها محدودة في قطاع التصدير الحكومي وينسب متفاوتة في القطاع الخاص من اقتصاد إلى آخر كما أن الأعضاء المشاركين في مزادات

العملة محدودون، اذ يمثلهم عادةً البنك المركزي والبنوك التجارية وأحياناً بعض المؤسسات المالية الأخرى . أن عمل المزاد هو تقديم عروض البيع والشراء عن طريق البنك المركزي، وهنا سيكون للبنك المركزي القدرة على التأثير في مزاد العملة، ويختلف هذا التأثير حسب نوع وعدد المشاركين وكما موضح في الشكل4(خضير، 2022:94).



الشكل (4) مزادات العملة (ثنائية الاتجاه)

المصدر: خضير، مهند يحيى، نافذة بيع العملة في استقرار سعر الصرف الدينامي وانعكاسه على التضخم، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 17، ص94، العدد 60، 2022 .

وبسبب العجز الإنتاجي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي، ارتفع الطلب على الدولار الأمريكي بشكل كبير من القطاع الخاص لتلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة من خلال الاستيراد من الخارج، مما اضطر البنك المركزي العراقي إلى التعامل وفق نظام مزاد العملة في اتجاه واحد، وبناء عليه سيتم تشغيل نافذة البيع، (العملة الأجنبية) في العراق وفق الآلية التالية: تباع الحكومة العراقية النفط في الخارج بالدولار الأمريكي وتحصل على إيراداته في حسابها الخاص لدى البنك الفيدرالي الأمريكي (الياسين، مهدي، 2021:1469) اذ يقوم البنك المركزي العراقي بصفته المدير التنفيذي للسياسة النقدية في العراق، باستبدال الدولار الموجود في حوزة الحكومة بالدينار العراقي (وزارة المالية حصراً) لتتمكن الحكومة من القيام بواجباتها والتزاماتها مثلاً دفع الأجور والمعاشات والرعاية الاجتماعية (محمد، 2017:33) وتمثل نافذة بيع العملة آلية سهلة ومباشرة للتحكم والتأثير في سوق الصرف وقد تم اعتمادها في معظم الدول الناشئة التي سبق وإن مرت بمرحلة انتقالية نحو اعتماد آليات السوق بإدارة اقتصادها ومعالجة التضخم، اذ تمثل هذه الآلية جزء من عمليات السوق المفتوحة، لكنها تتبع نهجاً مختلفاً لتوجيه مؤشرات الاقتصاد الوطني عن طريق التدخل للتأثير على

سعر الصرف بدلاً من التأثير على الوساطة المالية المتمثلة في (سعر الفائدة المصرفية، ونسبة الاحتياطي القانوني، والمجاميع النقدية).

وتعود أسباب نشوء نافذة العملة الأجنبية في العراق الى تغير النظام او بسبب الازمات التي حصلت في العراق ، والذي كان سببا في اللجوء إلى المزادات، فضلاً عن مشكلة ارتفاع المستوى العام للأسعار ، سواء في الجانب النقدي والحقيقي، نتيجة السياسات المتبعة قبل عام (2003) والتي أثرت سلباً على قيمة الدينار العراقي (الشموس،2020: 55) السبب الثاني صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) والذي رافقه تحول في نهج السياسة النقدية وآلية عملها من خلال التأكيد على الأدوات النقدية غير المباشرة لمحاولة الحد من التضخم، فضلاً عن البنك المركزي حصوله على استقلالته في صياغة السياسة النقدية، حيث تم التدخل كخطوة أولى في اتجاه نظام الصرف في العراق نحو اعتماد آليات السوق، وأصبح البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن تسيير وإدارة الاقتصاد(محمد، 2017 : 53) ومن خلال تحديد كمية العملات الأجنبية التي سيتم توفيرها في السوق وعرضها على التجار المعتمدين في معظم الحالات، تتبع تحركات الأسعار في نظام المزاد تكهنات حول كميات العملات الأجنبية التي يرغب البنك المركزي في عرضها للبيع في السوق. تستفيد البنوك من التعاملات بالعملة الأجنبية، إذ يوفر نظام المزاد نافذة يمكن للبنوك من خلالها المشاركة في تعزيز وضع السيولة لديها بشكل أسبوعي ومنتظم إحدى الطرق التي يتم بها تحقيق ذلك هي عندما تتراكم الأموال في العملة المحلية بالحسابات الجارية، للعملاء كودائع لتقديم عطاءات بالعملات الأجنبية، ستحتفظ البنوك بهذه الأموال وتستمر في استخدامها حتى يتم خصم مبالغ تساوي عرض العملاء من حساباتهم لدى البنك المركزي(Onyiriuba, 2017:469) أما نظام المزاد والذي يعمل كأداة تدخل من قبل البنك المركزي للحد من تقلبات أسعار الصرف، حيث يقوم المتعاملون المعتمدون كل أسبوع بعرض أسعار العملات الأجنبية تحت إشراف البنك المركزي الذي يبيع العملات الأجنبية فقط للبنوك التي حصلت على عطاءاتها الفائزة بأسعار العطاءات والبنوك التي تكون عروضها فاشلة يتعرضون للخسارة وبهذه الآلية يتحدد سعر الصرف الاجنبي إلى حد كبير حسب قوى السوق.(Kubo,2017:190).

2-التيسير الكمي quantitative easing

بعد الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008 تحولت البنوك المركزية الكبرى مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا إلى تدابير سياسية غير تقليدية عندما كانت أسعار الفائدة الاسمية قصيرة الأجل عند حدودها الدنيا (Bernanke,2017:3)، أحد عناصر السياسة النقدية غير التقليدية هو التيسير الكمي، والذي يتضمن شراء الأصول على نطاق واسع، بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال خفض أسعار الفائدة الاسمية طويلة الأجل بشكل مباشر. على سبيل المثال، في الفترة من 2009 إلى 2014، اشترى بنك الاحتياطي الفيدرالي ما يقرب من 2 تريليون دولار من سندات الوزارة الأمريكية، أي ما يعادل 13% من الناتج المحلي الإجمالي، ونفذ بنك الاحتياطي الفيدرالي برنامجاً ضخماً للتيسير الكمي خلال الوباء العالمي، بدءاً من أوائل عام (Kim,2023:1)، وكانت برامج التيسير الكمي الضخمة في البلدان الغنية، وخاصة الولايات المتحدة، سبباً في إثارة مناقشة حادة بين صناعات السياسات فيما يتصل بالتأثيرات السلبية المحتملة في بلدان أخرى. وفي حين يرى البعض أن البلدان الأخرى تستفيد من التيسير الكمي في الولايات المتحدة لمجرد أن ذلك يخفض أسعار الفائدة العالمية طويلة الأجل (Williamson, 2016:136) يمكن للبنوك المركزية تنفيذ التيسير الكمي عن طريق شراء سندات حكومية محلية طويلة الأجل.

ويكون التيسير الكمي مهماً لأنه يغير تكوين الأصول التي يحتفظ بها الوسطاء في الاقتصاد العالمي (Venkateswaran,2014,228)، يتضمن النموذج ثلاثة احتكاكات مالية رئيسية. فأولاً، يعمل الوسطاء في ظل التزام محدود، ما يعني ضمناً أن أصولهم لا بد أن تكون مرهونة كضمان لدعم التزاماتهم. ثانياً، تتمتع الأصول المختلفة بدرجات متفاوتة من قابلية التعهد كضمانات. ومن الناحية العملية، تعتبر الأصول قصيرة الأجل المقومة بالعملة المحلية أكثر قابلية للتعهد من الأصول طويلة الأجل المقومة بالعملة الأجنبية (Kim,2023:1).

3- التيسير الائتماني

تيسير الائتمان هو سياسة الميزانية العمومية وينقسم إلى تسهيل ائتماني مباشر وتسهيل ائتماني غير مباشر، التسهيل الائتماني المباشر: وفيه يقوم البنك المركزي بتغيير تركيبة ميزانيته العمومية عن طريق بيع أصول أقل خطورة مثل السندات قصيرة الأجل وشراء أصول أكثر خطورة، وبالتالي يتحمل البنك المركزي مخاطر الائتمان في ميزانيته (Den Haan, 2016:9)، اما التسهيل الائتماني غير المباشر: وفيه يقوم البنك المركزي بإعطاء أموال للبنوك مقابل استبدال الأصول الخطرة وبالتالي لا يقوم بتحويل مخاطر الائتمان إلى ميزانيته العمومية، ومن الواضح أن التسهيل الائتماني المباشر وغير المباشر يسهل شروط التمويل المصرفي للقطاعات التي تعاني من الضعف (Marco, 2015:8-10).

4- سياسة اسعار الفائدة السالبة

هي سياسة نقدية تعد إحدى الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية إذ يقوم عن طريقها البنك المركزي بتحديد أسعار الفائدة الاسمية بقيمة سلبية على الأوراق المالية المستهدفة، والهدف من استخدام هذه الأداة هو لتخفيف من حدة الأزمة المالية في الظروف الاقتصادية الاستثنائية (ياسمين 2018: 42). تسعى البنوك المركزية من خلال تطبيق أسعار الفائدة السلبية إلى تحقيق عدد من الأهداف: (عبد القادر، رضوان، 2018: 123).

أ- عدم السماح للبنوك التجارية بالاحتفاظ بالأموال في حسابات البنوك المركزية (البنك المركزي) وتحفيزه على تقديم المزيد من القروض بالنسبة للاقتصاد.

ب- إنعاش الاقتصاد من خلال زيادة الاستثمار، مما يساهم بدوره في إنهاء انكماش الأسعار وربما رفع معدل التضخم بشكل طبيعي ومفيد للاقتصاد.

ت- دعم القوة الشرائية من خلال دفع المواطنين إلى إنفاق المزيد لأنهم سيحصلون على قروض رخيصة من البنوك التجارية بسعر أقل، هذا من حيث الحصول على المال، أما من يملكون المال فسيضطرون إلى الإنفاق طالما إن أن الادخار لا يعود عليهم بفوائد مادية، وسوف تتآكل قيمته طالما ظل سعر الفائدة سلبيا.

5- سياسة أسعار الفائدة المصرفية

خلال الأزمة المالية العالمية، سجلت البنوك المركزية مستويات منخفضة لأسعار الفائدة، لذلك أصبحت مسألة أسعار الفائدة المصرفية من أهم المواضيع التي ركزت عليها السلطات النقدية. يتم استخدام سياسة أسعار الفائدة المصرفية في ظروف استثنائية لغرض تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، نظراً للعلاقة العكسية التي تربط أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه (الغالبي، غدير، 2019: 121) ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق الرقم القياسي في الحفاظ على أدائه القوي، وهو ما يمنحه ميزة فريدة لتحقيق خطته الطموحة في السنوات المقبلة.

ثامناً: سندات وزارة المالية

سندات وزارة المالية هي نوع من السندات التي تصدرها الحكومة لجمع الأموال لتمويل مختلف الأنشطة وتصدر وزارة المالية سندات نيابة عن الحكومة لجمع الأموال لأغراض مختلفة مثل تطوير البنية التحتية وبرامج الرعاية الاجتماعية وسداد الديون. وتعد هذه السندات خياراً استثمارياً آمناً لأنها مدعومة بالائتمان من الحكومة يمكن أن تكون سندات وزارة المالية خيار استثماري جيد للمستثمرين الذين يبحثون عن استثمار آمن ومستقر مع انخفاض مخاطر التخلف عن السداد. ومع ذلك، من المهم أن تكون على دراية بالمخاطر التي تنطوي عليها قبل الاستثمار في أي سندات حكومية (نشرة مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية 12:1 مساءً، 2023) ويمكن تصنيف سندات وزارة المالية بشكل عام إلى: (Grimm, et al:286,2023)

1- السندات قصيرة الأجل: تستحق هذه السندات الدفع في غضون عام واحد. تستخدم غالباً لتمويل الاحتياجات المالية قصيرة الأجل للحكومة.

2- السندات طويلة الأجل: تستحق هذه السندات الدفع بعد عام واحد. تستخدم غالباً لتمويل مشاريع البنية التحتية أو غيرها من الاستثمارات طويلة الأجل.

3- تصنيف حسب نوع الفائدة: (Lagarde, 2022)

أ- السندات ذات الفائدة الثابتة: تدفع هذه السندات معدل فائدة ثابتاً طوال مدة السند.

ب- السندات ذات المعدل المتغير: يختلف معدل الفائدة على هذه السندات بمرور الوقت بناءً على عوامل مختلفة، مثل ظروف السوق.

4- تصنيف حسب الضمان: (Bolton et al,2023:71)

أ- السندات المضمونة: تدعم هذه السندات بأصول محددة، مثل الإيرادات الضريبية أو احتياطات العملات الأجنبية.

ب- السندات غير المضمونة: لا تدعم هذه السندات بأي أصول محددة. أمثلة على أنواع محددة من سندات وزارة المالية:

(2) السندات طويلة الأجل تصدرها حكومات العديد من البلدان (BENNY HUTAHAYAN, et al,2023:1218)

(3) سندات البلدية: هي نوع من السندات تصدرها الحكومات المحلية لتمويل مشاريع البنية التحتية وغيرها من النفقات.

تاسعاً: أنواع السندات المستخدمة في العراق

تستخدم الحكومة العراقية بشكل أساسي نوعين من السندات: (نشرة مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية 1:12 مساءً، 2023)

1- سندات الخزنة: هي سندات قصيرة الأجل (أقل من سنة) تصدرها وزارة المالية العراقية لتمويل احتياجاتها المالية قصيرة الأجل. عادة ما تكون مدعومة بالإيرادات الضريبية أو احتياطات العملات الأجنبية للحكومة.

2- السندات الحكومية: هي سندات طويلة الأجل (أكثر من سنة) تصدرها وزارة المالية العراقية لتمويل مشاريع البنية التحتية والاستثمارات طويلة الأجل الأخرى. عادة ما تكون مدعومة بالاقتصاد العراقي بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، قد تصدر الحكومة العراقية أنواعاً أخرى من السندات من وقت لآخر، مثل: السندات الإسلامية: تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والسندات التنموية: لتمويل مشاريع محددة ذات أولوية للتنمية الاقتصادية.

3- أهمية سندات وزارة المالية: (Grimm ,et al,2023:288)، (نشرة مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية 1:12 مساءً، 2023):

أ- تلعب سندات وزارة المالية دوراً هاماً في تمويل الحكومة إذ توفر لها الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريعها وبرامجها.

ب-تحفيز الاقتصاد: يمكن استخدام عائدات سندات وزارة المالية لتحفيز الاقتصاد من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وبرامج الرعاية الاجتماعية.

ت-إدارة الدين: يمكن استخدام سندات وزارة المالية لإدارة الدين العام، حيث يمكن استخدامها لسداد الديون المستحقة أو لإعادة تمويلها بشروط أفضل.

ث-تنويع المحفظة الاستثمارية: يمكن أن تشكل سندات وزارة المالية جزءاً من محفظة استثمارية متنوعة، حيث توفر مصدراً ثابتاً للدخل مع مخاطر منخفضة نسبياً.

المبحث الثاني : وسائل الدفع الالكتروني

توطئة

في السنوات الأخيرة، هناك زيادة ملحوظة في المعاملات غير النقدية بسبب تطور التكنولوجيا. ونتيجة للتوسع في منتجات التكنولوجيا المالية مثل المحفظة الإلكترونية، يتحول المستهلكون من الاعتماد على النقد إلى غير النقدي. إذ ينظر إلى المستهلكين الشباب في القرن الحادي والعشرين على أنهم بارعون في التكنولوجيا لأنهم ولدوا في عصر تكنولوجيا الهواتف الذكية، تشكل عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول واحدة من أسرع خدمات الهاتف المحمول المتاحة اليوم نمواً وتستخدمها الهواتف الذكية على نطاق واسع لدفع فواتير الخدمات والتسوق عبر الإنترنت، من بين تطبيقات أخرى. تلعب المدفوعات عبر الهاتف المحمول دوراً حيوياً في النمو السريع للأسواق عبر الإنترنت وتحدث ثورة في سلسلة التوريد للشركات والصناعات. أصبحت المدفوعات عبر الهاتف المحمول هي المهيمنة مقارنة بقنوات الدفع التقليدية عبر الإنترنت والقنوات الإلكترونية عبر الإنترنت مثل أجهزة الصراف الآلي والشيكات الإلكترونية ومدفوعات البطاقات الإلكترونية. يعتمد نجاح الأعمال التجارية الإلكترونية على عدة عوامل، بما في ذلك نوع قناة الدفع عبر الهاتف المحمول المستخدمة، والبنية التحتية الأمنية المرتبطة بها.

أولاً: مفهوم وسائل الدفع الالكتروني :

تعد وسائل الدفع الالكترونية وسيلة من وسائل الدفع الحديثة التي شهدها العالم في ظل التطورات التكنولوجية (فتيحة،نورية،2023:6) إذ تمثل طرق معاصرة لتسييد قيمة البضائع أو الخدمات بدون استخدام النقود الورقية أو الشيكات وتعتمد على تقنيات رقمية لنقل الأموال بين الحسابات المصرفية أو البطاقات الائتمانية أو الحسابات الإلكترونية، فتستخدم أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والإنترنت والشبكات اللاسلكية لإرسال واستقبال البيانات المالية (البحري، سمالي،2021:180)، وتعرف وسائل الدفع الالكتروني بأنها نظام متكامل تقدمه المؤسسات المالية والمصرفية لغرض جعل عملية الدفع الإلكتروني آمنة وسهلة. ويتكون هذا النظام عادة من أنظمة وبرامج خاصة بهذا الشأن، ويتميز هذا النظام بما يلي: خضوعه لمجموعة من القواعد والقوانين التي تجعل كافة الحركات والإجراءات المالية تتم بسرية تامة، لضمان الحماية والأمان للمستخدم (النفيعي،2018: 298)، إذ تتخذ المصارف بعض المبادرات التي تركز في الحلول القائمة على التكنولوجيا وتحسين تسوية التمدات من خلال الشيكات والأنظمة البديلة المتنوعة

والفعالة من حيث التكلفة (Goswami & Sinha, 2019:132)، إذ يلعب الدفع الإلكتروني دوراً فعالاً في معاملات الأعمال التجارية العالمية اليوم. وذلك بسبب توقيتها وكفاءتها وملاءمتها (Kabir, Saidin, & Ahmi, 2015:1370)، إذ يشمل نظام الدفع الإلكتروني على طرق دفع إلكترونية مختلفة تقدم من خلالها المؤسسات المالية العديد من الخدمات والفرص لعملائها مثل بطاقات الخصم والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وبطاقات الائتمان والنظام المصرفي عبر الإنترنت (Premchand & Choudhry, 2015:4).

ثانياً: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني

تعد وسائل الدفع الإلكتروني منظومة متكاملة من البرامج التي يقدمها القطاع المصرفي والمالي، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني (كامل، 2023:5)، إذ تلعب أدوات الدفع الإلكتروني دوراً بارزاً وأهمية كبيرة في عملية التعامل في البنوك التجارية، حيث يتجسد ذلك في النقاط التالية: (مخاوي، محاد، 2017:141)، (خولة، جويده، 2021:84)، (كامل، 2023:5)

- 1- التعريف بالبنوك والترويج لخدماتها.
- 2- تقديم خدمات مصرفية إضافية عالية الجودة، مع مرور الوقت.
- 3- تقليل النفقات التي كانت تتحملها البنوك نتيجة تقديم الخدمة عبر الوسائل التقليدية.
- 4- اختصار المسافات الجغرافية.
- 5- مواكبة تطورات الأعمال المصرفية العالمية.
- 6- تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 7- الاستفادة من التجارة الإلكترونية
- 8- القضاء على مشكلة الأوراق النقدية المزيفة وحماية العملاء من السرقة والعمل على حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات خسائر كبيرة.
- 9- الاستخدام الأمثل للأموال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة ذات تقنية استراتيجية، وتجنب مخاطر التداول اليومي للأموال والأوراق المالي.

10- تأمين التبادلات بين البنوك أي إنشاء إطار أمني كامل لجميع المعاملات المصرفية التي تتم الآن عبر شبكة الاتصالات الإلكترونية على عكس الأنظمة السابقة التي تعاملت بالطرق التقليدية الذي تعد طرق غير آمنة لهذه التبادلات.

ثالثاً: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

تعددت وسائل الدفع الإلكتروني ومازالت في تنوع واتساع بسبب استمرار تطور التكنولوجيا وتوسع الابتكار ونتيجة الارتباط فيما بينها، بالإضافة إلى زيادة التشابك والتعقيد في مجال التجارة الإلكترونية يوماً بعد يوم (Sumanjeet, 2009:22)، إذ يعتمد الناس في جميع أنحاء العالم على المدفوعات الإلكترونية بشكل متزايد وخاصة باستخدام بطاقات الدفع المعروفة باسم المدفوعات الإلكترونية. ومن المعروف أن استخدام البطاقات يختلف بشكل كبير بين الدول ولكن لا يوجد فرق واضح بين الاقتصادات الناشئة والمتقدمة، وتشير الإحصائيات إلى أن قيمة مدفوعات البطاقات بالنسبة إلى الناتج المحلي تتراوح بين حوالي 10% في ألمانيا واليابان والمكسيك وأكثر من 40% في كوريا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة (Morten&Umar, 2018,69)، وتعتمد بطاقات الدفع الإلكترونية على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك وذلك في صورة حساب جاري يستخدم لتغطية المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة.

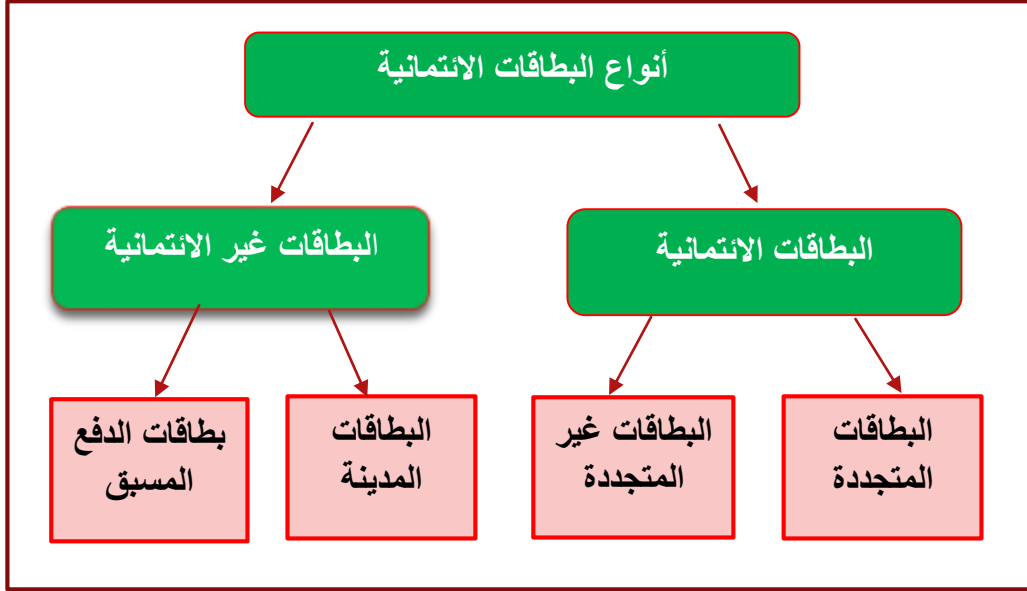
وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر الوقت وتقلل الجهد للعملاء (عبد الحي، 2020: 21) وتتضمن بطاقات الدفع الإلكترونية عدة أنواع ويمكن تصنيفها حسب الآتي:

1-بطاقات الدفع الإلكتروني

أ-بطاقات الدفع الائتمانية

استخدام بطاقات الائتمان هو أكثر الطرق شيوعاً للدفع عبر الإنترنت حتى الآن في البداية كانت هناك مخاوف أمنية تحول دون قبول بطاقات الائتمان كوسيلة للدفع عبر الإنترنت، ولكن مع مرور الوقت وتقديم ميزات أمنية متقدمة لضمان سلامة كل معاملة، أصبح العملاء أكثر ثقة في استخدام بطاقات الائتمان. تساهم شبكة بطاقات الائتمان الواسعة النطاق في زيادة استخدامها في جميع أنحاء العالم، إذ توفر شركات بطاقات الائتمان خدماتها لعدد كبير من العملاء الذين يقومون بمجموعة متنوعة من المعاملات، ومع ذلك لا تعتبر بطاقات الائتمان خياراً مناسباً للشركات الصغيرة والعملاء الذين يرغبون في دفع مبالغ صغيرة بسبب الرسوم العالية التي تفرضها بطاقات

الائتمان (Zlatko , Bezovski ,2016:128)، (فاشيت، بنوالة، 2011:5) ويمكن توضيح أنواع البطاقات الائتمانية حسب الشكل رقم (5) والتي تنقسم بدورها الى :



الشكل (5)

أنواع البطاقات الائتمانية

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

1 (بطاقات الائتمان المتجددة: هي بطاقة يصدرها بنك أو مؤسسة مالية، تحدد لحاملها سقفاً ائتمانياً، أي المبلغ الذي لا يتجاوزه العميل عند سداد مشترياته، ويقوم الأخير بدفع المبلغ المقدم له عن طريق دفع الفائدة التي يحددها البنك. باختصار يمكن القول أن بطاقات الائتمان هي قرض صغير يمنحه البنك للعميل.

2 (بطاقات ائتمانية غير متجددة: تمنح بطاقات الائتمان غير القابلة للتجديد، مثل البطاقات السابقة، اعتمادات مالية لحاملها، على أن يتم إصدارها من قبل البنك على أقساط يتم الاتفاق عليها مسبقاً في عقد بين البنك مصدر البطاقة والعميل. ومن ثم يتم تجديد القرض من قبل البنك، وفي حالة التأخر في سداد قيمة القرض سيضطر العميل إلى الاختلاف عن البطاقات الأخرى من حيث السداد، كما يجبر العميل على دفع قيمة الفاتورة بالكامل خلال الشهر الذي تم فيه السحب أي أن مدة الائتمان لا تزيد عن شهر واحد.

ب) البطاقات غير الائتمانية: وهي البطاقات التي لا تسمح لصاحبها بتسوية معاملاته التجارية إلا عند توافر النقود فعلياً. وهي لا تقدم أي ائتمان للعميل وتنقسم إلى ما يلي (ياسمين، 2021:28).

1) بطاقات الدفع المسبق: هي بطاقة يودع فيها العميل مبلغاً معيناً، وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحبه منها حتى انتهاء المبلغ المشحون عليها.

2) البطاقات المدينة: بطاقات الخصم هي بطاقات مصرفية مرتبطة بالحساب الجاري للعميل، وعند إجراء أي تبادل تجاري يتم السحب من حساب العميل مباشرة.

2- الدفع عبر الهاتف المحمول

المدفوعات عبر الهاتف المحمول وفقاً (Hoofnagle) يعتقد أن الدفعات التي تتم من خلال الأجهزة اللاسلكية مثل الهواتف المحمولة والهواتف الذكية توفر المزيد من الراحة، وتقلل من رسوم المعاملة، وتزيد من أمان الدفع الإلكتروني كما سهل نظام الدفع هذا على الشركات جمع معلومات مفيدة عن عملائها ومشترياتهم (Hoofnagle, et al, 2012:2)، إذ وجد باو نوفو وفيكري أن إمكانية تطبيق أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول واسعة جداً نظراً للنمو الملحوظ والاختراق الأكبر للأجهزة المحمولة مقارنة بالبنية التحتية الأخرى للاتصالات وتعد هذه الطريقة عامل جذب للمتداولين عبر الإنترنت (Paunov and Vickery 2006:21).

3- بوابة الدفع الإلكتروني

هي تطبيق برمجي يربط بين بوابة الدفع للعملاء وشبكات التجار ومقدمي الخدمات، مما يسمح لهم بإرسال الأموال واستلامها إلكترونياً، يتيح مقدمو خدمات الدفع الإلكتروني للمستهلكين الدفع من خلال شبكة واسعة من الوكلاء.

تبدأ دورة الدفع عبر الهاتف المحمول عندما يستخدم المستهلك تطبيقاً على هاتفه لدفع ثمن السلع والخدمات. يقوم العميل بإعادة شحن رصيد التطبيق الخاص به وإرسال طلب الدفع إلى مزود الخدمة عبر الإنترنت إلى المحمول الخاص به (Latha, et al, 2022:633).

4-بطاقات الدفع عبر الانترنت

تعد المدفوعات الإلكترونية واحدة من أحدث التطورات المصرفية والمالية والتجارية، ولم تظهر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لأول مرة إلا في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين في نيويورك بالولايات المتحدة، إذ يمكنك الدفع مقابل أي شيء تريده باستخدام الأموال الموجودة في حسابك المصرفي، مما يجعلها أكثر طرق الدفع الإلكتروني أماناً، باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لا تحتاج إلى بطاقة ائتمان أو بطاقة خصم وتحتاج فقط إلى إدخال معرف البنك وكلمة المرور لإنجاز المعاملات. هناك العديد من الطرق التي يمكن للمستهلك من خلالها الدفع مقابل السلع والخدمات عبر تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول الخاص به أو من خلال موقعة المصرفي (Benamara et al,2021:154).

5-الشيكات الإلكترونية

يتم إدخال رقم توجيه البنك الخاص بك ورقم الحساب من قبل المستهلك في نموذج الطلب عبر الإنترنت لإتمام المعاملة وتحويل صافي الأموال إلى الحساب الخاص بك ، ثم يتم إرسال هذه المعلومات إلى المعالج، غالباً ما تكون الشيكات الإلكترونية مطلوبة من قبل العديد من شركات معالجة الدفع في نموذج الطلب عبر الإنترنت، يقوم العميل بإدخال رقم التوجيه البنكي ورقم الحساب لإكمال المعاملة وإيداع صافي أموالك في حسابك الخاص ، فيتم تمرير هذه المعلومات إلى المعالج للمعالجة. نظراً لأن الشيكات الإلكترونية لا تعمل بنفس سرعة عمل بطاقات الائتمان، (Siddiqui, Goyal,2023:1070).

6- البطاقات الذكية

هي بطاقة بلاستيكية تحتوي على رقائق الكترونية قادرة على تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل العنوان والاسم وأسلوب الصرف والمصرف المصدر لها والمبلغ المنصرف وتاريخه وتاريخ حياة الزبون المصرفية (ايه، أسماء، 2023: 10)، وما يميز هذه التقنية هو قدرتها على التخزين من خلال احتوائها على شريحة الكترونية أو معالج دقيق، ويتضمن الأخير عناصر التعريف بصاحب البطاقة ورصيده، وجميع العمليات التي تتم عليها، بالإضافة إلى إمكانية تخزين جميع التسهيلات التي يمنحها المصرف لصاحبه كما يمكنه تخزين خمسة أنواع مختلفة من

العملات، وذلك وفق برنامج لا يقبل مخالفة أو تعديل المعلومات الواردة فيه (ميهوب، 2014: 92).

7- العملة المشفرة

تعرف بأنها عملة رقمية مشفرة حديثة الظهور، ولا يوجد وجود فيزيائي لها على أرض الواقع ولا يمكن لمسها . ويمكن تداول مثل هذه العملات الرقمية بين الأشخاص أو الشركات أو الحكومات لشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت فقط (عصام الدين، 2014: 1).

8- الائتمان البنكي الإلكتروني:

وهو عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين البنك والبائع والمشتري ففي حالات تكرار الشراء، مثل شراء المواد الخام من الموردين الدائنين تتيح هذه الاتفاقيات للبنك تحويل مبالغ مالية من رصيد المشتري إلى البائع بعد تقديم المستندات التي تسمح بذلك مما يوفر درجة عالية من الأمان والثقة لكلا الطرفين (الطائي، 2013: 185).

9- خدمات المقاصة الإلكترونية :

تعرف المقاصة الإلكترونية بأنها إجراء المقاصة بين البنوك إلكترونياً، وهي عبارة عن تبادل المعلومات والبيانات إلكترونياً وتحديد صافي الأرصدة الناتجة في وقت محدد (الصاطي، 2019: 8).

10- الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:

تتيح الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو ما يسمى بنوك الإنترنت أو الخدمات المصرفية المنزلية للعميل الحصول على الخدمات المصرفية التي يحتاجها إلكترونياً دون الحاجة للذهاب إلى البنك (ياسمين، 2021: 36).

11-الخدمات المصرفية عبر الهاتف:

من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف يمكن للعميل أن يطلب من البنك تحويل مبلغ مالي من حسابه إلى حساب البائع عند حصوله على السلع والخدمات، ولا تتم العملية إلا بعد تأكيد البنك من هوية العميل وصحة معلوماته(مولفرعة،2017: 240) .

12-نقطة البيع النهائية: TPE

هو جهاز يسمح بقراءة الشريط المغناطيسي الموجود على ظهر البطاقة المصرفية إذ تتيح التأكد من صلاحية البطاقة ووجود رصيد كافي لإتمام عملية الشراء فيقوم التاجر بإدخال البطاقة والسعر في الجهاز، ثم يقوم المشتري بإدخال الرقم السري الخاص به، وبذلك تكون عملية الدفع قد تمت(LADLI,2018:18).

رابعاً: خصائص وسائل الدفع الإلكتروني

توفر وسائل الدفع الإلكتروني مجموعة من الخصائص يتم إيجازها بالنقاط التالية:-

1-تتيح وسائل الدفع الإلكتروني للأفراد إمكانية تسوية معاملاتهم رغم التباعد المكاني بينهم، حيث يتم الدفع إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، من خلال إعطاء أمر الدفع وفقاً للمعلومات الإلكترونية التي تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد (طبيبي،بركات،2019: 5)

2-تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بالطابع الدولي، أي أنها وسيلة للدفع مقبولة في جميع أنحاء العالم، وتستخدم لتسوية المعاملات التي تتم إلكترونياً في كافة أنحاء العالم (ياسمين،2021: 26)

3-يتطلب استخدام وسائل الدفع الإلكترونية توافر نظام مصرفي إلكتروني قادر على إدارة التحويلات (طبيبي، بركات،2019: 5)

4-يتم الدفع الإلكتروني عن طريق النقود الإلكترونية، والتي هي عبارة عن قيمة نقدية مخزنة في بطاقة تحمل ذاكرة رقمية (ياسمين،2021: 26)

5-يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات، يشترط وجود شبكة خاصة تقتصر على العملاء الأفراد ووجود علاقات تجارية سابقة بينهم ، شبكة عامة، يتم التعامل بين الأفراد دون وجود أي علاقات تجارية بينهم (عينوس، صالح،2023: 15)

6- يتم الدفع الإلكتروني من خلال طريقتين:

أ- الطريقة الأولى: من خلال الأموال المخصصة للدفع الإلكتروني، حيث لا يتم الدفع إلا بعد خصم هذه الأموال، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة.

ب- الطريقة الثانية: من خلال البطاقات المصرفية العادية، حيث يمكن سحب المبالغ المسحوبة على هذه البطاقات بوسائل أخرى (باطلي ، غنية، 2018: 356)

7- تعد قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية فهي عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على بطاقات الكترونية ويتم اصدارها على شكل سلسلة من الارقام العشوائية والتي تدعى الرقم التسلسلي للعملة ، فيتم حفظها اما على البطاقة او على القرص الصلب لكمبيوتر الزبون واستخدام هذه الأموال، يتم ارسال الرقم التسلسلي مشفرا الى من يتعامل معه اذ يقوم الأخير بالاتصال بالمصرف حتى يستصدر عملة جديدة باسمه او لتحويل العملة النقدية لحسابه ويقوم المصرف من خلال هذه الارقام الموجودة لديه بالتحقق من كون هذه النقود صادرة من عنده ولم تصرف بعد الا ان هذا الامر لا يخلو من المخاطر كونها لا تحافظ على السرية والخصوصية (عينوس، صالح، 2023: 16)

8- تشمل أنظمة وسائل الدفع الإلكتروني على انها مجموعة من الخيارات مثل بطاقات الائتمان ، والخصم ، وعلى إنها وسيلة لانتقال النقود من شخص الاخر، ومن مجموعة الى أخرى عبر شبكة الانترنت دون الحاجة الى اللقاء وجها لوجه (ياسمين، 2021: 26)

خامساً: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني

1- مزايا وسائل الدفع الكتروني

هناك العديد من مزايا وسائل الدفع الإلكتروني التي يمكن ايجازها من خلال النقاط الآتية: (

(Siddiqui, Goyal, 2023: 1071)، (خلف، 2023: 3)

أ- تعد المدفوعات الإلكترونية أكثر كفاءة لأنها أسرع.

ب- أصبح الآن التسوق وإجراء المعاملات المصرفية عبر الدفع الإلكتروني أسهل من أي وقت مضى. إنهم يساعدون العملاء على توسيع قاعدة عملائهم محليا ودوليا.

ت- تزداد شعبية التجارة الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية بين عامة السكان. أصبح تلقي المدفوعات عبر الإنترنت حاجة لأي عمل تجاري في هذا اليوم وهذا العصر.

ث-من السهل على العملاء استخدام وسائل الدفع الإلكتروني لأنها متوفرة ومريحة في جميع الأوقات.

ج-يمكن أن يشعر العملاء والتجار على حد سواء بالثقة عند استخدام طرق الدفع عبر الإنترنت بسبب ميزات الأمان المضمنة وإمكانيات مكافحة الاحتيال.

ح-هناك العديد من موفري حلول معالجة الدفع الذين يقدمون أنواعا مختلفة من الحلول، مما يجعل من السهل ربط حلول الدفع عبر الإنترنت مع الشركات.

خ-مزايا الدفع الإلكتروني للمعاملات الخارجية واضحة، فهي غير مكلفة وبسيطة وسريعة. كما أنها تميل إلى أن تكون في الوقت الحقيقي.

2-عيوب وسائل الدفع الإلكتروني

على الرغم من أن وسائل الدفع الإلكتروني تحتوي على العديد من المزايا إلا أنها لا تخلو من العيوب ومن هذه العيوب:(خلف،2023: 2)

أ-بالنسبة للتاجر: طالما أن هناك بعض المخالفات فسوف يتم ادراجهم على القائمة السوداء، ما يعني أن أنشطة التاجر التجارية ستواجه صعوبات كبيرة.

ب-فيما يتعلق بمصدرها: إن أهم المخاطر التي تواجه مصدر البطاقة هي خطر تخلف حاملي البطاقة عن سداد ديونهم، ومخاطر تحمل مصدر البطاقة لمصاريف الخسارة.

ت-بالنسبة لحامل البطاقة: تشمل المخاطر المرتبطة باستخدام هذه الأساليب زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرات المالية، فضلاً عن عدم قيام حاملي البطاقة بالسداد خلال أوقات معينة، مما يؤدي إلى إدراج أسمائهم في القائمة السوداء.

سادساً: التحديات التي تواجه وسائل الدفع الإلكتروني

يواجه انتشار استخدام وسائل الدفع الإلكتروني العديد من التحديات ، بعضها تقني وبعضها يتعلق بالسلوكيات والمجتمع والبعض الآخر خاص بالدول النامية :-

1-التحديات التقنية :

أ-الأمن السيبراني:

1)تعد مخاطر اختراق البيانات والاحتيال الإلكتروني من أكبر المخاوف التي تواجه الدفع الإلكتروني .

2)تتطلب حماية المعاملات والمعلومات الحساسة من البرامج الضارة والهجمات الإلكترونية أنظمة أمنية قوية ومحدثة بشكل دوري (Joseph, Richard,2015:59).

ب-انقطاع خدمة الانترنت:

قد يؤدي انقطاع خدمة الانترنت الى تعطل المعاملات الإلكترونية وتأخيرها ما يسبب الازعاج للمستخدمين ويعيق العمليات التجارية .

ت-تعقيد الأنظمة :

يجد بعض المستخدمين صعوبة في استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية خاصة كبار السن او الأشخاص غير الملمين بالتكنولوجيا (Mishra,2008:65) .

2- التحديات الخاصة بالدول النامية :

أ-التحديات الاجتماعية والثقافية: التحديات الاجتماعية والثقافية تتعارض الاختلافات الاجتماعية والثقافية في التوقعات الإلكترونية واستخدام الأنواع المختلفة من النقد (مثل استخدام بطاقات الائتمان في أمريكا الشمالية واستخدام بطاقات الخصم في أوروبا) مع مهمة بناء نظام دفع إلكتروني عالمي. وكما يشير تاديسي فإن التفاوت في مستوى الأمن والإنتاجية المطلوبة بين أفراد المجتمعات المختلفة ودرجة التقدم يزيد من تفاقم المشكلة (Taddesse, Kidan TG,2005:6).

ب-البنية التحتية : تعد البنية التحتية ضرورية للتنفيذ الفعال للمدفوعات الإلكترونية ولكي تكون المدفوعات الإلكترونية مثمرة ، يجب أن تكون هناك بنية تحتية موثوقة وذكية مالياً اذ يمكن

الاستفادة منها من قبل الشريحة المهيمنة على السكان. وفي البلدان النامية لا تتمتع أجزاء كبيرة من البلاد بالخدمات المصرفية ولا تستطيع الوصول إلى البنية التحتية الأساسية التي تدفع المدفوعات الإلكترونية وفي هذا الصدد يكشف مباشرة بحث أجراه في نيبال انه لا تتوفر الكهرباء والاتصالات في جميع أنحاء البلاد، مما يؤثر سلباً على تقدم عمليات الدفع الإلكتروني (Joseph, Richard,2015:59)

ت-الفقر وفجوة الدخل :

قد لا يتمكن العديد من الأشخاص في الدول النامية من تحمل تكايف الحصول على الأجهزة او الحسابات المحتاجة للاستفادة من الدفع الإلكتروني (Mishra,2008,65)

3- التحديات السلوكية والاجتماعية :

أ-الأمان والحماية : يجب حماية المعلومات الشخصية والمالية للعملاء من الاختراقات والاحتيال الإلكتروني، والتأكد من أن جميع الأطراف لديهم إثبات استلام غير قابل للإنكار (Ogedebe Babatunde,2012:3105)

ب- نقص الثقة : لا يزال بعض الأشخاص غير واثقين من أمان الدفع الإلكتروني ويفضلون الأساليب التقليدية مثل الدفع النقدي او الشيكات (فاطمة، 2021: 207)

ت- قلة التوعية : قد لا يكون بعض الأشخاص على اطلاع بأنواع وسائل الدفع الإلكترونية المتوفرة وكيفية استخدامها (فاطمة، 2021: 208)

سابعاً: أطراف وسائل الدفع الإلكتروني

ظهرت طرق الدفع الإلكتروني نتيجة للتطور التكنولوجي واستبدال طرق الدفع التقليدية وحل المشاكل المتعلقة بها وقد أدى ذلك إلى ظهور أطراف تعامل جديدة تتعامل عبر الوسائل الإلكترونية المختلفة، إلا أن تطور هذه الوسائل قد ينطوي على عدد من المخاطر وإن الجهات التي تتعامل مع الدفع الإلكتروني تنقسم إلى أربعة أطراف كما في الشكل (6):

أ-حامل البطاقة الإلكترونية : هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على بطاقة الائتمان من الجهة المصدرة لها بعد موافقة الأخيرة على الطلب المقدم منهم والتعاقد معهم من خلال موافقة حامل البطاقة على الشروط التي تحددها الجهة المصدرة للبطاقة مقابل الاستفادة من المزايا التي

تقدمها الجهة المصدرة، والعقد ساري المفعول لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد بناء على طلب حامل البطاقة (حبيلس، حناشي، 2020: 25)

ب- التاجر: يمثل مجموعة من الشركات والمتاجر التي تقبل وسائل الدفع الإلكتروني. تتعاقد هذه الشركات مع الجهة المصدرة لبطاقة الدفع وتقوم هذه الأخيرة بتزويدها بالمعدات اللازمة لطريقة الدفع (مرباح، 2019: 34)

ت- مصدرو البطاقات الإلكترونية: - جهات إصدار البطاقات الإلكترونية يتم إصدار البطاقات الإلكترونية من قبل المنظمات الدولية أو المؤسسات المالية الكبرى أو المؤسسات التجارية على النحو التالي: (رفاف، 2016: 50)



الشكل (6) الأطراف المتعاملة بوسائل الدفع الإلكتروني

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات

(1)-المنظمات الدولية : جهات تمنح تراخيص للبنوك لإصدار بطاقات ائتمانية تحمل شعار هذه الهيئات، ولكنها لا تصدرها لأن طبيعة هذه المنظمات عبارة عن أندية تتجمع فيها البنوك والمؤسسات المالية. وهي مقسمة إلى:

أ- MasterCard تعد شركة ماستر كارد ثاني أكبر شركة بطاقات ائتمانية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم قبول بطاقتها في أكثر من 9.2 مليون متجر.

ب-مؤسسة فيزا الدولية : والتي يقع مقرها الرئيسي في لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الأمريكية وهي صاحبة ترخيص البطاقات المصرفية التي تحمل اسم فيزا وهي لا تصدر هذه البطاقات وليست مؤسسة مصرفية ولكنها أشبه بالنادي الذي يساعد البنوك الأعضاء في إدارة خدماتها. وتتكون إدارتها من ممثلي البنوك الأعضاء وتخضع البطاقات الصادرة عن الأعضاء وفقاً لأنظمة البنك المصدر بما يتوافق مع متطلبات عملائه وأنظمتها الداخلية دون تدخل منها ويتم سداد قيمة ما يشتريه العميل باستخدام البطاقة يتم الدفع للتاجر من خلال تقديم التاجر مستندات للبيع إلى البنك المحدد في البلد الذي يتواجدون فيه والذي يعرف ببنك التاجر، ويتم تحديده من قبل منظمة الفيزا حيث يتبع بنك التاجر على البنوك الأعضاء سداد الديون الناتجة عن استخدام بطاقتها في الدولة مقابل رسم تأخذه من التاجر نفسه تتكون الأطراف المتعاملة مع بطاقة الفيزا من حامل البطاقة البنك المصدر للبطاقة، التاجر الذي يبيع للعميل باستخدام البطاقة. البنك التجاري الذي يقوم بمتابعة دفع فواتير المبيعات للتاجر مع البنك المصدر للبطاقة والشركة التابعة للفيزا(الدويكات، الشبلي، 2008:15)

(2) - المؤسسات المصرفية الكبرى: تعود فكرة استخدام بطاقة الدفع لتحل محل استخدام النقود الورقية إلى بداية القرن الماضي وكمثال على هذه الأنواع الأولى، منحتها شركة بريد ويسترن يونيون عام 1914 لعملائها بسمعة جديدة مع تسجيل معلومات عن صاحبها بغرض تسهيل عملية تلقي الرسائل وفي عام 1920، أنشأت بعض الشركات أيضاً شركة أمريكية تقدم بطاقة مماثلة لنفس الغرض ويتم إصدار هذه البطاقات الائتمانية مباشرة من قبل المؤسسات المصرفية العالمية التي تشرف بشكل مباشر على عملية الإصدار دون منح تراخيص الإصدار لأي بنك أو مؤسسة مالية أخرى. كما أنها تتولى شخصياً التعامل مع حاملي بطاقتها وهي أهم بطاقة ائتمانية تصدرها مؤسسة مالية (عبدالصمد، 2015: 28) وتنقسم إلى:

أ-مؤسسة أمريكان أكسبريس American express

تأسست هذه الشركة عام 1850 كمؤسسة لتحويل رأس المال من طرف هنري ويلز ثم أخذت هذه المؤسسة اسم أمريكان إكسبريس نتيجة الشراكة التي تمت بين شركة ويلز فارجو الأمريكية التي أسست بنك ويليام فارجو وهنري ويلز وهي شركة خدمات مالية أمريكية متعددة الجنسيات يقع مقرها الرئيسي في المركز المالي العالمي في مدينة نيويورك(حبيلس، حناشي، 2020: 18)، وهي واحدة من 30 مكوناً لمؤشر داو جونز الصناعي اذ تشتهر الشركة ببطاقتها الائتمانية وفي عام 2016

شكلت بطاقات الائتمان التي تستخدم شبكة أمريكان إكسبريس حوالي 229 بالمائة من إجمالي حجم معاملات بطاقات الائتمان بالدولار في الولايات المتحدة اعتباراً من 31 ديسمبر 2016 كان لدى الشركة 1,099 مليون بطاقة صالحة بما في ذلك 475 مليون بطاقة صالحة في الولايات المتحدة يبلغ متوسط الإنفاق السنوي لكل منها 17,216 5 .

ب-مؤسسة داينرز كلوب Diners Club Internationa

في تاريخ 1950/01/23 تم إصدار أول بطاقة ائتمانية بالمزايا المتوفرة اليوم ويعود السبب في ذلك إلى ما حدث لرجل الأعمال الأمريكي فرانك مكنامورا وصديقه رالف شيندر المحامي في أحد مطاعم مانهاتن في مدينة نيويورك وبعد أن انتهوا من تناول وجباتهم ثم دفعوا ثمنها، اكتشف أن كل واحد منهم قد نسي محفظته. كان كلاهما يملكان المال ولم يكن أي منهما معروفاً لدى صاحب هذا المطعم، ما اضطرهما إلى الدخول في نقاشات طويلة محرجة وتبريرات واعتذارات ولكن صاحب المطعم لم يسمح لهم بالخروج دون دفع الحساب أو اقتادهما إلى مركز الشرطة. ثم اقترح فرانك على صاحب المطعم أن يوقع الفاتورة مع ترك بطاقته كضمان بأنه سيدفع مستحقاته غداً، وأمام هذا الوضع الذي سبب لهم إحراجاً كبيراً دفعهم إلى التفكير في تأسيس مؤسسة تضمن دفع الحساب للمطاعم المشتركة فيها(حبيلس، حناشي، 2020 : 17)، بعد تلك الحادثة وفي نفس العام أسس المحامي فرانك مع شريكه رالف شيندر شركة اسمها داينرز كلوب، عام 1949، برأسمال 1.5 مليون دولار تتولى إصدار بطاقة الائتمان. تحت شعار «تناول الغذاء ووقع» والتي مكنت حاملها في البداية من الحصول على الخدمات 15 مطعمًا محلياً، حيث تعاقد مع شركته لضمان سداد قيمة الفواتير المرتبة لحاملي بطاقته، ثم تقوم الشركة في نهاية كل شهر بإرسال تلك الفواتير لعملائها بالإضافة إلى رسوم الشركة ويعتبر داينرز كلوب أول من طرح فكرة الدخول كوسيط بين شخصين، الأول طبيعي والثاني معنوي من خلال بطاقة ائتمانية كانت في البداية مصنوعة من الحديد، ثم أصبحت بلاستيكية وحققت البطاقة نجاحاً كبيراً بين الطبقة الأمريكية (عبد الصمد، 2015: 32).

ث-الجهة المصدرة للبطاقة: مصدر البطاقة الإلكترونية هو البنك الذي يقوم بإصدار بطاقات الائتمان بشكل فعال بعد تقديم الطلب إلى إحدى الهيئات الدولية، وتقوم الأخيرة بدراستها وعند قبولها يتم التعاقد معها ومنحها ترخيص إصدار بطاقات تحمل شعار إحدى الهيئات الدولية(بوعزة،2019: 33).

ثامناً: المخاطر التي تواجهها وسائل الدفع الإلكتروني

تحتوي وسائل الدفع الإلكتروني على العديد من المزايا التي تسهل عملية الدفع ، وتعد حلاً للمشاكل التي يمكن ان تنشأ من استخدام وسائل الدفع التقليدية ، ومع ذلك فهي لاتخلو من المخاطر ومن بين هذه المخاطر:

1-المخاطر التشغيلية

تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم توفر الوسائل الأمنية الكافية للنظام، أو فشلها في تنفيذها أو تصميمها، أو نتيجة خطأ بالمعلومات، أو خطأ بتشغيل البرنامج، ويمكن ان تتمثل بالتالي :

(1)-إساءة الاستخدام من قبل العملاء

(2)-عدم التأمين الكافي للنظام

(3)-عدم ملاءمة تصميم النظام أو إنجاز العمل أو عمال الصيانة(شاهين،2010: 524)

2-المخاطر القانونية

المخاطر القانونية تأتي هذه المخاطر بشكل رئيسي من خلال مخالفة القوانين والأنظمة، مثل جرائم غسل الأموال، وإفشاء أسرار العملاء، وانتهاك السرية. ومن ناحية أخرى، قد تنشأ مخاطر قانونية أيضا عندما يتم تقنين حقوق والتزامات مختلف الأطراف التي تتعامل بالنقود الإلكترونية بطريقة غير دقيقة، وكذلك زيادة جرائم التهرب الضريبي. وسيكون من الصعب على الجهات الحكومية المسؤولة عن تحصيل الضرائب تقييم الضريبة على هذه المعاملات (بوالعش، جليد،2020: 38).

3- المخاطر التنظيمية والفنية

نظراً لأن الخدمات الإلكترونية تتيح تقديم الخدمات من أي مكان في العالم، فقد أثار ذلك عدداً من المسائل التنظيمية والرقابية، منها:

(1) صعوبة مراقبة المؤسسات المالية: سيؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى صعوبة لتنفيذ اللوائح والقوانين المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، إذا لم تقبل المؤسسات غير المالية الضوابط والمعايير التنظيمية التي تتخذها البنوك.

(2) صعوبة تحصيل الضرائب.

(3) علاقة البنك الإلكتروني بالبنك المركزي: النقود الإلكترونية تجعلها من الصعب على البنوك المركزية مراقبة وتحديد العرض النقدي وبما أن هناك عدة أشكال من النقود الصادرة عن مؤسسات مصرفية أو غير مصرفية متداولة، فإن العديد من هذه المبالغ لن تكون في متناول الدولة من الناحية التنظيمية (بن عمارة، 2004: 15-16).

4- مخاطر الأمن والحماية

تتميز عمليات الدفع عبر طرق الدفع الإلكترونية بإمكانية تعرضها للاختراق من قبل قرصنة شبكات المعلومات، إلا أن التطوير يقدم حلولاً يومية للسيطرة على مثل هذه المخاطر، بدءاً من استخدام كلمة المرور، إلى الرقم الشخصي، إلى الرقم السري، للبرامج المؤمنة، لجدران الحماية (ياسمينه، بدر الدين، 2020 : 15)

5- مخاطر السمعة

كلما زاد اعتماد البنك على قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية، كلما زادت احتمالية مخاطر السمعة إذا واجه البنك مشكلات إلكترونية تؤدي إلى فقدان العملاء الثقة في قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية أو اعتبار فشل البنوك بمثابة قصور في الإشراف على النظام بأكمله (شاهين، 2010: 524).

تاسعاً: نظام الدفع الإلكتروني في الاقتصاد العراقي

كان نظام الدفع قبل عام 2003 يعتمد على التبادل اليدوي للعملات والصكوك وبإشراف ممثلي البنوك والبنك المركزي وكان هناك العديد من الأخطاء المرتبطة بتلك العملية، منها الضياع والتزوير والسهو بالإضافة إلى أخطاء في تسجيل الإدخالات (القيود) ومنذ عام 2003 واجه البنك المركزي العراقي تحديات كبيرة وخطيرة، تمثلت بشكل رئيسي في مشكلة ارتفاع معدلات التضخم وديون العراق المتراكمة، وعدم استقرار المستوى العام للأسعار.

وبالتالي تدهور سعر صرف العملة المحلية نحو أسعار صرف العملات الأجنبية وارتفاع معدلات السيولة المصرفية (حسين، 2022: 177)، ويتكون نظام المدفوعات العراقي من:

1- نظام المقاصة الإلكترونية

هو نظام يمكن البنوك المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع ذات القيمة المنخفضة فيما بينها بطريقة آلية. تتم معالجة صافي التسوية النهائية وإرسالها إلى نظام التسوية الإجمالية، ويتم أيضاً تبادل الأدوات الإلكترونية من خلال النظام (عليوي، 2023: 57)

2- نظام التسوية الإجمالية الآنية

هو نظام يضمن التسوية الفعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع ذات القيمة العالية الصادرة عن المشاركين بشكل مستمر، ويتم تسوية الأرصدة على مبدأ الحركة النقدية تلو الأخرى. يتم فحص التحويلات من قبل النظام للتأكد من توفر الأرصدة في حسابات التسوية الخاصة بالمشارك إذ بلغ إجمالي مبالغ الحوالات بالدينار العراقي بمعدل شهري (14) ترليون بعدد (3000) حوالة و(434) مليار بعدد (800) حوالة بالدولار الأمريكي لعام 2013 (سليمان، 2013: 5)، ويتكون نظام (RTGS) من عدة أهداف:

أ- تحسين ادارة السيولة.

ب- القضاء على مخاطر الائتمان والسيولة.

ت- زيادة السرعة واختصار الوقت لتنفيذ المدفوعات.

ث- تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية.

ج- يكون على مستوى عال من الكفاءة والمرونة.

ح-إزالة خطر التسوية اليدوية الناتج عن عمليات تسوية المبالغ عالية القيمة إضافة إلى ضمان التسوية النهائية الغير قابلة للنقض، وهذه ميزة حسنة ذات قيمة عالية للزبون.

3-نظام تسجيل الأوراق المالية الحكومية

هو نظام يدير الأوراق المالية الحكومية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية. من خلال هذا النظام يتحكم البنك المركزي في السيولة من مركزه، وبدأ هذا النظام العمل في نوفمبر 2008، ويدير هذا النظام عملية المزاد العلني للأوراق المالية الصادرة عن الحكومة - السوق الأولية (<https://cbi.iq/page/27> البنك المركزي).

4-نظام الدفع بالتجزئة Retail payment system

هو نظام لتحويل الأموال وهو يتعامل إلى حد كبير مع المدفوعات ذات القيمة المنخفضة مثل التحويلات الائتمانية والشيكات. يتم استخدامه في الغالب لمعظم المدفوعات من وإلى الأشخاص وبين الأشخاص والشركات. وان المال في هذا النظام يكون إما في البنك المركزي أو في البنوك التجارية (Payment Systems Worldwide, 2013, P8)، وفي العراق وفي إطار جهود البنك المركزي العراقي لتطوير وتحديث الخدمات المالية والمصرفية بما يتماشى مع التطورات العالمية في هذا المجال، تم إنشاء البنية التحتية لنظام المدفوعات بالتجزئة في العراق في عام 2016(علي،2016: 8).

عاشراً: المحفظة الإلكترونية

أشار العديد من المشاركين من عامة الناس من ذوي الخبرة في مجال التكنولوجيا إلى أنهم لا يفكرون حقاً في الخصوصية عند إجراء الدفعات. ومع ذلك، فإن توفر إعدادات الخصوصية المرنة التي يمكن تعديلها يمكن أن يكون ميزة إضافية لتعزيز الاعتماد. سيختار معظم المشاركين مستوى متوسطاً من الخصوصية المالية دون مخاوف خاصة بشأن رؤية معاملاتهم لبنوكهم طالما أنهم يستطيعون تجنب التعرض لإعلانات البنوك. اذ يرغب الكثيرون في الحصول على خيار ضبط مستويات الخصوصية بناءً على حالة الدفع المحددة (public,2022:7)، وهي تطبيق تم تطويره من قبل بنك معتمد لإجراء المعاملات غير النقدية حيث يمكن لهذه المحفظة أن تحل محل طريقة الدفع التقليدية (Singh, Sinha, 2020: 195)، من خلال تطبيق الهاتف المحمول المجهز بمعلومات البطاقة المصرفية أو السماح للمستخدمين بتخزين الأموال وإجراء المعاملات مباشرة من التطبيق اذ يتمثل المسار الرئيسي للاعتماد غير النقدي في فحص نية المستهلكين لاستخدام المحددات و تركز هذه الدراسات على موقع ديموغرافي واحد وتستهدف

المستخدمين بشكل عام (DO, and DO, 2020:91)، أو هي بطاقة إلكترونية تستخدم لإجراء المعاملات عبر الإنترنت من خلال جهاز كمبيوتر أو هاتف ذكي فائدتها تشبه بطاقة الائتمان أو الخصم. يجب ربط المحفظة الإلكترونية بالحساب البنكي لإجراء الدفعات إذ يمكن وصفها بأنها نوع من الحسابات المدفوعة مسبقاً (Erakat, Fouad, 2021:209)، إذ يمكن للعميل تخزين أمواله لأي دفعة مستقبلية عبر الإنترنت وهي مضمونة ومحمية بكلمة مرور وبمساعدة المحفظة الإلكترونية، يمكن للمرء إجراء الدفع مقابل بعض الملحقات، وعمليات الشراء عبر الإنترنت، وجميع أنواع التذاكر، من بين أمور أخرى تتكون المحفظة الإلكترونية بشكل أساسي من جزأين هما البرامج والبيانات، إذ يقوم قطاع البرمجيات بتخزين البيانات الشخصية ويوفر الأمان والتشفير للمعلومات. قطاع البيانات عبارة عن قاعدة بيانات يقدمها العميل والتي تتضمن اسمه وعنوان الشحن وتقنية الدفع والإضافات التي سيتم دفعها والتفاصيل الدقيقة لبطاقة الائتمان أو الخصم وما إلى ذلك (AM, ist, 2021: 3) من ناحية أخرى تحصل أطر الاتصالات النقدية التقليدية عادة على البيانات المالية من فرد يستخدم جهازاً طرفياً مخصصاً، مثل ماكينة الصراف الآلي (ATM)، ونقطة البيع (POS)، ومحطة عرض الفيديو المتصلة بجهاز كمبيوتر مالي مركزي يتم دعم جميع محطات نقاط البيع (POS) من قبل MasterCard لقبول المدفوعات، عندما يتعلق الأمر بتمويل المحفظة الرقمية، فإن الأغلبية تفضل التمويل اليدوي مع تنكيرات الدفع القابلة للتخصيص عندما يكون رصيد المحفظة الرقمية أقل من الحد المحدد.

كان خيار التعبئة التلقائية أكثر جاذبية لخبراء التكنولوجيا. كان ينظر إلى المدفوعات المشروطة على أنها أمر جميل ومثير للاهتمام، ولكنها ليست محركاً رئيسياً لاعتماد طريقة دفع رقمية جديدة (Singh, Sinha, 2020:105)، الميزات الأخرى التي لم يتم ذكرها على نطاق واسع ولم يتم تقييمها بدرجة عالية هي القدرة على استخدام الجهاز مع أو بدون اتصال بالإنترنت، والأجهزة التي لا تحتاج إلى إعادة الشحن، وخدمات القيمة المضافة، مثل استرداد النقود، وخطط الولاء أو الخصومات. يرغب بعض المشاركين ذوي الخبرة التقنية أيضاً في أن تتمتع المحفظة بطرق ذكية للتعرف على الدفع، على سبيل المثال عبر رمز الاستجابة السريعة أو إمكانات المسح الضوئي و إن الخلو من المخاطر هي الميزة التي تميز اليورو الرقمي عن أي وسيلة دفع رقمية أخرى متاحة حالياً، ولكن العديد من المشاركين لم يفهموا بشكل كامل قيمتها المضافة الجوهرية ومن غير المستغرب أن معظمهم لم يروا فرقاً بين أموال البنك المركزي وأموال البنوك التجارية إذ كان ينظر إلى كليهما على أنهما آمنين، لا سيما وأن المبالغ التي تصل إلى 100 ألف يورو في

بنوكهم محمية بضمانات الودائع العامة (Sharma,et al, 2018:57)، وهو الأمر الذي لم تكن الغالبية العظمى على علم به في الواقع. ولذلك، فإن القدرة على الاحتفاظ بأموال البنك المركزي الخالية من المخاطر في هيئة اليورو الرقمي الجديد قد لا تكون في حد ذاتها حافزاً قوياً لاعتمادها. بشكل عام، تعد الجوانب والميزات الوظيفية عوامل أكثر أهمية من مقدم الخدمة عندما يفكر المشاركون في اعتماد طريقة دفع رقمية جديدة، على الرغم من أن جميع المشاركين تقريباً يفضلون بنكاً مركزياً أو كياناً أوروبياً على شركة تكنولوجيا كبيرة. في حين أن الكثيرين ينظرون إلى شركات التكنولوجيا الكبرى على أنها أكثر ابتكاراً، عندما سئلوا صراحة، قال المشاركون إنهم يثقون بها بشكل أقل، لا سيما فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية والمالية. ويفضل أن يكون البنك المركزي هو المزود، إذ يعد أكثر جدارة بالثقة والأمان (public,2022:8). وهناك مميزات وعيوب للمحفظة الالكترونية (Peterson , Wezel, 2016:4) كما هو موضح في الجدول(1)

الجدول رقم (1) مميزات وعيوب المحفظة الإلكترونية

المميزات	العيوب
زيادة الراحة اثناء الدفع عبر الانترنت بالإضافة الى ان هناك بعض المكافآت مثل الاسترداد النقدي ونقاط التغيير والخصومات.	لا توجد المحافظ الإلكترونية لدى كل متاجر التجزئة أو مقدمي الخدمات مثل النقد. بالإضافة إلى ذلك، فهو لا يحظى بقبول عالمي.
يوفر أماناً أكثر من النقد الموجود في المحافظ ويجعل المستخدم يأذن بجميع عمليات الدفع والمعاملات.	إنه يقلل من خطر السرقة ولكنه يزيد من خطر الجرائم الإلكترونية
الاستفادة من استخدام الجدران الإلكترونية وزيادة سهولة الدفع عبر الانترنت	قد تكون هناك رسوم إضافية أو رسوم معاملات تفرضها شركة المحفظة الإلكترونية على المستخدم.
تعتبر النقود الإلكترونية مقبولة في معظم متاجر البيع بالتجزئة ومتاجر الإنترنت	ليس من السهل الوصول إليها من قبل الجميع حيث أن الجميع لا يعرفون كيفية استخدام هذه الخدمة على الهواتف الذكية
أنها تحد من فكرة الانتظار وتساعد على التباعد الاجتماعي خلال فترة وباء فيروس كورونا 2019 .	من حيث عيب هذه التقنية هو أن الهاتف يجب أن يكون متصلاً بالإنترنت دائماً، فلا يمكن استخدام هذه الخدمة في أماكن خارج التغطية أو عند نفاذ البطارية.

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى (Annual International Conference)
(Proceedings January 2020)

احد عشر: الطلب المستقبلي على وسائل الدفع الالكتروني بالعراق

1-العوامل المحددة للطلب على وسائل الدفع الالكتروني في العراق

يخضع حجم الطلب على وسائل الدفع الالكتروني في العراق لتأثير العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفنية والثقافية والأمنية والسياسية ، إذ تؤثر هذه العوامل على تحديد حدود الفئات والأرقام التي يمكنها الحصول على حسابات مصرفية أو بطاقات بلاستيكية وهي عناصر ذات أهمية للتعامل مع طرق الدفع الالكتروني بالعراق. إضافة إلى ذلك فإن الوضع السياسي له دور كبير في زيادة حجم الأموال المودعة لدى البنوك وزيادة الطلب على الخدمات المصرفية الإلكترونية ونتيجة للأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المستقرة التي يمر بها العراق أدى الى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية، وخاصة خدمات الدفع الإلكتروني لأنها تشكل مصدر ثقة وأمان بدلاً من استخدام الأموال السائلة، كما يتأثر حجم الطلب على وسائل الدفع الإلكترونية بمدى نمو التجارة الإلكترونية ومن الواضح أن سوق التجارة الإلكترونية بالعراق بدأ بالتوسع في السنوات الأخيرة نتيجة انفتاح العراق على العالم الخارجي(مجيد، 2021: 60)

2-أهمية طرق الدفع الالكتروني للبائعين والتجار

يمثل ظهور نظام الدفع الالكتروني في العراق وسيلة للدفع وفر العديد من المزايا للتجار والبائعين ،خاصة بعد تفعيل رقم الحساب المصرفي الدولي الموحد على نظام المدفوعات من قبل البنك المركزي العراقي ويعتمد هذا الرقم على مواصفات عالمية خاصة ومعتمدة على المستوى العالمي، ويتيح هذا الرقم للمستخدمين التحقق من صحة رقم الحساب لتسهيل أتمتة التحويلات. وبالتالي سيوفر الوقت والمال للتجار والبائعين فمن ناحية يوفر الوقت وسهولة إبرام الصفقات ومن ناحية أخرى فإن توفير المال منخفض التكلفة. وبذلك تم توجيه البنوك العراقية من قبل البنك المركزي العراقي باعتماد رقم محاسبي موحد للتحويلات لخلق أسواق جديد (البنك المركزي العراقي، 2017: 1).

3- أهمية وسائل الدفع الإلكترونية للمستهلكين

تكمّن أهمية الدفع الإلكتروني بالنسبة للمستهلكين في أنه يقضي على مشكلة السيولة النقدية ويمكن المستهلك من الدفع مقابل مجموعة واسعة من الخدمات والسلع الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تعميم نظام الدفع الإلكتروني في الوزارات والجهات الحكومية المتخصصة في تقديم الخدمات للجمهور سيسهل عملية دفع ثمن الخدمات مثل فواتير المياه والكهرباء والغاز (مثل الماء والكهرباء و فواتير الغاز) المقدمة من تلك الوكالات. بالإضافة الى ان خدمات الدفع الإلكتروني تمكن الأشخاص من الوصول إلى حساباتهم المصرفية في أي وقت، مما يعني أنها توفر اختصاراً للوقت والجهد على المستهلكين (خليل، 2018: 133).

المبحث الثالث : العلاقة بين أدوات السياسة النقدية البديلة وتأثيرها في وسائل الدفع الالكتروني

توطئة:

شهد العالم تحولات هائلة في العقود الأخيرة تمثلت في ظهور أدوات جديدة للسياسة النقدية البديلة مثل نافذة بيع العملة التي تستخدمها الاقتصادات الناشئة أو الاقتصادات التي تمر في حالة أزمات . و واجهت أدوات السياسة النقدية التقليدية بعض التحديات في تحقيق أهدافها ، ما دفع البنك المركزي العراقي الى تبني أدوات بديلة لتحفيز النمو الاقتصادي والتحكم في التضخم. اذ شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تطوراً وتحولاً ملحوظاً في استخدام وسائل الدفع الالكتروني مدعوماً بانتشار التطور التكنولوجي والهواتف الذكية وتزايد ثقافة التعاملات الرقمية.

أولاً: علاقة نافذة بيع العملة بوسائل الدفع الالكتروني

تمثل نافذة بيع العملة الأجنبية احد اهم الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي تم إدخالها في الاقتصادات الريعانية الناشئة التي تعاني من اختلالات في بنيتها الاقتصادية واعتمادها الكبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي ، بالإضافة الى هشاشة وضعها المالي والمصرفي. ما أثر سلباً على الأدوات التقليدية، ولذلك تم استخدام نافذة بيع العملة كألية حديثة للتدخل المباشر والتي استخدمت عام 2003 لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة، والسيطرة على الطلب الكلي، والسيطرة على مستويات السيولة عن طريق تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الأجنبية (شندي،المياحي،2022: 32)، وتعد نافذة بيع العملة الأجنبية آلية يبيع عن طريقها البنك المركزي العراقي العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) للبنوك التجارية والمصارف وشركات الصرافة المرخصة (kazem,et al,2023:54)،بينما تشير وسائل الدفع الالكتروني الى أدوات تسمح بإجراء المعاملات المالية دون استخدام النقود او الشيكات. يمكن ان تؤثر نافذة بيع العملة على وسائل الدفع الالكتروني عن طريق :-

1-زيادة كفاءة نافذة بيع العملة :

تساعد أدوات السياسة النقدية البديلة في زيادة كفاءة وسائل الدفع الالكتروني عن طريق تسريع عملية التحويلات المالية. اذ يمكن ان يساعد ذلك في تقليل التكاليف والوقت اللازمين لتنفيذ العمليات (Wahed,2016:33).

2-تعزيز الشمول المالي:

يمكن ان تساعد وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي عن طريق توفير خدمات مالية للمجتمعات التي لا تملك حسابات مصرفية. يمكن ان يساعد ذلك في زيادة استخدام الدينار العراقي في المعاملات المالية (Mahmoud,2013:21). وعرف البنك المركزي الشمول المالي بأنه وصول الخدمات المالية والمصرفية الى أكبر عدد ممكن من الافراد، و ان يجد كل فرد او مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم مثل خدمات الدفع والتحويل، وحسابات الودائع بأنواعها، والخدمات الائتمانية النقدية منها او التعهدية ، وخدمات التأمين ، ان توفر هذه الخدمات يؤدي الى عدم لجوء الغالبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لرقابة او اشراف دقيق لكي نضمن لهم عدم تعرضهم للنصب او الاحتيال وتتجلى أهمية الشمول المالي لدورها المهم في تحسين الاقتصاد للدولة (عبد النبي ، 2018 : 2)، كما أن الشمول المالي يجعل أسعار الفائدة أكثر فعالية كأداة للسياسة النقدية ويؤثر على الخيارات الأساسية للسياسة النقدية. علاوة على ذلك، فهو يقلل من الأموال المتداولة في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية عن طريق تمكين الوكلاء الاقتصاديين الذين يعملون حتى الآن في القطاع غير الرسمي من الاستمتاع بفوائد استخدام الخدمات المالية الرسمية. اذ يشجع الأسر على نقل مدخراتها بعيداً عن النقد والأصول المادية إلى الودائع المصرفية، ما يؤثر على عمليات السياسة النقدية وفعاليتها مثل استخدام سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية (Kebede,et al ,2023:2).

3-زيادة الطلب على العملة الأجنبية :

يشهد العالم اليوم زيادة على في الطلب على العملات الأجنبية خاصة الدولار الامريكي .و إن استخدام وسائل الدفع الالكتروني يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الأجنبية . وذلك لان العديد من المعاملات عبر الانترنت تتم بالعملات الأجنبية (Wahed,2016:34).

4- تغيير سلوك المستهلكين:

يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكتروني الى تغيير سلوك المستهلكين، فيصبحون اكثر ميلاً الى إنفاق الأموال ما يؤثر على الطلب على العملة (kazem, et al,2023:55)، قد يميل الناس إلى إنفاق أموال أقل عندما ترتفع أسعار الفائدة، ما قد يؤثر على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

ثانياً: علاقة التيسير الكمي بوسائل الدفع الإلكتروني

يعد التيسير الكمي و وسائل الدفع الإلكتروني من اهم التطورات الاقتصادية في العقود الأخيرة . اذ يشير التيسير الكمي الى سياسة نقدية حديثة تتبعها البنك المركزي للتعافي من الأزمات التي اصابت الاقتصاد فضلاً عن فاعليتها في تخفيض كلف الاحتياطات الأجنبية والسيطرة عليها وزيادة المعروض النقدي في الاقتصاد (إبراهيم،2023: 243)، يتم ذلك عن طريق شراء البنك المركزي للأصول المالية، مثل السندات الحكومية أو الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري من البنوك التجارية وغيرها، بينما وسائل الدفع الإلكتروني تشير الى أي نظام يستخدم لإجراء المعاملات المالية دون استخدام النقود المعدنية أو الورقية مثل بطاقات الائتمان، والتحويلات الإلكترونية، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، (Bhattarai,et al,2023:23)، ويمكن توضيح العلاقة بينهما عن طريق الاتي:- (Wansleben,2020:190) (zyim,2022:90)

- 1-زيادة المعروض النقدي: يؤدي التيسير الكمي الى زيادة المعروض النقدي، ما قد يؤدي الى زيادة الطلب على وسائل الدفع الإلكتروني اذ يصبح لدى الناس المزيد من النقود المتاحة للإنفاق.
- 2-تحفيز الابتكار: يمكن ان يحفز التيسير الكمي الابتكار في مجال وسائل الدفع الإلكتروني اذ تسعى الشركات الى تطوير طرق جديدة وفعالة للدفع.
- 3-انخفاض أسعار الفائدة: يؤدي التيسير الكمي الى انخفاض أسعار الفائدة ما قد يجعل وسائل الدفع الإلكتروني أكثر جاذبية للمستهلكين والشركات.
- 4-زيادة الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني: مع ازدياد استخدام التيسير الكمي يزداد الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني.
- 5-تغيرات في سلوك المستهلك: يمكن ان يؤدي التيسير الكمي الى تغيرات في سلوك المستهلك، اذ يصبح الناس أكثر اعتماداً على وسائل الدفع الإلكتروني.

6-المخاطر: يمكن ان يشكل التيسير الكمي بعض المخاطر مثل التضخم ما يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات .

ثالثاً: علاقة التيسير الائتماني بوسائل الدفع الالكتروني

تيسير الائتمان هو توفير القروض والسلفيات من قبل البنوك. تقدم البنوك القروض وتوسع المعروض النقدي. وينتج عن ذلك توسع متعدد في الودائع تحت الطلب لدى البنوك. ليس سراً أن البنوك تقدم جزءاً كبيراً من ودائعها للمقترضين وتحفظ بجزء أصغر منها للدفع للعملاء عند الطلب. ومن ثم، فإن البنوك لديها ميل طبيعي لتقديم القروض عدة مرات من الاحتياطات النقدية الفائضة المحتفظ بها. إلا أن تنامي مكانة الاحتيال الإلكتروني يهدد عملية التيسير الائتماني للبنوك بسبب تناقص الاحتياطات النقدية وذلك يمكن ان يؤثر سلباً على وسائل الدفع الالكتروني (OGBONNA, et al:2019:5-6) إذ تعد وسائل الدفع الالكتروني أحد أكثر الأدوات تطوراً في جميع اقتصاديات العالم تقريباً. وينشأ هذا من آثاره الواسعة على حجم واتجاه النمو والتحول الاقتصادي. لقد تطورت وسائل الدفع الالكتروني بشكل عام من حيث كفاءة تقديم الخدمات وخاصة في مجال المدفوعات للعملاء أو نيابة عن العملاء. لم يكن هذا هو الحال منذ سنوات عديدة عندما كان استخدام الشيكات والحوالات المصرفية والكمبيالات وطرق الدفع ذات الحساب المفتوح أكثر انتشاراً من استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية ما دفع قرار اقتصادات العالم بالتوجه نحو الاقتصاد غير النقدي استخدام البنوك المركزية في الدول إلى الاعتماد على وسائل الدفع الالكتروني مثل أجهزة الصراف الآلي والإنترنت ومحطات نقاط البيع (POS) وحلول الأموال عبر الهاتف المحمول وما إلى ذلك (Ilugbemi, Tijani, 2015:6)، شهد اوغبال في دراسته حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2006 العمليات المصرفية في نيجيريا باستخدام طبيعة ودرجة اعتماد التقنيات المبتكرة، ودرجة استخدام التقنيات المحددة، وأثر اعتماد أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البنوك خلال دراسته زيادة في اعتماد أجهزة الصراف الآلي، والتحويل الإلكتروني، والبطاقات الذكية، والخدمات المصرفية الإلكترونية المنزلية والمكتبية والخدمات المصرفية عبر الهاتف. ويشير إلى أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحسن صورة البنوك ويؤدي إلى سوق أوسع وأسرع وأكثر كفاءة، ويؤكد أنه من الضروري أن تقوم إدارة البنوك بتكثيف الاستثمار في منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل السرعة والراحة والدقة في الخدمات (Osuagwu, Umeh, 2018).

رابعاً: علاقة تأثير كل من أسعار الفائدة على وسائل الدفع الالكتروني:

أسعار الفائدة بشكل عام هي أداة رئيسية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (<https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy.htm>)، تعد أسعار الفائدة السالبة والصفيرية سياسة نقدية غير تقليدية اتخذتها العديد من البنوك المركزية حول العالم في اعقاب الازمة المالية 2008 تهدف هذه السياسة تحفيز الاقتصاد عن طريق تشجيع الاستثمار والانفاق، في أعقاب الأزمة المالية العالمية مباشرة، انخفضت أسعار الفائدة الأساسية في العديد من الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات قريبة ما يسمى "حد الصفر الأدنى". وأثارت بيئة أسعار الفائدة هذه مخاوف من أن أسعار الفائدة الاسمية على الودائع لا يمكن أن تنخفض إلى ما دون الصفر (Rose,et al, 2018:1)، وبناءً على ذلك، رأى الكثيرون أن بيئة أسعار الفائدة المنخفضة تشكل عائقاً أمام ربحية البنوك بسبب تضيق هامش أسعار الفائدة. وفي كل الأحوال، فإن السياسات النقدية في عدد كبير من البلدان اخترقت في الواقع مستوى الصفر. أن التحركات نحو أسعار الفائدة السلبية قد تحفز الإقراض عن طريق زيادة تكلفة اكتتاز المصارف للنقود، على سبيل المثال عن طريق زيادة الرسوم قد تختلف تأثيرات أسعار الفائدة السلبية والصفيرية على وسائل الدفع الالكتروني من دولة لأخرى اعتماداً على العوامل الاقتصادية والثقافية، تؤثر أسعار الفائدة على طرق الدفع الالكتروني بعدة طرق من أهمها التكلفة اذ تتضمن بطاقات الائتمان، ترتفع رسوم بطاقات الائتمان مع ارتفاع أسعار الفائدة، و القروض اذ ترتفع تكلفة قروض التقسيط مع ارتفاع أسعار الفائدة.

بالإضافة الى المحافظ الإلكترونية تزيد رسوم بعض الخدمات في المحافظ الإلكترونية مع ارتفاع أسعار الفائدة. بينما يميل مستثمرين اخرين الى الاحتفاظ بالأموال عندما ترتفع أسعار الفائدة. وبشكل عام من المتوقع ان يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الى انخفاض استخدام وسائل الدفع الالكتروني ومع ذلك تختلف التأثيرات حسب نوع طريقة الدفع الالكتروني وسلوك الشركات والمستهلكين .

نجد ان هناك تأثيراً غير مباشر بين أسعار الفائدة ووسائل الدفع الالكتروني اذ تختلف التأثيرات في الدول النامية مقارنةً بالدول المتقدمة ومن الأمثلة على ذلك في عام 2022 ارتفعت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية ما أدى إلى انخفاض استخدام بطاقات الائتمان. وفي الصين، أبقى الحكومة أسعار الفائدة منخفضة، ما ساعد على زيادة استخدام المحافظ الإلكترونية، اما في العراق فقد زاد استخدام وسائل الدفع الالكتروني بسبب انخفاض أسعار الفائدة، ومن الأمثلة على

آثار الاستثمار وتأثيرات المحصلة الصفرية على طرق الدفع الالكترونية هي (Eggertson,et al, 2017:1):

- 1-زيادة استخدام بطاقات الائتمان والخصم :- زيادة استخدام بطاقات الائتمان والخصم في العراق بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة مدعوماً بانخفاض تكلفة المعاملات وسهولة استخدامها.
- 2-نمو خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول :-شهدت خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول نمواً كبيراً في العراق اذ يزداد عدد الأشخاص الذين يستخدمون هواتفهم الذكية لإجراء المدفوعات .



الفصل الثالث

المبحث الأول: التحليل المالي

المبحث الثاني التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

المبحث الاول

التحليل المالي

قبل إجراء التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة لابد من الاطلاع على طبيعة اتجاهات هذه المتغيرات عن طريق حساب (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري) لكل قيمة وتحليل أسباب ارتفاعها أو انخفاضها والتعرف على أعلى و أدنى قيمة بالإضافة الى استخراج المنوال لكل متغير خلال مدة الدراسة (2017-2023). يهدف هذا المبحث الى التحليل المالي للمتغير المستقل للدراسة والمتمثلة في (نافذة بيع العملة بالدينار، وسندات وزارة المالية)، والمتغير التابع المتمثلة في (بطاقات الدفع الالكتروني، اجمالي الدفع عبر الموبايل، حوالات الأموال الالكترونية) ضمن المدة الزمنية التي شملتها الدراسة كما في الجدول (2) وكالاتي:

جدول (2) أدوات السياسة النقدية البديلة و وسائل الدفع الالكتروني

السنوات	نافذة بيع العملة (مليون دينار)	سندات وزارة المالية (مليون دينار)	بطاقات الدفع الالكتروني (مليون دينار)	اجمالي الدفع عبر الموبايل (مليون دينار)	حوالات الأموال الالكتروني (مليون دينار)
اعلى قيمة (2017)	5310000	16069232	440	54671	15863
ادنى قيمة (2017)	3282000	15206652	119	3715	11562
اعلى قيمة (2018)	5195540.00	16069232	6391	87700	15198
ادنى قيمة (2018)	3373650	13487775	305	16049	12030
اعلى قيمة (2019)	5974990	13137775	64327	120437	18198
ادنى قيمة (2019)	3928190	11877912	6767	45914	1549
اعلى قيمة (2020)	6006000	11877912	261530	259622	28214
ادنى قيمة (2020)	463200	5653619	48582	59630	10284
اعلى قيمة (2021)	7091280	5843731	539438	109892	23731
ادنى قيمة (2021)	723240	5486619	161893	59267	10000
اعلى قيمة (2022)	8046050	5677734	969361	106392	25532
ادنى قيمة (2022)	1699400	5562731	231552	71763	15276

38253	1098136	930035	5677734	4992240	اعلى قيمة (2023)
12243	109922	596650	5106552	2313960	ادنى قيمة (2023)
16622.5125	132427.0875	282228.1375	9648824.625	4560180.25	الوسط الحسابي
5231.927353	202456.7678	319682.4722	4326931.652	1463917.192	الانحراف المعياري

أولاً: المتغير المستقل للدراسة

1-تحليل نافذة بيع العملة

بههدف تحليل نافذة بيع العملة وحسب الجدول (2) تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري خلال مدة الدراسة ، بلغ الوسط الحسابي (4,560,180) مليون دينار، بانحراف معياري (1,463,917) مليون دينار . ويلاحظ من البيانات أن اعلى قيمة لنافذة البيع تم منحها في آب 2022 بقيمة (8,046,050) مليون دينار، بينما كانت اقل قيمة لنافذة البيع في تموز 2020 بمبلغ (463200.00) مليون دينار، علماً أن قيمة المنوال كانت (3282000)، يتضح من ذلك بأن الوسط الحسابي المرتفع يشير إلى أن قيمة المبالغ المباعة كانت مرتفعة بشكل عام ، أما بالنسبة للانحراف المعياري يشير إلى وجود تباين كبير في قيمة المبالغ المباعة، ما يعني أن بعض المزادات شهدت بيع مبالغ أعلى بكثير من غيرها. مع وجود فرق كبير بين أعلى وأدنى قيمة اذ تشير أعلى قيمة لنافذة البيع إلى فترة ذروة الطلب على العملة في آب 2022، بينما تشير أدنى قيمة إلى فترة ركود في الطلب في تموز 2020. ويلاحظ ايضاً:

-بلغت اعلى قيمة لنافذة بيع العملة في عام 2017 في آيار بمبلغ (5,310,000) مليون دينار وهي قد تجاوزت الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في شهر آذار (3,282,000) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

-بلغت اعلى قيمة في عام 2018 في آذار (5,195,540) مليون دينار وهي تجاوزت الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الثاني (3,373,650) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

-بلغت اعلى قيمة في عام 2019 في تشرين الاول (5,974,990) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، وبلغت اقل قيمة في كانون الثاني (3,928,190) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام.

-بلغت اعلى قيمة في عام 2020 في كانون الثاني (6,006,000) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في شهر نيسان (463,200) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام.

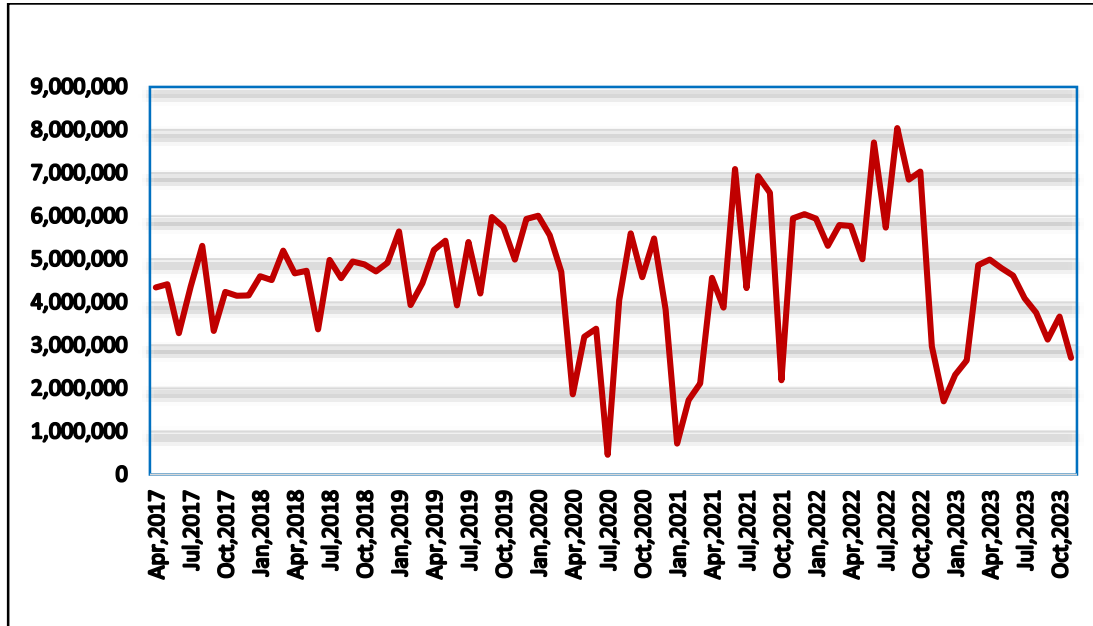
-في عام 2021 بلغت اعلى قيمة في تموز (7,091,280) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الثاني (723,240) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

- بلغت اعلى قيمة في عام 2022 في ايلول (8,046,050) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الأول (1,699,400) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام.

- بلغت اعلى قيمة في عام 2023 في نيسان (4,992,240) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام بينما بلغت اقل قيمة في كانون الثاني (2,313,960) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام.

نستخلص من خلال ما ورد أعلاه أن قيمة نافذة بيع العملة قد شهدت تفاوتاً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2023. تراوحت القيم بين أدنى مستوى لها بلغ (463,200) مليون دينار في نيسان 2020 وأعلى مستوى لها (8,046,050) مليون دينار في آب 2022. تعزى أسباب هذا الاختلاف إلى تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والمالية والنقدية، بعضها عام مثل سعر الصرف: يلعب سعر الصرف دوراً رئيسياً في تحديد قيمة نافذة بيع العملة فعندما ينخفض سعر الصرف يزداد الطلب على العملة الأجنبية ما يدفع بالبنك المركزي العراقي إلى زيادة عرض العملة في النافذة لضمان استقرار سعر الصرف ، اسعار الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة على جاذبية الأصول المقومة بالعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. فعندما ترتفع أسعار الفائدة، تصبح الأصول المقومة بالعملة المحلية أكثر جاذبية، ما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي انخفاض قيمة نافذة البيع، الأوضاع الاقتصادية مثل ارتفاع او انخفاض التضخم وبعضها خاص بالعراق مثل العجز التجاري المزمن في العراق أحد العوامل الرئيسية التي تدفع إلى زيادة الطلب على

العملة الأجنبية، الاعتماد على الصادرات النفطية تؤثر تقلبات أسعار النفط العالمية على قيمة الدينار العراقي، وبالتالي على قيمة نافذة البيع (تقارير البنك المركزي العراقي <https://english.aawsat.com/>) وبين الشكل (6) رسماً توضيحياً لنافذة بيع العملة وحسب سنوات الدراسة :



شكل (7) المسار الزمني لنافذة بيع العملة بالدينار

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2017-2023)

2-سندات وزارة المالية

بهدف تحليل سندات وزارة المالية وحسب الجدول (2) ، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري خلال مدة الدراسة ، بلغ الوسط الحسابي الممنوح لسندات وزارة المالية (9648824.625) مليون دينار ، بانحراف معياري قدره (4326931.652) مليون دينار. ويلاحظ ان اعلى قيمة لسندات وزارة المالية منحت في كانون الثاني عام 2017 بقيمة (16069232) مليون دينار ، في حين كانت اقل قيمة منحت في آب عام 2023 بقيمة (15206652.00) مليون دينار، علماً أن قيمة المنوال كانت (5653619) ، يتضح من ذلك ان احد أسباب ارتفاع الوسط الحسابي هو زيادة الطلب على السندات من قبل المستثمرين او انخفاض معدلات الفائدة ما يجعل السندات اكثر جاذبية، أما الانحراف المعياري يدل على وجود تباين كبير في قيمة

سندات وزارة المالية خلال مدة الدراسة، مع وجود فرق كبير بين أعلى وأدنى قيمة اذ تشير أعلى قيمة الى الظروف الاقتصادية الإيجابية مثل انخفاض معدلات التضخم بينما تشير ادنى قيمة الى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الطلب على السندات ومخاوف بشأن الاستقرار المالي ويلاحظ ايضاً :

- بلغت اعلى قيمة لسندات وزارة المالية في كانون الثاني 2017 بمبلغ (16069232.00) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام واقل قيمة في آب بمبلغ (15206652.00) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام، يعزى ذلك إلى تحسن الظروف الاقتصادية ، وزيادة الطلب على الاقتراض لتمويل مشاريع إعادة الإعمار.

-في عام 2018 بلغت اعلى قيمة في كانون الأول بمبلغ (16069232.00) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الثاني بمبلغ (13487775.00) مليون دينار ويتضح بأنها اعلى من الوسط الحسابي العام، يعود ذلك إلى استمرار تحسن الظروف الاقتصادية، وارتفاع أسعار النفط.

- في عام 2019 بلغت اعلى قيمة في كانون الأول بمبلغ (13137775.00) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الثاني بمبلغ (11877912.00) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام، يعزى ذلك إلى استمرار تحسن الظروف الاقتصادية واستقرار أسعار النفط .

-في عام 2020 بلغت أعلى قيمة في كانون الأول وشباط بمبلغ (11877912.00) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في تموز بمبلغ (5653619.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام، يعزى ذلك إلى جائحة COVID-19، وتراجع أسعار النفط ، ما أدى إلى زيادة العجز المالي وازدياد الحاجة إلى الاقتراض.

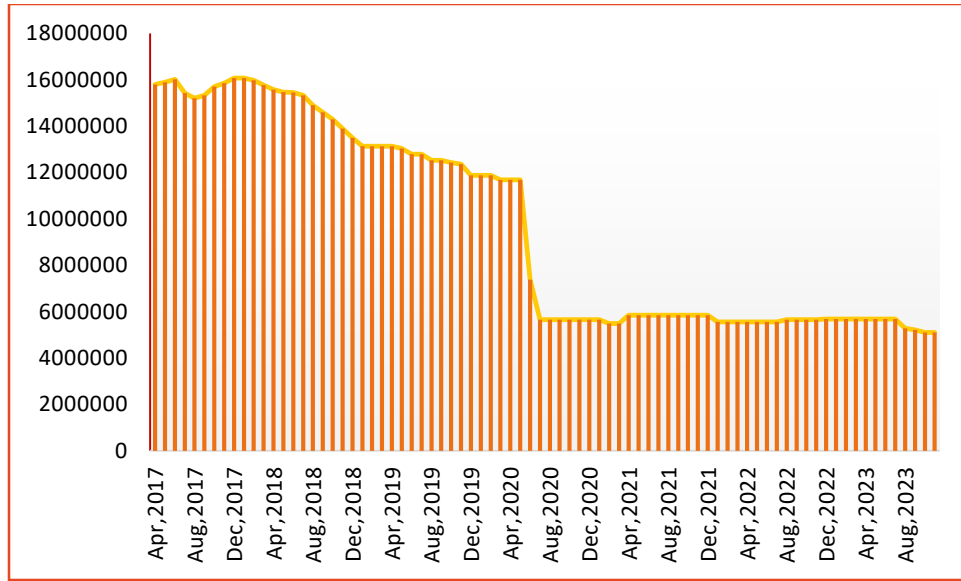
-في عام 2021 بلغت أعلى قيمة في نيسان الى كانون الثاني بمبلغ (5843731.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي ، بينما بلغت اقل قيمة في شباط واذار بمبلغ (5486619.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام، يعزى ذلك إلى استمرار جائحة COVID-19، وتراجع أسعار النفط، وازدياد المخاطر المالية.

- في عام 2022 بلغت أعلى قيمة في كانون الثاني بمبلغ (5677734.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الأول الى تموز بمبلغ قدره (5562731.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

-في عام 2023 بلغت أعلى قيمة في كانون الأول ولغاية تموز ببلغ (5677734.00) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في تشرين الثاني بمبلغ (5106552.00) مليون دينار ويتضح انها أيضا اقل من الوسط الحسابي العام.

نستخلص ممّا تقدّم أن قيمة سندات وزارة المالية قد شهدت تفاوتاً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2023 تعود أسباب هذا الاختلاف بالإضافة الى الأسباب آنفة الذكر إلى تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والمالية والنقدية، بعضها عام تتمثل بالظروف الاقتصادية، (التضخم اذ يؤثر على جاذبية الأصول المقومة بالدينار العراقي) و المخاطر المالية: تلعب المخاطر المالية، مثل مخاطر التخلف عن السداد دور هام في تحديد قيمة السندات. فعندما تزداد المخاطر، تتخفف قيمة السندات ، والتوقعات المستقبلية: تلعب توقعات المستثمرين والمتعاملين دوراً هاماً في تحديد قيمة السندات فعندما تكون التوقعات إيجابية يزداد الطلب على السندات، ما قد يؤدي إلى زيادة قيمتها.

بعضها خاص في العراق تتمثل بالعجز المالي اذ يعد أحد العوامل الرئيسية التي تدفع إلى زيادة إصدارات السندات الحكومية لتمويل هذا العجز ، الاعتماد على الاقتراض: يعتمد العراق بشكل كبير على الاقتراض لتمويل نفقاته، ما قد يؤدي إلى زيادة عرض السندات في السوق، وبالتالي انخفاض قيمتها(صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/en/Countries/IRQ>)، (التقارير الشهرية والسنوية للبنك المركزي العراقي (ويبين الشكل أدناه رسماً توضيحياً لسندات وزارة المالية وحسب سنوات الدراسة :



شكل (8) المسار الزمني لسندات وزارة المالية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2017-2023)

ثانياً: المتغير التابع للدراسة

1- بطاقات الدفع الالكتروني

بهدف تحليل بطاقات الدفع وحسب الجدول (2) ، تم احتساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية خلال مدة الدراسة لبطاقات الدفع الالكترونية نجد ان الوسط الحسابي قد بلغ (282228.1375) مليون دينار ، بانحراف معياري (319682.4722) مليون دينار . و يلاحظ من النتائج ان اعلى قيمة لبطاقات الدفع الالكتروني كانت في نيسان عام 2022 بمبلغ قدره (969361.00) مليون دينار ، في حين كانت اقل قيمة في كانون الأول عام 2018 بمبلغ قدره (305.00) مليون دينار ، نستقرأ من ذلك ان الانحراف المعياري المرتفع أكبر من الوسط الحسابي إلى وجود تباين كبير جداً في قيمة مبالغ الدفع ، أما اعلى قيمة فهي تمثل مبالغ الدفع باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني ناتجة عن زيادة وعي المستخدمين إضافة الى عوامل عديدة منها: معاملات كبيرة الحجم (شراء عقارات أو سيارات)، وتمثل أدنى قيمة لمبالغ الدفع باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني. قد يكون ذلك ناتج عن معاملات صغيرة الحجم (مثل شراء سلع أو خدمات أساسية). ويلاحظ ايضاً :

-في عام 2017 بلغت اعلى قيمة لبطاقات الدفع الالكتروني في تشرين الأول بمبلغ (440.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الأول (119.00) مليون دينار وهي ايضاً اقل من الوسط الحسابي العام، يعزى ذلك إلى بدايات انتشار استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني في العراق، مع وجود تحديات البنية التحتية والتوعية.

-في عام 2018 بلغت اعلى قيمة في كانون الثاني بمبلغ (6391.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الأول بمبلغ (305.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام . يعزى ذلك إلى استمرار التحديات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى التأثير السلبي لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد العراقي.

-في عام 2019 بلغت اعلى قيمة في كانون الثاني بمبلغ (64327.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الثاني بمبلغ (6767.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط العام، يعزى ذلك إلى بدء تحسن الاقتصاد العراقي وازدياد الوعي بفوائد الدفع الإلكتروني.

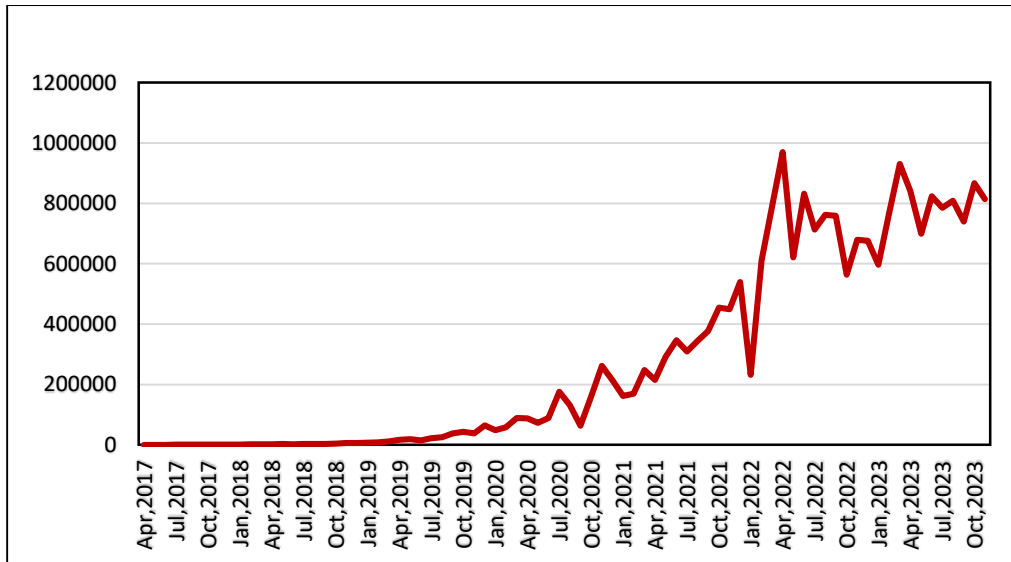
- في عام 2020 بلغت اعلى قيمة تشرين الثاني بمبلغ (261530.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الأول بمبلغ (48582.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ،

- في عام 2021 بلغت اعلى قيمة كانون الثاني ببلغ (539438.00) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام، بينما بلغت اقل قيمة في شباط بمبلغ (161893.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

- في عام 2022 بلغت اعلى قيمة في نيسان (969361.00) مليون دينار وهي اكبر من الوسط الحسابي العام، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الأول بمبلغ (231552.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

-في عام 2023 بلغت أعلى قيمة في اذار (930035.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام، بينما بلغت اقل قيمة في كانون الأول بمبلغ (596650.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

نستخلص من خلال ما ورد أعلاه ان القيم التي تجاوزت الوسط الحسابي تعود الى عوامل عديدة ومن ضمنها تفشي جائحة كوفيد 2019، اذ أدى تفشي الجائحة الى زيادة الطلب على الدفع الالكتروني نظراً لتحفظ الناس عن استخدام النقد بسبب القلق من العدوى، و زيادة استخدام الهواتف الذكية المتنقلة مثل Apple Pay و Google Pay. فضلاً عن التجارة الالكترونية والتحول الى الاقتصاد الرقمي ، اما أسباب الانخفاض فهي بسبب نقص البنية التحتية التكنولوجية ،ارتفاع رسوم الخدمات ، قلة الأمان والثقة، عدم الوعي بفوائد الدفع الالكتروني ، ان أسباب الارتفاع والانخفاض في استخدام بطاقات الدفع الالكتروني الواردة في الجدول أعلاه يمكن ان تختلف من سنة الى اخرى و تعتمد على عدة عوامل اقتصادية واجتماعية (تقرير البنك المركزي العراقي ، صحيفة الشرق الاوسط) ، ويبين الشكل (8) رسماً توضيحياً لبطاقات الدفع الالكتروني وحسب سنوات الدراسة :



الشكل (9) المسار الزمني لبطاقات الدفع الالكتروني

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2023-2017)

2- اجمالي الدفع عبر الموبايل

بهدف تحليل اجمالي الدفع عبر الموبايل وحسب الجدول (2) ، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري خلال مدة الدراسة (2017- 2023) لإجمالي الدفع عبر الموبايل ظهرت النتائج ان الوسط الحسابي قد بلغ (132427.0875) مليون دينار ، بانحراف معياري (202456.7678) مليون دينار . ويلاحظ من ان اعلى قيمة لأجمالي الدفع عبر الموبايل كانت في آب عام 2023 بمبلغ قدره (1098136.00) مليون دينار ، في حين كانت اقل قيمة في حزيران عام 2018 بمبلغ (16049.00) مليون دينار علما ان قيمة المنوال كانت (3715) مليون دينار ، ونستدل من ذلك ان الانحراف المعياري قد تجاوز الوسط الحسابي العام اذ يشير الانحراف المعياري العالي إلى وجود تباين كبير في قيمة الدفع عبر الموبايل ويدل ذلك على اختلافات كبيرة في حجم المعاملات عبر الموبايل خلال مدة الدراسة ، مع وجود فرق كبير بين أعلى وأدنى قيمة اذ توجي أعلى قيمة تم تسجيلها لإجمالي الدفع عبر الموبايل خلال مدة الدراسة ناتجة عن عوامل مثل: الاتجاه المتزايد لاستخدام الموبايل لإجراء المدفوعات، خاصةً مع انتشار التكنولوجيا المالية و ارتفاع قيمة السلع والخدمات . بينما توجي ادنى قيمة الى انخفاض استخدام الموبايل للدفع بسبب عوامل تقنية أو تفضيلات المستهلكين . ويلاحظ ايضاً :

-في عام 2017 بلغت اعلى قيمة لإجمالي الدفع عبر الموبايل في كانون الثاني بمبلغ (54671.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في حزيران بمبلغ (3715.00) مليون دينار وهي ايضاً اقل من الوسط الحسابي العام .

-في عام 2018 بلغت اعلى قيمة في كانون الثاني بمبلغ (87700.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في حزيران بمبلغ (16049.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ايضاً.

-في عام 2019 بلغت اعلى قيمة في كانون الثاني بمبلغ (120437.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في آيار بمبلغ (45914.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ايضاً .

-في عام 2020 بلغت اعلى قيمة في تموز بمبلغ (259622.00) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في تشرين الأول بمبلغ (59630.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام.

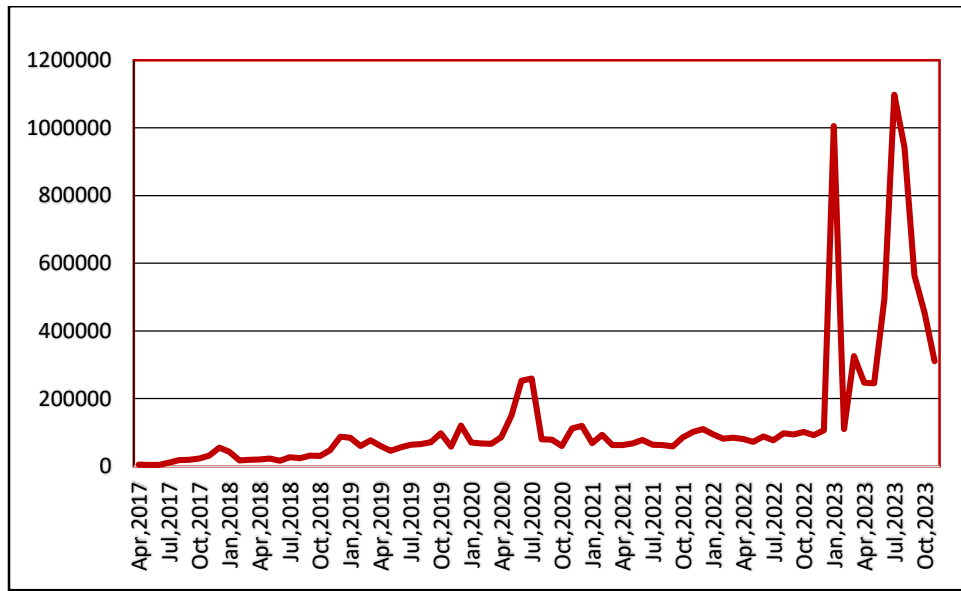
-في عام 2021 بلغت اعلى قيمة في كانون الثاني بمبلغ (109892.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في أيلول بمبلغ (59267.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

-في عام 2022 بلغت اعلى قيمة في كانون الثاني بمبلغ (106392.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ، بينما بلغت اقل قيمة في آيار بمبلغ (71763.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

-في عام 2023 بلغت اعلى قيمة في تموز بملغ (1098136.00) مليون دينار وهي اعلى من الوسط العام ، بينما بلغت اقل قيمة في شباط بمبلغ (109922.00) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

نستخلص من خلال ما ورد أعلاه ان أسباب ازدياد استخدام الدفع عبر الهاتف المحمول في العراق يعود انتشار الهواتف الذكية بشكل كبير في العراق ، تحسين الوصول إلى الإنترنت: ساهم تحسين الوصول إلى الإنترنت و خاصة شبكات الجيل الثالث والرابع، زيادة الوعي بفوائد الدفع عبر الهاتف المحمول: أصبح الناس أكثر وعي بفوائد الدفع عبر الهاتف المحمول، مثل الأمان والراحة وسرعة المعاملات زيادة سهولة ،انتشار ثقافة التجارة الإلكترونية: ازدادت شعبية التجارة الإلكترونية في العراق، ما أدى إلى زيادة الطلب على طرق دفع آمنة وسهلة الاستخدام مثل الدفع عبر الهاتف المحمول، دعم حكومي: قدمت الحكومة العراقية بعض المبادرات لدعم استخدام الدفع عبر الهاتف المحمول، مثل تسهيل تراخيص الشركات العاملة في هذا المجال وتقديم حوافز للمستخدمين، العروض والتخفيضات: تقدم العديد من المتاجر والخدمات عروضاً وتخفيضات حصرية للمدفعات عبر الهاتف المحمول، أما العوامل المؤثرة على اتجاهات الدفع الموسمية (العطل: تزداد عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول خلال فترات العطل مثل عيد الفطر وعيد الأضحى، حيث يزداد إنفاق الناس على

الهدايا والسلع الاستهلاكية، الرواتب: عادةً ما تزداد عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول في بداية كل شهر بعد استلام الرواتب، الظروف المناخية: قد تؤثر الظروف المناخية على اتجاهات الدفع، حيث قد يزداد استخدام تطبيقات توصيل الطعام في فصل الشتاء بسبب الطقس البارد، بينما قد تزداد عمليات الشراء عبر الإنترنت في فصل الصيف بسبب قضاء الناس وقتاً أطول في المنزل (دراسات وتقارير عن سوق الدفع عبر الهاتف المحمول في العراق <https://iraqtech.io/mobile-payment-services-in-iraq/>) ، ويبين الشكل (رسماً توضيحياً لإجمالي الدفع عبر الموبايل وحسب سنوات الدراسة :



الشكل (10) المسار الزمني لإجمالي الدفع عبر الموبايل

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2017-2023)

3-حوالات الأموال الالكترونية

بهدف تحليل حوالات الأموال الالكترونية وحسب الجدول (2) ، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، خلال مدة الدراسة لحوالات الاموال الالكترونية نجد ان الوسط الحسابي قد بلغ(16622.5125) مليون دينار ، بانحراف معياري(5231.927353) مليون دينار . ويلاحظ أن اعلى قيمة لحوالات الأموال الالكترونية كانت في تشرين الثاني عام 2023 بمبلغ (38253) مليون دينار ، في حين كانت اقل قيمة في نيسان عام 2019 بمبلغ (1549) مليون دينار ، علماً ان قيمة المنوال كانت (13918) مليون دينار ، نستدل

من خلال ذلك ان الوسط الحسابي العام قد تجاوز الانحراف المعياري اذ يشير الانحراف المعياري المنخفض إلى استقرار في قيمة حوالات الأموال الإلكترونية مثل: سهولة التنبؤ بالإيرادات: يصبح التنبؤ بدقة بالإيرادات المستقبلية أكثر سهولة، ما يساعد على التخطيط المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية ، مع وجود فرق كبير بين أعلى وأدنى قيمة اذ توجي اعلى قيمة الى حجم المعاملات الكبير: مثل تحويلات الأموال بين الشركات أو المؤسسات بينما ادنى قيمة تشير الى حجم المعاملات الصغير: مثل تحويلات الأموال بين الأفراد أو الدفع مقابل سلع وخدمات صغيرة او الظروف الاقتصادية الصعبة اي تراجع في الظروف الاقتصادية ما يؤدي إلى انخفاض حركة الأموال و استخدام بدائل للتحويل كالدفع نقداً أو استخدام بطاقات الائتمان. ويلاحظ ايضاً :

-في عام 2017 بلغت اعلى قيمة لحوالات الأموال الإلكترونية في آيار بمبلغ (15863) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ، في حين كانت اقل قيمة في تشرين الثاني (11562) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي.

-في عام 2018 بلغت اعلى قيمة في تموز بمبلغ (15198) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ، في حين بلغت اقل قيمة في حزيران بمبلغ (12030) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام ايضاً.

-في عام 2019 بلغت اعلى قيمة في تموز بمبلغ (18198) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام، في حين بلغت اقل قيمة في نيسان بمبلغ (1549) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

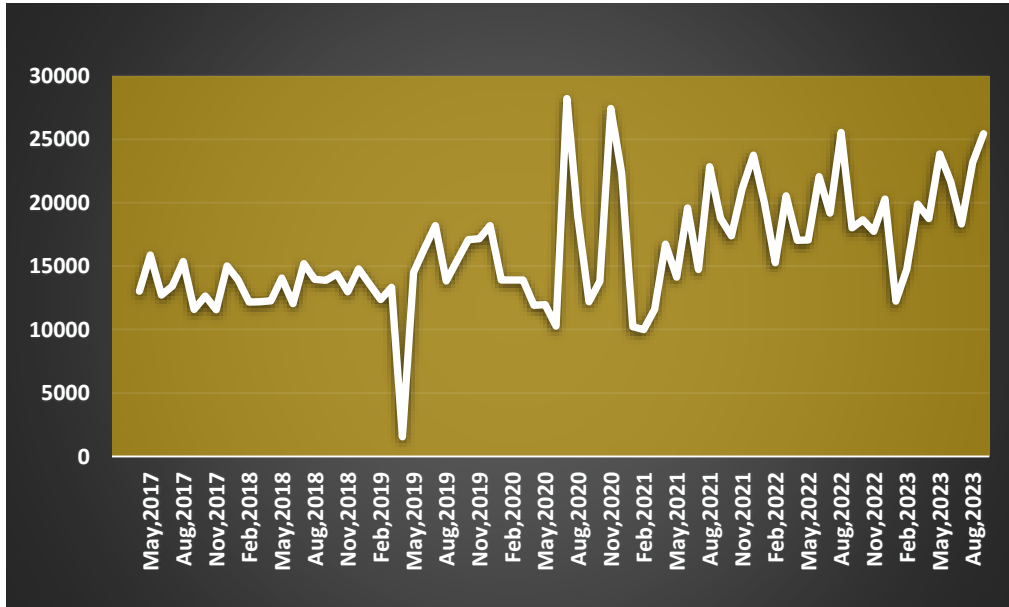
- في عام 2020 بلغت اعلى قيمة في تموز (28214) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، في حين بلغت اقل قيمة في حزيران (10284) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام .

-في عام 2021 بلغت اعلى قيمة في كانون الثاني بمبلغ (23731) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، في حين بلغت اقل قيمة في شباط بمبلغ (10000) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي.

-في عام 2022 بلغت اعلى قيمة في آب بمبلغ (25532) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، في حين بلغت اقل قيمة في شباط بمبلغ (15276) مليون دينار وهي اقل من الوسط الحسابي العام .

-في عام 2023 بلغت اعلى قيمة في تشرين الثاني بمبلغ (38253) مليون دينار وهي اعلى من الوسط الحسابي العام ، في حين بلغت اقل قيمة في كانون الأول بمبلغ (12243) مليون دينار وهي اقل من الوسط

الحسابي العام . نستخلص من خلال ما ورد أعلاه ان القيم التي تجاوزت الوسط الحسابي تعود الى عوامل عديدة ومن ضمنها النمو السريع في مجال انتشار التجارة الالكترونية ، و التوسع في خدمات التحويل الالكتروني واطلاق خدمات الكترونية جديدة ومبتكرة ، بالإضافة الى زيادة تبني التكنولوجيا الرقمية ما يسهل للإفراد والشركات اجراء العمليات المالية عبر الانترنت ، بينما أسباب الانخفاض للقيم المرفقة ، تعود الى فرض عدة قيود على البنوك العراقية والشركات المالية الدولية ما تسبب بصعوبة في تنفيذ العمليات المالية الالكترونية، و نقص البنى التحتية التكنولوجية في العراق وبالتالي اثر على جودة وسرعة الاتصالات الالكترونية وأمنها ، وتفضيل الخيارات التقليدية للدفع هو سبب اخر في انخفاض الحوالات الالكترونية ، بالإضافة الى التقلبات السياسية التي كانت تشهدها البلاد في تلك الفترة ما أدى الى أسباب فقدان ثقة المستثمرين المتعاملين بالنظام المالي (دراسات وتقارير عن سوق حوالات الأموال الالكترونية في العراق) ويبين الشكل (9) رسماً توضيحياً لحوالات الأموال الالكترونية وحسب سنوات الدراسة :



الشكل (11) المسار الزمني لحوالات الأموال الالكترونية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2017-2023)

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

يتم اختبار فرضية تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) وذلك لغرض اختبار علاقة التأثير للمتغيرات المستقلة (نافذة بيع العملة ، سندات وزارة المالية) في المتغيرات التابعة (بطاقات الدفع الالكتروني، اجمالي الدفع عبر الموبايل، حوالات الأموال الالكترونية). فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R Square) لتفسير مقدار تأثير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة، بالإضافة الى قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها، واختبار Durbin-Watson، وان المعادلة الخطية للانحدار الخطي المتعدد تكون بالشكل الاتي $Y = \alpha + b_1X_1 + b_2X_2$ التي تم حسابها بواسطة بواسطة برنامج SPSS₂₆. لاختبار فرضية الدراسة.

الفرضية الرئيسية :- لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في وسائل الدفع الالكتروني.

استخدم الباحث معامل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضية الدراسة وتتفرع من الفرضية الرئيسية ثلاث فرضيات فرعية وهي كما يلي:

1- **الفرضية الفرعية الأولى:- لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة احصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في بطاقات الدفع الالكتروني .**

2- **الفرضية الفرعية الثانية:- لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة احصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في اجمالي الدفع عبر الموبايل.**

3- **الفرضية الفرعية الثالثة:- لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة احصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في حوالات الأموال الالكترونية .**

❖ الفرضية الفرعية الأولى:- لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة احصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في بطاقات الدفع الالكتروني.

جدول (3) معادلة التأثير المتعدد لأدوات السياسة النقدية البديلة في بطاقات الدفع الالكتروني Y1.

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	737579.187	87326.092		8.446	0.000
	x1	0.023	0.015	0.106	1.516	0.134
	x2	-0.058	0.005	-0.786	-11.278	0.000

a. Dependent Variable: Y1

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V.26

عند التدقيق في الجدول (3) نجد ان قيمة بيتا للمتغير المستقل نافذة بيع العملة (0.023) الا انها غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، في حين بلغت قيمة بيتا للمتغير المستقل سندات وزارة المالية (-0.058) الا انها معنوية عند مستوى معنوية 5% لذلك يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الأولى كما يلي:- $(Y1=737579.187+0.023 X1 -0.058X2)$

نلاحظ من خلال معادلة الانحدار آفة الذكر ان هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل نافذة بيع العملة (X1) في المتغير التابع بطاقات الدفع الالكتروني (Y1) علماً انها كانت غير معنوية حيث ان Sig كانت أكبر من 5% أي ان زيادة نافذة بيع العملة بمقدار وحده واحد يؤدي الى زيادة بطاقات الدفع الالكتروني بمقدار 0.023 وحده ، كذلك كانت هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل سندات وزارة المالية (x2) في المتغير التابع بطاقات الدفع الالكتروني (Y1) وهي معنوية عند مستوى (5%) كون Sig=0.000 أي ان زيادة سندات وزارة المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض بطاقات الدفع الالكتروني بمقدار (-0.058) .

جدول (4) انموذج الانحدار لقياس تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة في بطاقات الدفع الالكتروني

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.791a	0.626	0.616	199340.248 17	0.280 DL=1.59 DU=1.69
a. Predictors: (Constant), x2, x1					
b. Dependent Variable: y1					

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V.26

نلاحظ كذلك ان الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة نافذة بيع العملة (X1) و سندات وزارة المالية (X2) في المتغير التابع بطاقات الدفع الالكتروني (Y1) (0.791a) وكذلك كانت قيمة معامل التفسير R² (0.626) وهي تفسر ما نسبته 62.6% من التغيرات في بطاقات الدفع الالكتروني ناتجة عن التغير في أدوات السياسة النقدية البديلة وانه 37.4% من التغيرات الحاصلة في بطاقات الدفع الالكتروني تعزى الى

متغيرات أخرى غير داخلية بالنموذج. وكانت قيمة (Adjusted R Square) **0.616** ، و بلغت قيمة **Durbin–Watson (0.280)** وهي جزء من الحد الأدنى dl و du 1.59 و 1.69 ما يشير الى وجود ارتباط ذاتي موجب.

جدول (5) اختبار (ANOVA) للفرضية الفرعية الأولى

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5116037485 089.266	2	25580187425 44.633	64.374	0.000 ^b
	Residual	3059713159 566.220	77	39736534539 .821		
	Total	8175750644 655.486	79			
a. Dependent Variable: y1						
b. Predictors: (Constant), x2, x1						

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS v.26

من خلال الجدول (5) نلاحظ ان قيمة (F) المحتسبة التي تقيس معنوية انموذج الانحدار بلغت (64.374) علماً ان قيمة (F) الجدولية (2.22) حيث انها اقل من المحتسبة وعند مستوى الدلالة الإحصائية (5%) بدلالة ان قيمة sig (0.000) وهو ادنى من مستوى المعنوية البالغة (5%) ولذلك نرفض فرضية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تنص (توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في بطاقات الدفع الالكتروني) .

❖ الفرضية الفرعية الثانية:- لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة احصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في إجمالي الدفع عبر الموبايل.

جدول (6) معادلة التأثير المتعدد لأدوات السياسة النقدية البديلة في إجمالي الدفع عبر الموبايل Y2.

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	450336.945	80107.112		5.622	0.000
	x1	-0.029	0.014	-0.213	-2.109	0.038
	x2	-0.019	0.005	-0.407	-4.025	0.000

a. Dependent Variable: Y2

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.26

عند مشاهدة الجدول (6) يتبين ان قيمة بيتا للمتغير المستقل نافذة بيع العملة بلغت (-0.029) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) ، في حين بلغت قيمة بيتا للمتغير المستقل (سندات وزارة المالية) (-0.019) وهي معنوية لان قيمة sig كانت اقل من 5%، لذا يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثانية كما يلي:- $(Y2=450336.945-0.029 X1 - 0.019X2)$

نلاحظ من خلال معادلة الانحدار أنفة الذكر ان هناك علاقة عكسية بين نافذة بيع العملة (X1) في إجمالي الدفع عبر الموبايل (Y2)، أي ان زيادة نافذة بيع العملة بمقدار وحده واحد يؤدي الى انخفاض إجمالي الدفع عبر الموبايل بمقدار (-0.029)، كذلك نستنتج وجود علاقة عكسية بين سندات وزارة المالية (X2) في إجمالي

الدفع عبر الموبايل (Y2) أي ان زيادة سندات وزارة المالية بمقدار وحده واحد يؤدي الى انخفاض اجمالي الدفع عبر الموبايل بمقدار (-0.019) .

جدول (7) انموذج الانحدار لقياس تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة في اجمالي الدفع عبر الموبايل

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.463 ^a	0.215	0.194	182861.40072	0.995 DL=1.59 DU=1.69
a. Predictors: (Constant), x2, x1					
b. Dependent Variable: y2					

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V.26

عند مشاهدة النتائج الظاهرة في الجدول (7) نلاحظ ان الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة نافذة بيع العملة (X1) و سندات وزارة المالية (X2) في المتغير التابع (Y2) بلغت 0.463^a. وكذلك نلاحظ ان نسبة معامل التفسير R Square بلغت (21.5%) وهي تقدر ما نسبته 21.5% من التغيرات في اجمالي الدفع عبر الموبايل ناتجة عن التغير في أدوات السياسة النقدية البديلة (نافذة بيع العملة، سندات وزارة المالية) وان 78.5% من التغيرات الحاصلة في اجمالي الدفع عبر الموبايل تعزى الى متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج. وكانت قيمة (Adjusted R Square) 0.194 كما نلاحظ ان قيمة Durbin-Watson بلغت (0.995) وهي ادنى من dl 1.59 و du 1.69 ما يشير الى وجود ارتباط ذاتي موجب.

جدول (8) اختبار (ANOVA) للفرضية الفرعية الثانية

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7043509528 48.818	2	3521754764 24.409	10.532	0.000 ^b
	Residual	2574748474 183.568	77	3343829187 2.514		
	Total	3279099427 032.387	79			
a. Dependent Variable: y2						
b. Predictors: (Constant), x2, x1						

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.26

وعندما نلاحظ الجدول (8) نلاحظ ان قيمة (F) المحتسبة التي تقيس معنوية انموذج الانحدار بلغت (10.532) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) بدلالة ان قيمة sig بلغت (0.000) وهو ادنى من مستوى المعنوية البالغة (5%) علماً ان قيمة (F) الجدولية (2.22) حيث انها اقل من المحتسبة ولذلك نرفض فرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص (توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في اجمالي الدفع عبر الموبايل).

❖ الفرضية الفرعية الثالثة:- لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة احصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في حوالات الأموال الالكترونية.

جدول (9) معادلة التأثير المتعدد لأدوات السياسة النقدية البديلة في حوالات الأموال الالكترونية

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	20391.693	1919.108		10.626	0.000
	X1	0.001	0.000	0.163	1.738	0.086
	X2	-0.001	0.000	-0.550	-5.878	0.000

a. Dependent Variable: Y3

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.26

من خلال الجدول (9) يمكن كتابة معادلة التأثير المتعدد للفرضية الفرعية الثالثة بالشكل الاتي:-

$$(Y3=20391.693+0.01X1 - 0.001 X2)$$

نلاحظ ان قيمة بيتا للمتغير المستقل نافذة بيع العملة بلغت (0.001) وهي غير معنوية بدلالة قيمة sig اعلى من 5%، في حين بلغت قيمة بيتا للمتغير المستقل سندات وزارة المالية (-0.001) وهي معنوية لان قيمة sig اقل من 5%، لذلك نستنتج ان هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل سندات وزارة المالية (X2) في المتغير التابع حوالات الأموال الالكترونية(Y3) ، أي ان زيادة X2 بمقدار وحده واحده يؤدي الى انخفاض

حوالات الأموال الالكترونية بمقدار (-0.001) من خلال ما سبق نلاحظ وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في وسائل الدفع الالكتروني مما يستدعي رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي (يوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في وسائل الدفع الالكتروني).

جدول (10) انموذج الانحدار لقياس تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة في حوالات الأموال الالكترونية

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.570 ^a	0.325	0.308	4380.77007	1.333 DL=1.59 DU=1.69
a. Predictors: (Constant), x2, x1					
b. Dependent Variable: y3					

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V.26

عند مشاهدة النتائج الظاهرة في الجدول (10) نلاحظ ان الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة نافذة بيع العملة (X1) و سندات وزارة المالية (X2) في المتغير التابع (Y2) بلغت عند النظر للجدول (8) نشاهد ان قيمة معامل التفسير R Square بلغت (32.5%) وهي تفسر ما نسبته 32.5% من التغيرات في حوالات الأموال الالكترونية ناتجة عن التغير في أدوات السياسة النقدية البديلة وانه 67.5% من التغيرات الحاصلة في حوالات الأموال الالكترونية ترجع الى متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج. وان قيمة Durbin-Watson بلغت (1.333) وهي ادنى من dl 1.59 و du 1.69 ما يشير الى وجود ارتباط ذاتي موجب.

جدول (11) اختبار (ANOVA) للفرضية الفرعية الثالثة

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	712126833.280	2	356063416.640	18.554	0.000 ^b
	Residual	1477718272.707	77	19191146.399		
	Total	2189845105.988	79			
a. Dependent Variable: y3						
b. Predictors: (Constant), x2, x1						

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.26

عند ملاحظة الجدول (11) نلاحظ ان قيمة (F) المحتسبة التي تقيس معنوية انموذج الانحدار بلغت (18.554) علماً ان قيمة (F) الجدولية كانت اقل من المحتسبة حيث بلغت (2.22)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) بدلالة ان قيمة sig بلغت 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة (5%) ولذلك نرفض فرضية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص (توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة في حوالات الأموال الالكترونية).



الفصل الرابع

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

الفصل الرابع

(الاستنتاجات والتوصيات)

يختتم هذا البحث رحلة استكشاف العلاقة بين متغيرات الدراسة ، حيث يقدم الفصل خلاصة ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات . ينقسم هذا الفصل الى مبحثين رئيسيين :

المبحث الأول // الاستنتاجات : يعرض هذا المبحث أهم النتائج التي تم استخلاصها من البيانات الميدانية ، ويقدم تحليلاً دقيقاً لطبيعة العلاقة بين المتغيرات .

المبحث الثاني//التوصيات: يقدم هذا المبحث مجموعة من التوصيات العملية بناءً على نتائج الدراسة ، والتي تهدف الى تحسين الفهم والتطبيق في المجالات ذات الصلة .

أهمية هذا الفصل :

- 1-يوفر ملخصاً لنتائج الدراسة.
- 2-يقدم تحليلاً دقيقاً للعلاقة بين المتغيرات .
- 3-يطرح توصيات عملية قابلة للتطبيق.
- 4-يساهم في تعزيز الفهم والتطبيق في المجالات ذات الصلة .

خاتمة

يؤكد هذا الفصل على أهمية البحث الحالي في فهم العلاقة بين متغيرات الدراسة ، ويقدم مساهمات علمية قيمة تثري المجال البحثي . وتشكل التوصيات المقدمة خارطة طريق لتطبيق نتائج البحث على ارض الواقع وتحقيق فوائد ملموسة .

المبحث الأول - الاستنتاجات

1- ان أدوات السياسة النقدية البديلة وخاصةً (نافذة بيع العملة ، وسندات وزارة المالية) تؤثر في وسائل الدفع الالكتروني (بطاقات الدفع ، اجمالي الدفع عبر الموبايل ، حوالات الأموال الالكترونية) للمدة من 2017 - 2023 .

2-تعد نافذة بيع العملة التي تطبق كأداة من أدوات السياسة النقدية البديلة في العراق منذ عام 2003 ، اتجاهاً واحداً يتمثل بعمليات البيع فقط . ويرجع ذلك الى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي . وبالتالي فإن تدفقات العملة الأجنبية الى العراق ترتبط بشكل وثيق بعمليات بيع النفط الخام كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية حيث يساهم بأكثر من 85% من إيرادات الصادرات بسبب ضعف وتعطل القطاع الحقيقي ما يحد من قدرته على توليد العملة الأجنبية من خلال الصادرات غير النفطية .

3-كشفت نتائج التحليل المالي لنافذة بيع العملة في العراق حيث شهدت ادنى مستوى للمبيعات كان في عام 2020 ، بينما وصلت أعلى مستوى للمبيعات في عام 2022 يمكن تفسير هذا التقلبات الى انخفاض مبيعات نافذة بيع العملة في عام 2020 الى انخفاض أسعار النفط ، اما أسباب الارتفاع في عام 2022 يعود الى ارتفاع أسعار النفط (العالمية) ما أدى الى زيادة إيرادات العراق من العملة الأجنبية بشكل كبير .

4- كشفت نتائج التحليل المالي لسندات وزارة المالية عن ارتفاعها القياسي في عام 2017 بينما شهدت انخفاضاً ملحوظاً في عام 2023. ان أسباب الارتفاع تعود الى استقرار الظروف السياسية ما ادى الى زيادة جاذبية سندات وزارة المالية ذات العائد الثابت للمستثمرين، وتحسن الاقتصاد . ما شجع المستثمرين على اتخاذ مخاطر اكبر ، بما في ذلك الاستثمار في سندات الاسواق الناشئة مثل سندات وزارة المالية اما أسباب الانخفاض في عام 2023 يعود الى ارتفاع العائدات ، وتباطؤ الاقتصاد ، وازدياد المخاطر .

5-أظهرت نتائج التحليل المالي لبطاقات الدفع الالكتروني ان اقل قيمة كانت عام 2017 بينما كانت اعلى قيمة في عام 2023 وتعود اسباب الانخفاض في عام 2017 الى (انتشار الدفع النقدي اذ يعد الوسيلة السائدة في العديد من البلدان ، محدودية قبول بطاقات الدفع الالكتروني ، ارتفاع رسوم بطاقات الدفع الالكتروني) اما أسباب الارتفاع في عام 2023 تعود الى (ازدياد الوعي بمزايا الدفع الالكتروني ، انتشار التكنولوجيا) .

6- كشفت نتائج التحليل المالي لإجمالي الدفع عبر الهاتف المحمول ان اقل قيمة كانت عام 2017 بينما كانت اعلى قيمة في عام 2023. اذ تعود عوامل الانخفاض الى (استخدام الدفع عبر الهاتف كان محدوداً حيث لم يكن متاحاً على نطاق واسع في جميع البلدان او شركات الاتصالات، انخفاض الوعي بمزايا الهاتف المحمول لدى المستهلكين، محدودية قبول التجار لم تقبل العديد من المتاجر والمطاعم الدفع عبر الهاتف المحمول وتفضيلهم للدفع النقدي او عبر بطاقات الدفع ، اما عوامل الارتفاع تعود الى (انتشار التكنولوجيا، ازدياد الوعي، الدعم الحكومي، تطوير التطبيقات، زيادة قبول التجار) .

7- أظهرت نتائج التحليل المالي لحالات الأموال الالكترونية ان اقل قيمة كانت في عام 2017 بينما كانت اعلى قيمة في عام 2023. تعود أسباب الانخفاض الى عدة عوامل منها العوامل الاقتصادية (انخفاض أسعار النفط) ،والعوامل السياسية والاجتماعية (حدثت اضطرابات سياسية واجتماعية أدت الى انخفاض الثقة في النظام المالي وانخفاض التحويلات المالية) اما أسباب الارتفاع يعود الى عدة عوامل منها الانتعاش الاقتصادي (ارتفاع أسعار النفط)،والعوامل الاجتماعية والديموغرافية (هناك اتجاه متزايد للهجرة والعمل في الخارج ما يؤدي الى زيادة عدد المغتربين الذين يرسلون تحويلات مالية الى بلدانهم الاصلية وازدياد الوعي والمعرفة بأهمية التحويلات المالية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية) .

8- اظهرت الدراسة ان هناك علاقة تأثير متعدد ذات دلالة احصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة (نافذة بيع العملة، سندات وزارة المالية) في بطاقات الدفع الالكتروني، كما اظهرت الدراسة ان هناك علاقة تأثير متعدد ذات دلالة احصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة (نافذة بيع العملة، سندات وزارة المالية) في إجمالي الدفع عبر الموبايل ، و ان هناك علاقة تأثير متعدد ذات دلالة احصائية لأدوات السياسة النقدية البديلة (نافذة بيع العملة، سندات وزارة المالية) في حالات الأموال الالكترونية .

المبحث الثاني (التوصيات)

- 1- ضرورة مواصلة استخدام ادوات السياسة النقدية البديلة التعزيز استخدام وسائل الدفع الالكتروني والعمل على تحسين البنية التحتية لجعلها أكثر سهولة في الاستخدام .
- 2- يجب على البنك المركزي العراقي تنويع مصادر العملة الأجنبية من خلال تعزيز القطاع غير النفطي ودعم القطاعات ذات الامكانيات مثل الزراعة والصناعة والسياحية لزياده الصادرات غير النفطية ، وتطوير اسواق المال العراقية لجعلها اكثر جاذبية للمستثمرين والاستفادة من تحويلات المغتربين العراقيين وتشجيعهم على تحويل اموالهم الى العراق ما يساهم في دعم الاقتصاد .
- 3- دعم الصادرات غير النفطية وتعزيز استقرار الدينار العراقي وذلك من خلال استخدام الاحتياطات الأجنبية بحكمه لدعم استقرار سعر الصرف ومكافحه الفساد من خلال وضع انظمة صارمه لمكافحه الفساد في عمل نافذه العملة وتطبيق العقوبات بشكل رادع على المخالفين بالإضافة الا انه يجب الاستفادة من عائدات النفط المرتفعة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية.
- 4- على المدى القصير قد تواجه اسعار السندات مزيداً من الضغوط مع استمرار ارتفاع العائدات ،اما تباطؤ الاقتصاد على المدى الطويل يجعل من سندات وزارة المالية اداة استثمارية جذابه للذين يبحثون عن دخل ثابت.
- 5- تعزيز استخدام بطاقات الدفع الالكتروني وذلك من خلال نشر حملات توعويه تسلط الضوء على فوائد الدفع الالكتروني، مثل سرعه المعاملات. واستهداف مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك كبار السن، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على قبول بطاقات الدفع عن طريق تقديم عروض تنافسيه تجذب المزيد من المستخدمين .
- 6- من خلال معالجة عوامل الانخفاض وتعزيز عوامل الارتفاع يمكن للمسؤولين عن قطاع الدفع عبر الهاتف المحمول ضمان استمرار نمو هذا القطاع وتحقيق فوائد للمستهلكين والتجار على حد سواء .

7- ضرورة التنوع الاقتصادي أي تقليل الاعتماد على قطاع النفط لتنويع مصادر الدخل وتقليل تأثير تقلبات اسعاره على الاقتصاد ودعم الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية الالكترونية لتشمل شرائح اوسع من السكان وخاصة في المناطق الريفية والمناطق ذات الدخل المنخفض واستثمار رأس المال البشري عن طريق تحسين جوده التعليم والتدريب المهني لرفع مهارات القوى العاملة وتلبية متطلبات سوق العمل من اجل تشجيع ريادة الاعمال وخلق فرص عمل جديد للشباب.

8- يمكن للبنك المركزي، والمؤسسات المالية استخدام أدوات السياسة النقدية البديلة لتعزيز معاملات الدفع الالكتروني ما سيؤدي الى تحسين كفاءة النظام المالي وتوفير فوائد اقتصادية كبيرة للمستهلكين والشركات والحكومة من اجل تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة عن طريق الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز الوعي وتحسين الأطر التنظيمية .

المصادر



أولاً: المصادر العربية

القران الكريم

أ- الوثائق والنشرات الرسمية

1. البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2017- 2023) (
2. تقارير البنك المركزي العراقي <https://english.aawsat.com>
3. التقارير الشهرية والسنوية للبنك المركزي العراقي <https://english.aawsat.com>
4. تقرير البنك المركزي العراقي ، صحيفة الشرق الأوسط <https://english.aawsat.com/>
5. تقرير السياسة النقدية مركز الاحصاء والابحاث لعام 2016، <http://www.cbi.iq> .
6. دراسات وتقارير عن سوق الدفع عبر الهاتف المحمول في العراق
7. دراسات وتقارير عن سوق حوالات الأموال الالكترونية في العراق
8. صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/en/Countries/IRQ>
9. مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، إحصاءات مالية الحكومة العامة ،البيانات المالية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وصندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي،12:1 مساءً ، 2023.

ب الكتب

10. احمد برهي العلي، اقتصاد العراق: ازمة المورد النفطي وما بعدها، البنك المركزي، على الموقع الالكتروني <https://cbi.iq/page/37> بتاريخ 20/9/2020..
11. بن عمارة، نوال، وسائل الدفع الالكترونية الأفاق والتحديات ملتقى البحث العلمي ،جامعة ورقلة،2004.
12. الدعمي، والسعدي، عباس كاظم جاسم ،وزهاء يوسف عباس ،مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق ،الطبعة الاولى، دار الكتب. موزعون ناشرون رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 3456 لسنة 2019 ، 2021.
13. رفاف، لخضر ،بطاقة الائتمان والالتزامات الناشئة عنها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2016

14. شامية، أحمد زهير، وحسين ،مصطفى، مدخل الى اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب ،كلية الادارة والاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا،2008.
15. الطائي، محمد عبد الحسين ، التجارة الالكترونية المستقبل الوعد للأجيال القادمة، الطبعة الثانية دار الثقافة للنشر والتوزيع،2013
16. عامر، وحيد مهدي ،السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الطبعة الاولى ،الدار الجامعية-الاسكندرية،84 شارع زكريا غنيم الابراهيمية الاسكندرية ،2010.
17. عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصادات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر ،مصر ،2009.
18. مهند، فايز الدويكات، حسين ، محمد الشبلي، سلسلة الجرائم المالية والمستحدثة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 14 عمان، الأردن، 2008.
19. النسور، اياد عبد الفتاح ،اساسيات الاقتصاد الكلي ،الطبعة الاولى ،دار النشر والتوزيع الاردن ،2013،
20. النفيعي، سعود سليمان، ادريس، جعفر عبدالله موسى ،التجارة الالكترونية ،خوارزم العلمية ،الطبعة الأولى ، 2018.

ت-الرسائل والاطاريح

21. اية، دهيمات ،وأسماء ،حساني، دراسة تقييمية لاستخدام وسائل الدفع الالكتروني في البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة برج بوعريريج ،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2023
22. بوالعيش، مسعودة، وجليد، كنزة ، دور وسائل الدفع الالكترونية في تعزيز الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020.
23. بوعزة، هداية، النظام القانوني للدفع الإلكتروني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2019.

24. حبيلس، أبو بكر ، حناشي، عبد الرحيم ،النظام القانوني للوفاء الإلكتروني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في القانون، قسم العلوم القانونية والإدارية ، تخصص قانون، جامعة ماي قالمه، 2020
25. الخفاجي ، مرتضى أحمد سلمان، دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الحد من ظاهرة الفقر-تجارب دول مختارة مع أشارة خاصة للعراق، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، 2023.
26. السبع، حيدر كامل نعيم، فاعلية السياسة النقدية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1970-2008)،رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة واسط وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2011.
27. الشموس، زهراء كاظم مجيد، نافذة بيع العملة وتأثيرها على بعض مؤشرات اداء المصارف في العراق (دراسة قياسية لعينة من المصارف العراقية للمدة (2013-2018)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2020.
28. الصاطي، رقية، دور المقاصة الإلكترونية في تطوير النظام البنكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحد دراية، أدرار ، 2019.
29. صالح، بن سلمى، وعينوس، نسيمه، أثر وسائل الدفع الالكتروني على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميله- مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2023 .
30. عبد الحي ،ساره حسن ،تقنيات الدفع بالتجزئة ودورها في تعزيز حجم التمويل قصير الاجل لدى المصارف العراقية ،دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة(2017-2020)بحث مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة دبلوم مصارف في العلوم المالية والمصرفية ، 2020.
31. عبد الصمد، حوالم، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر، بلقايد، تلمسان، 2015

32. العنزي، علي عايد ناصر، أثر التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، 2023.
33. عياض، مي، تأثير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، التخصص: اقتصاد نقدي بنكي (BEA-BNA - SGA - AGB) من الفترة الممتدة من (2009-2016).
34. فتيحة، كوهي ايمان، نورية، ملوكي، وسائل الدفع الالكترونية واثاره على المعاملات التجارية، دراسة حالة بريد الجزائر، مذكر تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، تخصص إدارة اعمال، جامعة أحمد درايعية-ادرار-كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2023.
35. لعوانة، محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحفيز الاقتصاد دراسة حالة -الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير الاكاديمي في العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020.
36. مرباح، صبيحة، الحماية القانونية والمدنية لبطاقة الائتمان في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2019.
37. الموسوي، امير علي خليل، مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في دعم الودائع المصرفية وانعكاسها في تعزيز الساسية النقدية، دراسة تحليلية في كل من العراق وتركيا للمدة (2015-2017) أطروحة، الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، 2018.
38. ميهوب، سماح، أثر تكنولوجيا للمعلومات ولاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية - حالة نشاط البنك عن بعد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2 الجزائر، 2014.

39. ناصر، فريدة ، وخموخ ، مبروكة ، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018م، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير الاكاديمي (ل م د) جامعة العربي التبسي -تبسة , 2020.
40. نوري منيرة, دور السياسة النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة باتنة, 2017.
41. ياسمين، بشيري وئام، دور الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي- عرض تجارب دولية، مذكرة مقمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2018.
42. ياسمين، بلعمري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية ،مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية تحت عنوان دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية قالمة، 2021.
43. ياسمين، سدرات ،وبدر الدين، عاشوري ، إثر استخدام نظام الدفع الالكتروني على أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر دراسة عينة من البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير 2020.
44. ياسين ،موساوي محمد، عبد القادر، باحمان، تقييم تأثير بعض أدوات السياسة النقدية غير التقليدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 2008-2021 ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي ،شعبة العلوم الاقتصادية ،تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2022 .

ث-النشرات والدوريات

45. إبراهيم، مصطفى محمد، فاعلية السياسة النقدية غير التقليدية بالتأثير في التضخم بالاقتصاد العراقي ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي ، السادس

- ،والسنوي ،السابع عشر ، بعنوان القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصاد العراقي،2023.
46. ادريس، محمد، سلسلة كتيبات تعريفية، موجة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد17،صندوق النقد العربي،2021.
47. بركات، عماد الدين، طيبي، حورية ،وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 1، العدد 02، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر،جوان،2019
48. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ،مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد (1) العدد ،2017(2).
49. الجبوري ،حميد حسن خلف ،التميمي، كزار جعفر عباس ،السياسة النقدية واثرها على سيولة المصارف التجارية في العراق للمدة(2006-2020)،المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية ،العدد2022،7.
50. حسن، ضياء عبد الرزاق، الزركوشي، علياء حسين خلف، تحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسة النقدية وفق الليات التعافي ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد، المجلد19،العدد2023،63.
51. حسن، عبد الستار رائف قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في العراق للمدة 2004-2021 باستخدام منهجية التكامل المشترك، جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ،جامعة كركوك، المجلد13،العدد2023،2.
52. حسين، نمارق، دراسة تأثير وسائل الدفع الالكترونية على السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،العدد 12 ، المجلد4 ،2022.
53. خضير، مهند يحيى، نافذة بيع العملة في استقرار سعر الصرف الدينار وانعكاسه على التضخم ،مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 17 ،العدد 60 ، 2022 .
54. خلف، حيدر عنتر ، الدفع الالكتروني والاقتصاد العراقي ، مقال منشور على موقع كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ، 2023/12/12 ،

55. خليل، فراس محمد ، الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الثالث،2018.
56. خولة، قيمش، وجويده، بلعة، وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر: الواقع والتحديات مراجعة إدارة المغرب للمنظمات المجلد 05، العدد 01، سطياف الجزائر،2021
57. داود، فاضل عباس، وخليفة، سندس علي، وعبد الامير، محمد حسن، وسائل الدفع الالكتروني المستخدمة بتوطين الرواتب وأثرها في تحسين الصورة الذهنية للزبائن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدائرة الادارية والمالية،2020 .
58. رضوان ،بن عروس، عبد القادر،خليل، سياسة اسعار الفائدة السالبة كاتجاه حديث لادارة السياسة النقدية -دراسة تجارب بعض الدول، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،المجلد 9،العدد1،جامعة البليدة،2018 .
59. -سلالي، محمد المختار، البحري، عبدالله، واقع وسائل الدفع الالكتروني ضمن السياسة النقدية للجزائر، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 6 ،العدد2،2021.
60. سليمان، بشرى طالب، أنظمة الدفع الالكتروني في العراق-دورها-مكوناتها-إدارة مخاطرها، البنك المركزي العراقي ،قسم المدفوعات ،2013.
61. شاهين، علي عبد الله ، نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، غزة 2010.
62. الشيباني، فاضل كريعة كزار ،السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003،مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، كلية الامام الكاظم(ع)للعلوم الاسلامية الجامعة، المجلد 10،العدد2018،2.
63. عبد النبي ، وليد عيدي ، دراسة بعنوان الشمول ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي ،البنك المركزي العراق ،2018
64. عصام الدين ،أحمد محمد، عملة البتكوين، العدد73، 2014.

65. علي، مرتضى راشد، تحليل تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات على المعاملات المصرفية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط، 2016 .
(24)العدد
66. عليوي، ببداء غالي، أنظمة الدفع الإلكتروني ودورها في تقليل المخاطر المصرفية دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ،الكلية التقنية الإدارية بغداد ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ،المجلد الثالث، العدد العاشر ،2023.
67. غدير، يوسف حاكم، الغالبي، عبد الحسين جليل، وجهة نظر جديدة في العلاقة بين السياسة النقدية والازمات المصرفية(2007- 2008)،المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، المجلد 2019،6.
68. غنية، باطلي ، اشكال وسائل الدفع الالكترونية دراسة نظرية تحليلية ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد السابع ، المركز الديمقراطي، العربي، برلين، المانيا،2018.
69. فاشيت، حميت ، بنوالة، حكيم ، واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية المركز الجامعي خميس مليانة عين الدفلى، 2011.
70. فاطنة، بوخاري، تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الالكترونية لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا ، دراسة حالة الجزائر ، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس(الجزائر)، المجلد 16 ، العدد 1 ، 2021 .
71. القطابري، محمد ضيف الله ، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية-قياسية)،دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، المجلد 1، العدد 2009،14.
72. كامل ،فاعلية أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية)،مجلة الدراسات المستدامة ،السنة الخامسة ،المجلد الخامس، العدد الرابع،2023
73. مجيد، حيدر كامل ،واقع وسائل الدفع الإلكتروني في العراق للمدة(2010-2018)،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد التاسع والستون ،السنة التاسعة عشر ، لشهر حزيران، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد،2021.
74. محاد، ربوة، وخاوي ،محمد، واقع وسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04 المسيلة الجزائر، 2017

75. محسن، سيماء، وفوزي، سميرة، العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري للمدة (1990-2010)،مجلة الدنانير، العدد التاسع،2016.
76. مفتن، ظافر حسين، دور السياسة النقدية في مواجهة التضخم الاقتصاد العراقي دراسة حالة للمدة (2003-2015)،مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 14،العدد2023،1.
77. المكصوسي، سعد حسين خلف،الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي وخيارات السياسة النقدية بعد عام 2003،مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية،المجلد3،العدد2022،2.
78. مناحي، افتخار محمد، أهمية السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من(2003-2010)،مجلة دنانير،الجامعة العراقية،العدد 6، 116(2010).
79. مولفرعة، نعيمة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية المجلد 03، العدد 02 جامعة التكوين المتواصل - مركز تيارت - 2017.
80. المياحي، مروة محمد عودة، شندي، اديب قاسم،أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في سعر الصرف -العراق حالة دراسية للمدة 2004-2019،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد 14، العدد 44، 2022.
81. الياسين، ذكرى محمد حسين، مهدي، عبد الخالق غالي،أساليب بيع البنك المركزي للعملة الاجنبية :دراسة مقارنة،(مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد2021،4.

ثانياً: المصادر الاجنبية

A-BOOKs

82. Ali, Ahmed Breihi ,the Economics of Monetary Facts, Theory and Policies, First Edition, Lebanon, Dar Al Ketub–Distributors and Publishers,2015.
83. Al–Wadi, Hussein, Mahmoud, Macroeconomics (Fourth edi). Dar Al–Maysara for Publishing and Distribution, and printing,2014.
84. Asshoff , Sina,and Belke , Ansgar,and Osowski, Thomas " Unconventional monetary policy and inflation expectations in the Euro area", working document, 2020.
85. Atılğan, M. H. New understanding of monetary policy and financial stability. Çankırı Karatekin University Faculty of Economics and Administrative Sciences Journal, 6(2), 2016.
86. . Edward Elgar Cheltenham, UK Northampton, MA, USA.
AKÇA ,Murat KAYA, , Vedat, Effectiveness of Unconventional Monetary Policy Tools on Financial Stability: A NARDL Approach for Turkey, Bingöl Üniversitesi ,Journal of Economics and Administrative Sciences, /Issue: 1, s.63–80, , Makale Bilgisi /Article Info Geliş, 2023.
87. Saleh, Mazhar Muhammad, Monetary Policy for Iraq: Building Macroeconomic Stability and Maintaining a Sound Financial System, Baghdad, first edition, 2012 .

B– THE LETTERS AND THESES

88. Bain, Howells, Keith, Pete, Monetary Economics, Second edition
 a. Ball, Laurence M, Banking, and Financial Markets, Worth Publishers, Second Edition, 2012.
89. Başçı, E. & Kara, H. (Finansal istikrar ve para politikası. İktisat İşletme ve Finans, 26(302), 2011.
90. Bernanke, B. S. Federal Reserve Policy in an International Context. IMF Economic Review, 63, 2017.
91. BETTY, AKWARE, ELECTRONIC BANKING AND CUSTOMER SERVICE DELIVERY OF COMMERCIAL BANKS IN UGANDA A CASE STUDY OF DFCU BANK, PALLISA BRANCH, RESEARCH REPORT SUBMITTED TO BUSITEMA UNIVERSITY FACULTY OF MANAGEMENT SCIENCES IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENT FOR THE AWARD OF A BACHELOR OF BUSINESS ADMINISTRATION, 2023.
92. Bhattarai, Saroj, Eggertsson, Gauti B, Gafarov, Bulat, Time Consistency and Duration of Government Debt A Model of Quantitative Easing, Brown University, Higher School of Economics, and the Central Bank of Russia; and conference participants at the NBER ME spring meeting, HKIMR, 4, 1, 2023.
93. Binici, M., Erol, H., Kara, A. H., Özlü, P. & Ünalmış, D. Interest rate corridor: a new macroprudential tool? (No. 1320). Research and Monetary Policy Department, Central Bank of the Republic of Turkey, 2013.

94. Bojjagani, Sriramulu ,and V. N. Sastry,and Chen, Chien-Ming,and Kumari, Saru,and Khan, Muhammad Khurram, Systematic survey of mobile payments, protocols, and security infrastructure , al Research Published: 18 June 2021 volume 14, pages609–654 (2023–
95. Bolton, Patrick ,and Jiang, Wei ,and Kartasheva Anastasia, The Credit Suisse CoCo wipeout: Facts, misperceptions, and lessons for financial regulation, J. Appl. Corp. Finance. 2023;35:66–74 , Email: p.bolton@imperial.ac.uk ,2023.
96. Cecchetti, Stephen. G, Money, Banking, and Financial Markets2nd Edition, McGraw– Hill Irwin, USA,2008.
97. Dadkhah ,kamran, The Evolution of Macroeconomic Theory and Policy, Springer,2009.
98. Davtya, Karen, Unconventional Monetary Policy and Economic Inequality, L Codes: C32, D31, E52.2022.
99. Demertzis, M., & Dominguez–jimenez, M. (2020). Monetary Policy in the Time of COVID–19 , or How Uncertainty is Here to Stay (Issue November).
- 100.** Den Haan, Quantitative Easing Evolution of economic thinking as it happened on Vox", Centre for Economic Policy Research (CEPR), London, UK, (2) B,2016.
101. Do,Ngoc Bichm, Do,Hai Ninh Thi, An investigation of generation Z's intention to use electronic wallet in Vietnam,Journal of Distribution Science 18 (10),2020.

102. Duhyeong, Kim*, International Effects of Quantitative Easing and Foreign Payment Systems Worldwide A Snapshot Outcomes Of The Global Payment Systems Survey , The World Bank ,2013.
103. Eggertsson, Gauti, Ragnar E. Juelsrud Are Negative Nominal Interest Rates Expansionary? NBER Working Paper No. 24,039,2017.
104. Erakat, Alaa Tarek, Fouad, Karim Alaaeldin Ahmed ,Assessing resistance to accept electronic wallets in Egypt, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, Volume (5), Issue (18), 2021.
105. Erceg, Christopher ,and Kiley, Michael,and López–Salido , David, Alternative Monetary Policy Frameworks, Authorized for public release by the FOMC Secretariat on –Goldberg, L, & Tenorio, R. Strategic trading in a two–sided foreign exchange auction. Journal of International Economics ,Vol. 42,2017.
107. Exchange Intervention, Kent State University,f3,f4,2023.
108. Farid , Ahmed Mostafa, S & Hassan, S. M. E, Monetary Policies and the 22. Foundation, 9, 39,2000,
109. Galí, Jordi, The State of New Keynesian Economics:A Partial Assessment, Journal of Economic Perspectives—Volume 32, Number 3— Summer 2018.
110. Goswami, K. C., & Sinha, S. Cashless economy and strategic impact on bank marketing. Sumedha Journal of Management, 8(1),2019.
111. Grimm , Veronika, and Nöh,Lukas ,and Wieland,Volker ,Government bond rates and interest expenditure of large euro area member states: A

scenario analysis, Received: 10 August 2022 , Email: wieland@imfs-frankfurt.de , Accepted: 31 May 2023.

112. Handa, Gagdish, Monetary Economics, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, 2nd Edition; 2008.
113. Hoofnagle, Chris Jay, Urban, Jennifer M. and Su Li, Mobile Payments: Consumer benefits and new privacy concerns. BCLT Research Paper, 2012.
114. Hadi, Alaa Mahdi, Salman, Ali Hussein, Kazem, Amal Abdul Hassan, The Impact of the Foreign Currency Selling Window on the Money Supply in Iraq for the Period (2004–2016), Czech Journal of Multidisciplinary Innovations, Volume 21, September ISSN (E): 2788–0389 Website: www.peerianjournal.com , University of Al-Furat Al-Awsat Technical University/ College of Administration and Economics , 2023.
115. in Nepal. An e-book. 2008
116. International Dimension of the Euro. Alexandria University Youth Mahindra, 2004
117. Jayas, Muhammad Abdel Wahed, the money supply and the factors affecting it and the role of the Central Bank of Iraq in controlling it, applied research in the Central Bank of Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 93, Volume 22, 2016.
118. Joseph, Okifo, Richard, Igbunu, Electronic Payment System in Nigeria: Its Economic Benefits and Challenges, Journal of Education and Practice, 6, 16, 2015.

119. Kabir, M. A., Saidin, S. Z., & Ahmi, A. Adoption of e-payment systems: a review of literature. Paper presented at the International Conference on E-Commerce, 2015.
120. Kanaan, Money, Banking and Monetary Policy (1st editio). Dar Al-Manhal Lebanese, 2012.
121. Kara, H.), Monetary policy after the global crisis. CBRT Working Paper, 12(17), 2012.
122. Kazem, Amal Abdul Hassan, Salman, Ali Hussein, Hadi, Alaa Mahdi, The Impact of the Foreign Currency Selling Window on the Money Supply in Iraq for the Period (2004–2016), University of Al-Qadisiyah, College of Administration and Economics, Accounting Department, University of Al-Furat Al-Awsat Technical University, College of Administration and Economics, 21, 2023.
123. Kebede, Jeleta , Selvanathan, Saroja, Naranpanawa, Athula, Financial inclusion and monetary policy effectiveness in a monetary union: Heterogenous panel approach, Griffith Business School, Griffith University, Brisbane, Queensland, Australia Correspondence Jeleta Kebede. Email: jaalii2007@yahoo.com; jeleta.kebede@griffithuni.edu.au, 2023.
124. KEKRE, ROHAN, NBER, Chicago Booth, Princeton, MORITZ LENELMONETARY POLICY, REDISTRIBUTION, AND RISK PREMIA , Vol. 90, No. 5 (September, 2022).
125. Kubo, K., Impacts of foreign exchange auctions on the informal market rate in Myanmar, Global Economic Review , Vol. 46, No. 2, 2017.
126. LADLI , Abderrezak , Les moyens de paiement électronique: Mémoire de Master en science 4 économique science commerciale et science de

- gestion; faculté des science économique science commerciale et science de gestion université MOULOUD MAMMARI; TIZI-OUZOU :2018.
127. lai, P. C., & Tong, D. L. An Artificial Intelligence–Based Approach to Model User Behavior on the Adoption of E–Payment. In Handbook of Research on Social Impacts of E–Payment and Blockchain Technology. IGI Global,2022.
128. Latha, S. S., Rai, A. V., Likhith, R., Abhiram, R., & Pai, A. V. Secured Eye Pay: An E–payment a Application for visually impaired people. In 2022 International Mobile and Embedded Technology Conference (MECON) IEEE,2022.
129. Majeed, A. L. M. F. The Role of The Currency Sale Window in Benamara, N. K., Keche, M., Wellington, M., & Munyaradzi, Z. Securing E–payment Systems by RFID and Deep Facial Biometry. In 2021 1st International Conference on Artificial Intelligence and Data Analytics (CAIDA) 2021.
130. Mankiw , N. Gregory; " Principles of Macroeconomics", Sixth Edition, South–Western Cengage Learning,usa,2012
131. MANKIW, N. GREGORY, Brief Principles of Macroeconomics,2009.
132. Mahood, Ahmed Shakir, Muneer, Amer Sami, THE ROLE OF THE FOREIGN CURRENCY SELLING WINDOW IN)THE INFLATION RATE IN IRAQ FOR THE PERIOD (2004–2020), World Economics & Finance Bulletin (WEFB) Available Online at <https://www.scholarexpress.net> Vol. 18, January 2023 ISSN: 2749–3628,,2023.

133. Marco, "Unconventional monetary policies: a survey of quantitative and credit easing and methods of evaluation of the portfolio–rebalancing channel, OP.CIT P,2015.
134. Mc Carty, Cynthia S. “Currency Auctions: Minimizing Collusive Behavior” USA, Journal of East–West Business, Vol. 8(1), Jacksonville State University,2002
135. Mishkin ,Frederic. S ,Macroeconomics Policy And Practice Columbia University,2012.
136. Mishra BB. The Development of E–payment and Challenges Morten ,Cristina& Others ,Payment Are A– Changing But Cash Still Rules, BIS Quarterly Review ,2018.
137. Musbau, Joseph ,Security Risk Analysis And Management In Mobile Wallet Transaction : A Case Study Of Pagatech Nigeria Limited, International Journal Of Computer Network And Information Security ,2018
138. NNY HUTAHAYAN, MOH. FADLI, SATRIA AMIPUTRA, REKA DEWANTARA The Research Developments and Trend of Municipal Bonds: A Bibliometric Analysis WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS
139. Odeh, Aqeel Abdul–Hussein, Naeem Sabah Jarah, Faiza Hassan Mosachet, Mustafa Mohammed Ibrahim, The Causal Relationship Between the Foreign Exchange Window and Financial Stability in Iraq for The Period (2004–2018), Multicultural Education, Vol.6, Issuel,2020.

140. OGBONNA, Kelechukwu Stanley (PhD), OKARO, Celestine (PhD) and IGWE, Elizabeth Ihuoma, ELECTRONIC FRAUD AND CREDIT FACILITATION OF BANKS IN NIGERIA, Department of Banking and Finance, Faculty of Management Sciences, Nnamdi Azikiwe University Awka, Nigeria Department of Banking and Finance, Faculty of Management Sciences, Rivers State University, Port Harcourt, Nigeria Corresponding Authors OKARO, Celestine (PhD) and IGWE, Elizabeth Ihuoma, Journal of Accounting Information and Innovation Vol.5, No.10,2019.
141. ogedebe, P.M & Babatunde, P.J. E-payment: Prospects and challenges in Nigerian public sector. International Journal of Modern Engineering Research (IJMER), 2 (5),2012.
142. Ogunmuyiwa ,ichael Segun , Amida, Olasunkanmi Akeem, The nexus between electronic payment system... and entrepreneurial activities in rural areas of Ogun State, Nigeria, ENTREPRENEURSHIP – EDUCATION, Olabisi Onabanjo University, Ago-Iwoye, Nigeria,2022.
143. Onyiriuba, Leonard, Bank Risk Management in Developing Economies, 1st Edition, Academic Press 2017.
144. Osuagwu, P. & Umeh, J. Rising wave of e-frauds puts economy at risk. Retrieved from ,<https://www.vanguardngr.com/2018/06/rising-wave-e-frauds-puts-economy-risk>,2018.
145. Paunov, Caroline and Vickery, Graham, Online Payment systems for E-Commerce. Organization for Economic Co-operation and development (OECD)2006.

146. Peterson, T., & Wezel, R. V. The evolution of digital and mobile wallets.
147. Potter, S. M., & Smets, F. Unconventional monetary policy tools: a crosscountry analysis. BALE: BIS.2019
148. Premchand, A., & Choudhry, A. Future of payments—ePayments. International Journal of Emerging Technology and Advanced Engineering, 5(1),2015
149. public,kantar,study on new digital payment methods, the European Central Bank (ECB) in September 2021,2022.
150. Ray, Margaret, & Anderson, David. Krugman's Macroeconomics for AP, New York. Worth Publishers,2010.
151. Rose, Andrew K, Spiegel, Mark M, Lopez , Jose A, WHY HAVE NEGATIVE NOMINAL INTEREST RATES HAD SUCH A SMALL EFFECT ON BANK PERFORMANCE? CROSS COUNTRY EVIDENCE, NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 September 2018.
152. Sharma, S. K., Mangla, S. K., Luthra, S., & Al-Salti, Z. Mobile wallet inhibitors: Developing a comprehensive theory using an integrated model. Journal of Retailing and Consumer Services, 45(1),2018.
153. Siddiqui, Mohammed Kamran, and Goyal Krishan Kumar , "A Study the Use of E-Payment Systems Based on Artificial Intelligence", In: Saroj Hiranwal and Garima Mathur (eds), Artificial Intelligence and Communication Technologies, SCRS, India, 2023.

154. Singh, N., Sinha, N., & Liébana–Cabanillas, F. J. Determining factors in the adoption and recommendation of mobile wallet services in India: Analysis of the effect of innovativeness, stress to use and social influence. *International Journal of Information Management*, 50(1), 2020.
155. Snowdon Brian ,Vane Howard R," Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State"2005.
156. South–Western Cengage Learning, Fifth Edition,2009.
157. Stabilizing The Exchange Rate of The Iraqi Dinar, *International Journal of Research in Social Sciences and Humanities*, Vol, No 9,2019.
158. Taddesse W, Kidan TG. e–Payment: Challenges and opportunities in Ethiopia. *United Nations Economic Commission for Africa*,2005.
159. the economic times–E–wallets 08 February, 2021, 12:07 AM IST
160. The Reserve Bank’s Open Market Operations, *Reserve Bank of Australia Bulletin*,2003.
161. Tijani, J. A. & Ilugbemi, A. O. Electronic payment channels in the Nigeria banking sector and its impacts on national development. *Asian Economic and Financial Review*, 5(3), 521–531. Retrieved from <http://www.aessweb.com/journals/5002> 2015.
162. umanjeet, Singh, "Emergence of payment systems in the age of electronic commerce: The state of art", *Global Journal of International Business Research*, 2,2 ,2009.
163. Velupillai , K. Vela;" *Macroeconomic Theory and Economic Policy*" , First edition, Taylor & Francis, London, 2004.

164. Venkateswaran, V. and Wright, R. Pledability and Liquidity: A New Monetarist Model of Financial and Macroeconomic Activity. In Parker, J. A. and Woodford, M., editors, NBER Macroeconomics Annual 2013, volume 28, pages, Chicago. National Bureau of Economic Research, University of Chicago Press, 2014.
165. Wansleben, L. Formal institution building in financialized capitalism: The case of repo markets. *Theory and Society*, 49(2), <https://doi.org/10.1007/s11186-020-09385-2> . 2020.
166. Warin, Thierry (Monetary Policy): From Theory to Practices, Middlebury College Economics Discussion Paper No. 05-08, Harvard University Thierry 2005.
167. Warjiyo • M. Juhro, Perry , Solikin (Central Bank Policy Mix): Issues, Challenges, and Policy Responses, BI Institute, Indonesia, 2021.
168. Williamson, S. D. Scarce Collateral, the Term Premium, and Quantitative Easing. *Journal of Economic Theory*, 164, 2016.
169. Younis ,Mahmoud, *The Economics of Money, Banks, and Financial Markets*, University Education Publishing House, Egypt – Alexandria, first edition, 2013.
170. Zayim, A. Inside the black box: Credibility and the situational power of central banks. *ocio-Economic Review*, 20(2), <https://doi.org/10.1093/ser/mwaa011>, 2022.
171. Zlatko , Bezovski , *The Future of the Mobile Payment as Electronic Payment System*. *European Journal of Business and Management*, 8,8, 2016.

الملاحق

ملحق 1

أدوات السياسة النقدية البديلة قبل توحيد البيانات

سندات وزارة المالية (مليون دينار)	نافذة بيع العملة /دينار	سعر الصرف الرسمي	نافذة بيع العملة (نقد+حوالة) (مليون دولار)	الأشهر
15,794,732	4345200000000.00	1,200	3,621,000,000	Apr,2017
15,894,242	4419600000000.00	1,200	3,683,000,000	May,2017
16,014,672	3282000000000.00	1,200	2,735,000,000	Jun,2017
15,420,652	4365600000000.00	1,200	3,638,000,000	Jul,2017
15,206,652	5310000000000.00	1,200	4,425,000,000	Aug,2017
15,326,672	3336000000000.00	1,200	2,780,000,000	Sep,2017
15,695,192	4238400000000.00	1,200	3,532,000,000	Oct,2017
15,854,702	4153200000000.00	1,200	3,461,000,000	Nov,2017
16,069,232	4159200000000.00	1,200	3,466,000,000	Dec,2017
16,069,232	4600540000000.00	1,190	3,866,000,000	Jan,2018
15,969,232	4514860000000.00	1,190	3,794,000,000	Feb,2018
15,769,232	5195540000000.00	1,190	4,366,000,000	Mar,2018
15,569,232	4671940000000.00	1,190	3,926,000,000	Apr,2018
15,469,232	4730250000000.00	1,190	3,975,000,000	May,2018
15,448,812	3373650000000.00	1,190	2,835,000,000	Jun,2018
15,322,812	4983720000000.00	1,190	4,188,000,000	Jul,2018
14,898,932	4556510000000.00	1,190	3,829,000,000	Aug,2018
14,597,825	4949210000000.00	1,190	4,159,000,000	Sep,2018
14,297,805	4880190000000.00	1,190	4,101,000,000	Oct,2018

13,897,795	4712400000000.00	1,190	3,960,000,000	Nov,2018
13,487,775	4919460000000.00	1,190	4,134,000,000	Dec,2018
13,137,775	5640600000000.00	1,190	4,740,000,000	Jan,2019
13,137,775	3936520000000.00	1,190	3,308,000,000	Feb,2019
13,137,775	4437510000000.00	1,190	3,729,000,000	Mar,2019
13,137,775	5213390000000.00	1,190	4,381,000,000	Apr,2019
13,037,765	5431160000000.00	1,190	4,564,000,000	May,2019
12,787,755	3928190000000.00	1,190	3,301,000,000	Jun,2019
12,787,755	5400220000000.00	1,190	4,538,000,000	Jul,2019
12,527,922	4201890000000.00	1,190	3,531,000,000	Aug,2019
12,527,922	5974990000000.00	1,190	5,021,000,000	Sep,2019
12,427,922	5746510000000.00	1,190	4,829,000,000	Oct,2019
12,352,922	4992050000000.00	1,190	4,195,000,000	Nov,2019
11,877,912	5935720000000.00	1,190	4,988,000,000	Dec,2019
11,877,912	6006000000000.00	1,200	5,005,000,000	Jan,2020
11,877,912	5553600000000.00	1,200	4,628,000,000	Feb,2020
11,680,619	4711200000000.00	1,200	3,926,000,000	Mar,2020
11,680,619	1866000000000.00	1,200	1,555,000,000	Apr,2020
11,680,619	3198000000000.00	1,200	2,665,000,000	May,2020
7,371,369	3382800000000.00	1,200	2,819,000,000	Jun,2020
5,653,619	4632000000000.00	1,200	386,000,000	Jul,2020
5,653,619	4046400000000.00	1,200	3,372,000,000	Aug,2020
5,653,619	5602800000000.00	1,200	4,669,000,000	Sep,2020
5,653,619	4582800000000.00	1,200	3,819,000,000	Oct,2020

5,653,619	5480400000000.00	1,200	4,567,000,000	Nov,2020
5,653,619	3834000000000.00	1,200	3,195,000,000	Dec,2020
5,653,619	7232400000000.00	1,470	492,000,000	Jan,2021
5,486,619	17287200000000.00	1,470	1,176,000,000	Feb,2021
5,486,619	21182700000000.00	1,470	1,441,000,000	Mar,2021
5,843,731	45702300000000.00	1,470	3,109,000,000	Apr,2021
5,843,731	38793300000000.00	1,470	2,639,000,000	May,2021
5,843,731	70912800000000.00	1,470	4,824,000,000	Jun,2021
5,843,731	43262100000000.00	1,470	2,943,000,000	Jul,2021
5,843,731	69281100000000.00	1,470	4,713,000,000	Aug,2021
5,843,731	65400300000000.00	1,470	4,449,000,000	Sep,2021
5,843,731	21903000000000.00	1,470	1,490,000,000	Oct,2021
5,843,731	59490900000000.00	1,470	4,047,000,000	Nov,2021
5,843,731	60475800000000.00	1,470	4,114,000,000	Dec,2021
5,562,731	59435500000000.00	1,450	4,099,000,000	Jan,2022
5,562,731	53070000000000.00	1,450	3,660,000,000	Feb,2022
5,562,731	57898500000000.00	1,450	3,993,000,000	Mar,2022
5,562,731	57710000000000.00	1,450	3,980,000,000	Apr,2022
5,562,731	50010500000000.00	1,450	3,449,000,000	May,2022
5,562,731	77096500000000.00	1,450	5,317,000,000	Jun,2022
5,562,731	57333000000000.00	1,450	3,954,000,000	Jul,2022
5,646,734	80460500000000.00	1,450	5,549,000,000	Aug,2022
5,646,734	68498000000000.00	1,450	4,724,000,000	Sep,2022
5,646,734	70339500000000.00	1,450	4,851,000,000	Oct,2022

5,646,734	2976850000000.00	1,450	2,053,000,000	Nov,2022
5,677,734	1699400000000.00	1,450	1,172,000,000	Dec,2022
5,677,734	2313960000000.00	1,320	1,753,000,000	Jan,2023
5,677,734	2650560000000.00	1,320	2,008,000,000	Feb,2023
5,677,734	4864200000000.00	1,320	3,685,000,000	Mar,2023
5,677,734	4992240000000.00	1,320	3,782,000,000	Apr,2023
5,677,734	4790280000000.00	1,320	3,629,000,000	May,2023
5,677,734	4620000000000.00	1,320	3,500,000,000	Jun,2023
5,677,734	4089360000000.00	1,320	3,098,000,000	Jul,2023
5,273,551	3758040000000.00	1,320	2,847,000,000	Aug,2023
5,206,551	3136320000000.00	1,320	2,376,000,000	Sep,2023
5,106,552	3670920000000.00	1,320	2,781,000,000	Oct,2023
5,106,552	2711280000000.00	1,320	2,054,000,000	Nov,2023

ملحق 2

معاملات الدفع الالكتروني قبل توحيد البيانات

حوالات الأموال الالكترونية (تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية الانية / دينار)	اجمالي الدفع عبر الموبايل / دينار	بطاقات الدفع	الأشهر
x5	x4	x3	
13,014,328,719	5,063,827,510	119,575,000	Apr,2017
15,863,304,970	4,481,099,197	146,975,000	May,2017
12,713,079,548	3,715,500,556	212,350,000	Jun,2017
13,425,230,649	10,779,183,546	262,865,044	Jul,2017
15,372,309,208	18,247,381,823	282,315,000	Aug,2017
11,576,982,103	18,963,199,648	278,125,000	Sep,2017
12,648,598,516	22,944,058,228	440,980,000	Oct,2017
11,562,748,172	31,528,079,972	399,190,000	Nov,2017
15,023,886,562	54,671,701,118	260,165,000	Dec,2017
13,928,190,006	43,117,508,885	305,355,000	Jan,2018
12,174,494,496	16,986,906,315	1,609,505,091	Feb,2018
12,182,953,561	19,328,859,861	2,076,698,094	Mar,2018
12,268,889,227	20,126,902,735	2,200,760,980	Apr,2018
14,052,559,765	22,619,036,311	2,488,602,890	May,2018
12,030,229,043	16,049,878,138	2,080,499,826	Jun,2018
15,198,963,373	27,033,711,625	2,495,313,988	Jul,2018
13,947,136,542	24,346,032,470	2,458,907,181	Aug,2018
13,888,913,000	31,385,716,617	2,860,898,514	Sep,2018

14,379,852,738	30,310,291,747	3,501,808,065	Oct,2018
12,976,805,529	47,396,423,048	5,719,414,744	Nov,2018
14,783,801,902	87,700,362,289	6,391,502,680	Dec,2018
13,546,668,539	84,098,554,524	6,767,125,266	Jan,2019
12,365,512,904	59,604,727,800	8,460,696,988	Feb,2019
13,330,843,474	77,094,736,345	11,700,839,869	Mar,2019
15,491,667,581	59,488,735,925	16,697,996,551	Apr,2019
14,518,505,614	45,914,958,751	18,724,587,933	May,2019
16,415,003,796	55,868,556,380	14,261,216,792	Jun,2019
18,198,769,762	63,519,290,722	21,815,815,723	Jul,2019
13,842,264,268	65,621,261,943	25,184,942,559	Aug,2019
15,486,578,424	71,141,349,871	38,350,013,130	Sep,2019
17,086,101,765	97,740,962,225	42,815,390,876	Oct,2019
17,155,710,320	57,597,915,526	37,637,176,442	Nov,2019
18,191,122,610	120,437,030,338	64,327,350,688	Dec,2019
13,918,235,493	70,023,959,709	48,582,752,162	Jan,2020
13,918,235,493	67,711,571,110	58,162,929,602	Feb,2020
13,918,235,493	66,624,373,109	89,195,688,555	Mar,2020
11,916,074,888	86,080,417,511	87,596,271,758	Apr,2020
11,967,336,647	150,247,488,734	72,507,966,187	May,2020
10,284,186,178	253,008,856,485	89,188,507,834	Jun,2020
28,214,136,302	259,622,505,325	175,932,573,993	Jul,2020
18,893,495,563	79,951,237,527	131,641,033,008	Aug,2020
12,191,167,943	78,483,393,983	62,824,903,658	Sep,2020

13,813,771,197	59,630,755,613	158,378,404,981	Oct,2020
27,426,961,796	111,516,695,033	261,530,046,056	Nov,2020
22,344,729,432	119,400,623,398	213,685,793,255	Dec,2020
10,231,042,299	68,783,479,995	161,893,988,270	Jan,2021
10,000,267,014	92,959,515,959	169,005,453,940	Feb,2021
11,592,496,043	62,818,755,022	247,819,357,817	Mar,2021
16,721,697,894	62,280,238,559	214,470,758,225	Apr,2021
14,130,731,239	67,726,094,250	290,699,063,764	May,2021
19,568,476,234	77,752,763,504	346,131,268,626	Jun,2021
14,733,075,531	63,418,886,005	309,295,536,484	Jul,2021
22,834,783,604	62,421,965,531	344,277,693,260	Aug,2021
18,762,004,976	59,267,136,940	377,141,236,075	Sep,2021
17,393,089,392	84,974,163,372	453,955,870,368	Oct,2021
21,107,769,788	101,060,694,106	448,941,840,459	Nov,2021
23,731,727,136	109,892,749,011	539,438,963,542	Dec,2021
20,018,362,501	94,829,469,693	231,552,621,643	Jan,2022
15,276,112,718	81,318,216,968	610,126,657,710	Feb,2022
20,542,695,624	84,808,096,883	790,707,151,688	Mar,2022
17,028,908,740	80,418,366,529	969,361,307,886	Apr,2022
17,049,805,331	71,763,303,263	621,359,396,289	May,2022
22,053,072,675	88,424,953,995	832,000,782,301	Jun,2022
19,180,379,015	77,172,597,939	713,338,192,133	Jul,2022
25,532,217,637	97,366,065,973	762,191,242,453	Aug,2022
18,014,999,391	93,684,506,857	758,630,345,324	Sep,2022

18,637,528,501	101,279,157,731	564,134,282,446	Oct,2022
17,746,786,024	92,241,734,421	679,523,733,344	Nov,2022
20,298,465,690	106,392,774,492	676,518,442,391	Dec,2022
12,243,770,219	100,529,868,918	596,650,527,184	Jan,2023
14,745,827,506	109,922,274,288	769,199,055,947	Feb,2023
19,876,310,262	325,285,780,867	930,035,743,639	Mar,2023
18,752,293,549	247,423,153,591	840,650,293,400	Apr,2023
23,840,967,523	245,072,161,847	698,992,268,404	May,2023
21,668,592,597	493,362,845,285	823,045,311,446	Jun,2023
18,313,083,858	1,098,136,131,734	785,617,770,756	Jul,2023
23,151,818,854	942,213,772,813	808,375,572,338	Aug,2023
25,435,905,774	564,025,581,246	739,975,523,886	Sep,2023
38,253,606,377	452,495,335,820	866,638,426,849	Oct,2023
27,866,090,082	310,690,270,282	814,035,657,773	Nov,2023

ملحق 3 أدوات السياسة النقدية البديلة بعد توحيد البيانات

سندات وزارة المالية (مليون دينار)	نافذة بيع العملة مليون/دينار	الأشهر
x2	x1	
15794732	4345200	Apr,2017
15894242	4419600	May,2017
16014672	3282000	Jun,2017
15420652	4365600	Jul,2017
15206652	5310000	Aug,2017
15326672	3336000	Sep,2017
15695192	4238400	Oct,2017
15854702	4153200	Nov,2017
16069232	4159200	Dec,2017
16069232	5310000	اعلى قيمة
15206652	3282000	ادنى قيمة
16069232	4600540	Jan,2018
15969232	4514860	Feb,2018
15769232	5195540	Mar,2018
15569232	4671940	Apr,2018
15469232	4730250	May,2018
15448812	3373650	Jun,2018
15322812	4983720	Jul,2018
14898932	4556510	Aug,2018
14597825	4949210	Sep,2018
14297805	4880190	Oct,2018
13897795	4712400	Nov,2018

13487775	4919460	Dec,2018
16069232	5195540	اعلى قيمة
13487775	3373650	ادنى قيمة
13137775	5640600	Jan,2019
13137775	3936520	Feb,2019
13137775	4437510	Mar,2019
13137775	5213390	Apr,2019
13037765	5431160	May,2019
12787755	3928190	Jun,2019
12787755	5400220	Jul,2019
12527922	4201890	Aug,2019
12527922	5974990	Sep,2019
12427922	5746510	Oct,2019
12352922	4992050	Nov,2019
11877912	5935720	Dec,2019
13137775	5974990	اعلى قيمة
11877912	3928190	ادنى قيمة
11877912	6006000	Jan,2020
11877912	5553600	Feb,2020
11680619	4711200	Mar,2020
11680619	1866000	Apr,2020
11680619	3198000	May,2020
7371369	3382800	Jun,2020
5653619	463200	Jul,2020
5653619	4046400	Aug,2020
5653619	5602800	Sep,2020

5653619	4582800	Oct,2020
5653619	5480400	Nov,2020
5653619	3834000	Dec,2020
5653619	6006000	اعلى قيمة
5653619	463200	ادنى قيمة
5653619	723240	Jan,2021
5653619	1728720	Feb,2021
5653619	2118270	Mar,2021
5653619	4570230	Apr,2021
5653619	3879330	May,2021
5653619	7091280	Jun,2021
5653619	4326210	Jul,2021
5653619	6928110	Aug,2021
5653619	6540030	Sep,2021
5653619	2190300	Oct,2021
5653619	5949090	Nov,2021
5653619	6047580	Dec,2021
5653619	7091280	اعلى قيمة
5653619	723240	ادنى قيمة
5653619	5943550	Jan,2022
5653619	5307000	Feb,2022
5653619	5789850	Mar,2022
5653619	5771000	Apr,2022
5653619	5001050	May,2022
5653619	7709650	Jun,2022
5653619	5733300	Jul,2022

5653619	8046050	Aug,2022
5653619	6849800	Sep,2022
5653619	7033950	Oct,2022
5653619	2976850	Nov,2022
5653619	1699400	Dec,2022
5653619	8046050	اعلى قيمة
5653619	1699400	ادنى قيمة
5653619	2313960	Jan,2023
5653619	2650560	Feb,2023
5653619	4864200	Mar,2023
5653619	4992240	Apr,2023
5653619	4790280	May,2023
5653619	4620000	Jun,2023
5653619	4089360	Jul,2023
5653619	3758040	Aug,2023
5653619	3136320	Sep,2023
5653619	3670920	Oct,2023
5653619	2711280	Nov,2023
5653619	4992240	اعلى قيمة
5653619	2313960	ادنى قيمة
5653619	4560180.25	الوسط
5653619	1463917.192	الانحراف
5653619	8046050	اعلى قيمة
5653619	463200	ادنى قيمة
5653619	3282000	المنوال

ملحق 4 / وسائل الدفع الالكتروني بعد توحيد البيانات

حالات الأموال الالكترونية (تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية الانية / مليون دينار)	اجمالي الدفع عبر الموبايل / مليون دينار	بطاقات الدفع / مليون دينار	الأشهر
y3	y2	y1	
13014	5063	119	Apr,2017
15863	4481	146	May,2017
12713	3715	212	Jun,2017
13425	10779	262	Jul,2017
15372	18247	282	Aug,2017
11576	18963	278	Sep,2017
12648	22944	440	Oct,2017
11562	31528	399	Nov,2017
15023	54671	260	Dec,2017
15863	54671	440	اعلى قيمة
11562	3715	119	ادنى قيمة
13928	43117	305	Jan,2018
12174	16986	1609	Feb,2018
12182	19328	2076	Mar,2018
12268	20126	2200	Apr,2018
14052	22619	2488	May,2018
12030	16049	2080	Jun,2018
15198	27033	2495	Jul,2018

13947	24346	2458	Aug,2018
13888	31385	2860	Sep,2018
14379	30310	3501	Oct,2018
12976	47396	5719	Nov,2018
14783	87700	6391	Dec,2018
15198	87700	6391	اعلى قيمة
12030	16049	305	ادنى قيمة
13546	84098	6767	Jan,2019
12365	59604	8460	Feb,2019
13330	77094	11700	Mar,2019
1549	59488	16697	Apr,2019
14518	45914	18724	May,2019
16415	55868	14261	Jun,2019
18198	63519	21815	Jul,2019
13842	65621	25184	Aug,2019
15486	71141	38350	Sep,2019
17086	97740	42815	Oct,2019
17155	57597	37637	Nov,2019
18191	120437	64327	Dec,2019
18198	120437	64327	اعلى قيمة
1549	45914	6767	ادنى قيمة
13918	70023	48582	Jan,2020
13918	67711	58162	Feb,2020
13918	66624	89195	Mar,2020
11916	86080	87596	Apr,2020
11967	150247	72507	May,2020

10284	253008	89188	Jun,2020
28214	259622	175932	Jul,2020
18893	79951	131641	Aug,2020
12191	78483	62824	Sep,2020
13813	59630	158378	Oct,2020
27426	111516	261530	Nov,2020
22344	119400	213685	Dec,2020
28214	259622	261530	اعلى قيمة
10284	59630	48582	ادنى قيمة
10231	68783	161893	Jan,2021
10000	92959	169005	Feb,2021
11592	62818	247819	Mar,2021
16721	62280	214470	Apr,2021
14130	67726	290699	May,2021
19568	77752	346131	Jun,2021
14733	63418	309295	Jul,2021
22834	62421	344277	Aug,2021
18762	59267	377141	Sep,2021
17393	84974	453955	Oct,2021
21107	101060	448941	Nov,2021
23731	109892	539438	Dec,2021
23731	109892	539438	اعلى قيمة
10000	59267	161893	ادنى قيمة
20018	94829	231552	Jan,2022
15276	81318	610126	Feb,2022
20542	84808	790707	Mar,2022

17028	80418	969361	Apr,2022
17049	71763	621359	May,2022
22053	88424	832000	Jun,2022
19180	77172	713338	Jul,2022
25532	97366	762191	Aug,2022
18014	93684	758630	Sep,2022
18637	101279	564134	Oct,2022
17746	92241	679523	Nov,2022
20298	106392	676518	Dec,2022
25532	106392	969361	اعلى قيمة
15276	71763	231552	ادنى قيمة
12243	1005298	596650	Jan,2023
14745	109922	769199	Feb,2023
19876	325285	930035	Mar,2023
18752	247423	840650	Apr,2023
23840	245072	698992	May,2023
21668	493362	823045	Jun,2023
18313	1098136	785617	Jul,2023
23151	942213	808375	Aug,2023
25435	564025	739975	Sep,2023
38253	452495	866638	Oct,2023
27866	310690	814035	Nov,2023
38253	1098136	930035	اعلى قيمة

12243	109922	596650	ادنى قيمة
16622.5125	132427.0875	282228.1375	الوسط
5231.927353	202456.7678	319682.4722	الانحراف
38253	1098136	969361	اعلى قيمة
1549	16049	305	ادنى قيمة
13918	3715	119	المنوال

Abstract

The current study aimed to demonstrate the extent of the impact of alternative monetary policy tools (currency sales window, Ministry of Finance bonds) on electronic payment methods (electronic payment cards, total mobile payments, electronic money transfers), as the problem of the study was the extent to which the bank's alternative monetary policy tools contribute. The Central Bank of Iraq in promoting electronic payments. For this purpose, 80 observations were selected for the study period (2017-2023), monthly and yearly, and then the statistical program SPSS V 26 was used to test the hypotheses according to the standard multiple linear regression model that was appropriate for this study. The study showed a set of conclusions, including the existence of a statistically significant impact relationship for alternative monetary policy tools on electronic payment methods. The study also found that the currency sale window, which has been applied as an alternative monetary policy tool in Iraq since 2003, has one direction, represented by sales operations only.

This is due to the rentier nature of the Iraqi economy. Therefore, foreign currency flows to Iraq are closely linked to the sale of crude oil as a main source of foreign currency, as it contributes more than 95% of export revenues due to the weakness and disruption of the real sector, which limits its ability to generate foreign currency through non-oil exports. The study recommended the need to strengthen Using alternative monetary policy tools to achieve significant economic benefits by investing in infrastructure, enhancing awareness, and improving regulatory frameworks. It also recommended the need to diversify sources of foreign currency in Iraq by strengthening the non-oil sector and supporting sectors with potential such as agriculture, industry, and tourism to increase non-oil exports and develop markets. Iraqi money to make it more attractive to investors and benefit from remittances from Iraqi expatriates and encourage them to transfer their money to Iraq, which contributes to supporting the economy.

Keywords: alternative monetary policy tools, electronic payment methods, Central Bank of Iraq.



Ministry of High Education and Scientific Research

University of Kerbala

College of Administration and Economics

Financial and Banking Sciences Department

The impact of alternative monetary policy tools in enhancing electronic payment methods

An analytical study in the Iraqi banking sector for the period (2017-2023)

A thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics at the University of Kerbala, which is part of the requirements for obtaining a Master's degree in Finance and Banking

By

Sahera Jasib Saeed

Supervision

Associate professor

Dr. Hashem Jabbar Al-Hussein

Associate professor

Dr. Ameer Ali Khalil Al musawi

2024 A.D

1446 A.H